ص ٣ **ظاهرة الشبّيحة والغطاء**
سؤال المصير يعصف بالموالاة

ص ٥ **آليّات قمع بمسمّيات مختلفة**
الهيئات والمحاكم الشرعيّة – حلب نموذجاً

ص ٧ **خارطة عسكريّة ترسمها أقدام الثوار**
النظام في مرحلة اللاتوازن والإنهاك

كلنا سوريون
www.allsyrians.org
سياسية ثقافية نصف شهرية
نحاول أن تكون فضاءً إعلامياً مفتوحاً على الشأن السوريّ، وتشارك السوريّين حياتهم في بلاد النزوح ونسعى لأن تكون ساحة لتبادل الرأي وتبادل المعلومة، محاولة جادّة للمساهمة في صناعة إعلام سوريّ جديد وجدّي، يساهم بدوره في صياغة وعي وطنيّ سوريّ جامع، يؤسّس لصياغة الهويّة الوطنيّة الجامعة

السنة الثانية | العدد ٣٦ | ١٢ صفحة | ٣ / ٩ / ٢٠١٥

حركة "أحرار الشام" تمنع أربعة صحف

رابطة الصحفيّين السوريّين تردّ

أصدر المركز السوريّ للحريّات الصحفيّة في رابطة الصحفيّين السوريّين بياناً، حول التضييق على الحرّيّات الإعلاميّة في المناطق الشماليّة من سورية، قال فيه:
يتابع المركز السوريّ للحرّيّات الصحفيّة في رابطة الصحفيّين بأسف شديد أخبار تصاعد الانتهاكات بحقّ الإعلام في المناطق المحرّرة، أو الخارجة عن سيطرة النظام أو تلك التي له وجود ضعيف فيها، تلك الانتهاكات التي يستند مرتكبوها إلى أسباب واهية يقف على رأسها المُحرّم الدينيّ تارةً والسياسي تارةً أُخرى، لتتفرّع عن ذلك كلّه اتّهامات بحقّ الإعلاميّين،

تذكّر السوريّين بالقمع الذي مارسه النظام السوريّ، الذي كان، ولا يزال خلال ذلك يطرح نفسه كحام للأديان ومصدر لتوزيع شهادات الوطنيّة.
يعتبر مركز الحرّيّات قراراً أسود ذاك الذي اتّخذه ممثّل حركة «أحرار الشام» في معبر باب الهوى الحدوديّ بين سورية وتركيا، والذي منع بموجبه دخول أربعة من صحف الشبكة السوريّة للإعلام المطبوع، وهي: كلّنا سوريّون، طلعنا على الحرّيّة، عنب بلدي وصدى الشام إلى مناطق سيطرة المعارضة السوريّة لتوزيعها هناك.
ويرى أيضاً في القرار الذي اتّخذته مديريّة الإعلام في الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة، التابعة لحزب الاتّحاد الديمقراطيّ في القامشلي بمنع قناتي الأورينت ورووداو من التغطية الميدانيّة في مناطقها، وكذلك منع إدخال بعض تلك الصحف في وقت سابق قراراً يستحقّ التوصيف ذاته، خاصّة وأنّ مسوّغات الجهتين تتشابهان، من جهة القول بالإساءة إلى شخصيّات محدّدة، والقول بعدم الالتزام بمقاييس وضعتها تلك الجهات لنفسها، وعدم استنادهما في ذلك إلى أحكام قضائيّة عادلة، تتوفّر فيها ضمانات الدفاع.
يذكّر مركز الحرّيّات بأنّ الشعب السوريّ قد خرج في ثورته عام ٢٠١١ للحصول على حرّيّته واستعادة كرامته، وللتخلّص من حصيلة عقود من الظلم والاستبداد وكمّ الأفواه، وليس لاستبدال مستبدّ بمستبد آخر، أو لخلق سلطات إضافيّة، موازية تستكمل المهمّة التي يعجز النظام عن القيام بها بسبب غيابه عن المكان، فتعاونه على قمع الحرّيّات التي دفع السوريّون ثمناً غالياً للحصول على بعضها، وهم ليسوا مستعدّين للعودة إلى عهد ما قبل الثورة.
يدعو المركز السوريّ للحرّيّات الصحفيّة في رابطة الصحفيّين السوريّين جميع الأطراف، وخاصّة تلك التي ترى نفسها في خطّ معاد للنظام، وتطرح نفسها كممثّل للثورة التي قامت عليه إلى الالتزام بالقوانين الدوليّة الخاصّة بحماية الإعلاميّين، وإلى الكفّ عن ممارسة الرقابة على الإعلام والتعرّض للحرّيّات الإعلاميّة وحقّ نقل المعلومات بحرّيّة، كما تدعوها إلى عدم ممارسة سياسة انتقاميّة وإقصائيّة بحقّ الفكر المختلف والتغطية المهنيّة للأخبار، وإلى ترك الإعلاميّين يعملون بحرّيّة مع الحفاظ على سلامتهم وحمايتهم خلال ذلك.

المركز السوريّ للحرّيّات الصحفيّة
٢٠١٥/٨/١٨

الافتتاحية

المشروع الوطني وراهن الثورة السورية

منذ أن انطلقت الثورة السورية، كانت هناك حاجة ملحة إلى بلورة مشروع وطني جامع ، تتبناه قواها الفاعلة، وتسيرعلى ضوئه فعالياتها ، لكن أغلب السوريين الذين انخرطوا في الثورة السورية اعتقدوا أن مسار الثورة يتطلب فقط العمل على هدف وحيد هو (إسقاط النظام)، وبعد تحققه سيكون هناك مراجعة كاملة وصياغة جديدة لكل متطلبات قيام الدولة الجديدة.
كان من الممكن الركون إلى هذه الفكرة لو أن هدف اسقاط النظام كان مؤكداً وسريعاً، لكن استمرار الصراع لزمن طويل جعل من غياب هذا المشروع نقطة ضعف في وجه الثورة ومصدر قوة للنظام.
لا يمكن لنا أن نغيّب أو نتجاهل عدّة محاولات جرت في هذا المنحى ، فقد قدّمت المعارضة السورية (على عجلٍ) وثائق أولية في عدّة مؤتمرات، واعتبرت في حينها كافية ، لكنّ هذه الوثائق اكتفت بخطوط عريضة مؤقّتة في طابعها العام ، وخاطبت فقط القشرة السياسية وربما كان دافعها الأول هو إقناع أطراف دوليّة لها تأثيرها بأنه لدى المعارضة ماتقوله ، أي أن هذه المشاريع لم تنضج في جوهرها وعمقها لتصل إلى صيغة مشروع وطني قادر على استقطاب السوريين الباحثين عن حلمهم بدولة عصرية، مهما اختلفت توجهاتهم ومواقعهم وانتماءاتهم.
غياب المشروع الوطني أعاق إلى حد كبير انتصار الثورة السورية ، وأدى أيضا وفي ضوء العنف المفرط للنظام ، إلى نكوص في المفاهيم الوطنية التي كان من الممكن البناء عليها وتقويتها وتحديد تخوم الصراع على أساسها ، لكنه وبغياب المشروع الوطني تم استبدال هذه التخوم لتصبح عامل إجهاض للثورة بدلاً من أن تكون عامل استنهاض لها.
ساهم غياب المشروع الوطني أيضا في تدهور حضور الثورة في أذهان السوريين، وحتى في أذهان مؤيديها من غير السوريين ، إن وضوح الهدف الأول حين انطلاق الثورة، والذي يمكن تلخيصه بتغيير النظام ، شكل عامل استناد للثورة في اندفاعتها الأولى ، لكنه، وفي غياب البديل عن النظام، وامتداد زمن الصراع ، جعل من الأمر أزمة فتحت الباب أمام المشاريع اللاوطنية لكي تتمدد وتنمو فتصبح عقبات جديدة في وجه المشروع الوطني القادم.
إن هدف إسقاط النظام - على أهميته - لا يكفي لإنجاز ثورة وطنية تؤسس لدولة ذات سيادة وقابلة للحياة والتطور، يجب أن يترافق هذا الهدف مع وضوح أهداف أخرى كشكل الدولة ومؤسساتها ومرجعياتها وقانونها ودستورها، سيما أن سوريا لم تعرف حتى اليوم صيغة الدولة بمفهومها الحديث .
لا يمكن أن يصاغ برنامج وطني انطلاقاً من الرغبات والكتب والنظريات، إن أي مشروع وطني لابد أن يرتكز أساساً على الحد الحضاري الذي وصله المجتمع، وأن يستند بعد هذه السنوات من مجريات الثورة وأحداثها، إلى مفاهيم جديدة تأخذ بعين الاعتبار المشهد الثقافي والسياسي والديني والاقتصادي للمجتمع السوري في ضوء التمزق الحاد الذي أصاب بنية هذا المجتمع ،أفقيا وعموديا وفي كل الاتجاهات.
قد يكون من الجنون أن يرى البعض في الدولة الدينية صيغة قادمة لسوريا، ماتحتاجه سوريا الآن وأكثر من أي وقت مضى ، هو صيغة الدولة العلمانية الديمقراطية ، صيغة يمكنها الحفاظ على شكل الدولة جغرافياً وبشرياً وتبعدها عن هاوية الصيغ التي ستزجها في دوامة حرب ستفتق بنيتها الاجتماعية أكثر مما تفتقت.
قديكون الحفاظ على سوريا هو الهدف الاهم لأي مشروع وطني، أي بقاء سوريا على قيد الحياة، هل سيبادر السوريون إلى اعتبار بقاء سوريا المصلحة الأولى والأهم والتي تتراجع أمامها كل المصالح؟.

بسّام يوسف

ص ٦ **اللاجئون السوريّون في أوربّا**
أوجاع الحاضر وخوف من المستقبل

ص ١٢ **في البدء كان الجسد**

ص ١٠ **بين الإبداع والسياسة والأخلاق**

ص ٣ **نظام الأسد وجريمة بيع الوطن**

ص ٨ **إلغاء المناهج وإدراج المشايخ**

يا نار..... كوني برداً وسلاماً على سورية!

ارتداد السحر على الساحر

النظام عمل على إنشاء زنزانات وسجون قمعيّة تحت الأرض تفوق عدد الجامعات والمدارس، وبدل أن ينشر الوعي الثقافيّ ويواكب العصر، نشر مفهوم التعصّب القوميّ والدينيّ

العصابات التي حكمت، وتحكم سورية تتاجر بكلّ غالٍ وثمين، لنهب البلد، تاريخه، ثقافته، ثرواته، اقتصاده، نفطه، وجميع ممتلكاته؛ ويقتلون كلّ من يعارضهم، ويفرّغون البلد من كلّ القيم الاجتماعيّة والثقافيّة والحضاريّة لخدمة حفنة من المرتزقة وقطّاع الطرق الذين لا يهمّهم إلّا مصالحهم الفئويّة، وما أرخص اغتيال كلّ من يقف في طريقهم! قانون عصابات المافيا هو قانون الغاب، القوي يأكل الضعيف.

مضى النظام الاستبداديّ الحاكم في رسم سياسة التمييز والعنصريّة، وذلك بتهديد ما تبقّى من الأواصر والخيوط التي تربط مصائر العرب والكورد، وكلّ المكوّنات في سورية بعضها ببعض، وجرّ البلاد والعباد إلى دوّامة الصراعات العنصريّة والطائفيّة، بعد أن حوّل الثورة السلميّة التي نادت بالحرّيّة والكرامة إلى السنّيّة – العلويّة، وجعل من الطائفة العلويّة دروعاً بشريّة وحاضنة متقوقعة على نفسها، وذلك من خلال اقناعهم أنّ النظام هو المنقذ لهم من الكوارث التي قد تلحق بهم من الطائفة السنّيّة، وأدخلهم في نفق مظلم وجعل منهم فئة معزولة عن المجتمع، على الرغم من أنّ غالبيّة العلويّين شهدوا المآسي والويلات من النظام مثل غيرهم، سجون النّظام وأقبية الأجهزة الأمنيّة تشهد بذلك.

في الآونة الاخيرة ومن خلال متابعتي لصفحات التواصل الاجتماعيّ، وشبكات الإعلام المرئيّ والمقروء، لغالبيّة من يسمّون أنفسهم ثوريّين ومن معارضي النظام، وبخاصّة الذين يعيشون في الخارج، هذا الكمّ الهائل من الاتّهامات المتبادلة والشتائم، واستخدام أسلوب النظام في التعامل بين بعضهم، وأنّ كلّ من يعارض أفكارهم وآرائهم هو عميل إمّا للنظام أو لدول أجنبيّة أو مجاورة، وظهور لغة عنصريّة من بعض الأشخاص من المكوّنات السوريّة، والتكلّم بلغة الطائفيّة والمذهبية؛ كلّ هذا يذكّرني بمخطّطات النظام التي عمل عليها لعقود، وهؤلاء ينفّذونها بحذافيرها.

أمّا في الداخل ورغم المآسي والويلات من القتل والقمع والجوع والحصار، فكلّ المكوّنات تتضامن مع بعضها، وما نزوح أهل الحسكة ومن مختلف المكوّنات باتّجاه مناطق الشمال واستقبالهم من قبل الأهالي، غير دليل على أنّ الداخل أوعى من غالبيّة هؤلاء العنصريّين؛ وكان من المفترض أن تكون العمليّة عكسيّة، وأن يكون الذين يعيشون في الخارج، وهربوا من بطش النظام، أن يلعبوا الدور التوافقيّ، وأن يعملوا على العدالة الانتقاليّة والسلم الأهليّ، ولكنهم - على ما يبدو - لم يتعلّموا من كلّ الدورات التي خضعوا لها هذه السنوات من قبل المنظّمات الدوليّة، ولم يغيّروا من العقليّة الأسديّة التي زُرعت في عقولهم؛ لذلك نحتاج إلى الثورات على الذات ما دام بشّار يعيش في عقل وممارسة غالبيّة الذين يسمّون أنفسهم مسؤولين ومعارضين!!

إنّ ممارسات هؤلاء تذكّرني بممارسات النظام ضدّ معارضيه من خلال التهم الجاهزة على الطاولة في محكمة أمن الدولة العليا، فكلّ معتقل عربيّ كان ينادي بالحرّيّة والكرامة والديمقراطيّة وتوفير لقمة العيش كان يتّهم بارتباطه بإسرائيل والصهيونيّة العالميّة وبمؤامرة كونيّة على سورية، وكلّ كورديّ معتقل سياسيّاً كان يتّهم بالانفصاليّة والارتباط بدول تحيك مؤامرات على البلاد!!

لذلك فإنّ النظام عمل على إنشاء زنزانات وسجون قمعيّة تحت الأرض تفوق عدد الجامعات والمدارس، وبدل أن ينشر الوعي الثقافيّ ويواكب العصر، نشر مفهوم التعصّب القوميّ والدينيّ، ومارس مفهوم القمع والإرهاب المنظّم، وأبدع في نشر ثقافة الإرهاب المنظّم والفوضويّ من خلال الكتب المدرسيّة، وخرّب عقول الأطفال والشباب في المدارس والجامعات، وجعل من المادّة الثامنة من الدستور قبضة حديديّة على رقاب الشعب ليمنع أيّة حركة سياسيّة حقيقيّة من الظهور، وحتّى أفراد «حزب البعث» لن يستفيد أحدهم من النّظام إن لم يكن عميلاً للمخابرات والأجهزة الأمنيّة.

المادّة الثامنة من الدستور والتي تعتبر حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، جعلت زمرة ضيّقة تتحكّم بزمام الأمور، وتحوّل سورية إلى دولة مخابراتيّة عصابويّة، لنهب ثروات البلد واقتصاده، والاستيلاء على العقول من خلال نشر ثقافة الفساد والإفساد، وكلّ ذلك تحت يافطة الأحكام العرفيّة وقانون الطوارئ التي حوّلت سورية إلى سجن انفراديّ كبير لأبنائها. هدف هذا النظام الأساسيّ ليس سورية كبلد ودولة وإنّما للحفاظ على مملكتهم القمعيّة والاستبداديّة.

لا خلاف على أنّ العالم بأجمعه استفاد ويستفيد من الثورة التكنولوجيّة، التي جعلت من الكرة الأرضيّة قرية صغيرة، لكنّ وسائل هذه الثورة، وفي قلبها مواقع التواصل الاجتماعيّ، لم تسلم ككلّ جديد أتيح للبشر، من حمق الاستخدام الذي يُحيل كلّ نعمة إلى نقمة؛ هذه الوسائل التي سقطت في يد الجميع بداعي التطوّر أصبحت في متناول الكبير والصغير، العاقل والأهوج، المتعلّم والجاهل، حسن النيّة والمغرض، فاختلط الحابل بالنابل، وهناك من حوّل هذه الوسائل إلى وقود للفتنة يرمونه يمنة ويسرة ويسكبون الزيت على النار.

نشاهد جميعاً ما تعجّ به مواقع التواصل الاجتماعيّ من هجوم على المذاهب والأديان والطوائف والقوميّات والمكوّنات ضدّ بعضهم، ولم يتوقّف هؤلاء للحظة ليفكّروا أنّ ما أصاب سورية قد أصاب أبناء الوطن كلّه.

(توتير)، (فيسبوك) وغيرهما من طرق التواصل، والإعلام المرئيّ والمسموع والمقروء تضمّ عشرات من المقالات والتغريدات العنفيّة والعنصريّة والتكفيريّة، وتحريض أفراد ومكوّنات المجتمع بعضهم ضدّ البعض، أليست كلّ المكوّنات من المذاهب والطوائف و القوميّات - منذ زمن طويل - موجودة و متعايشة!؟ فلماذا يحاولون إقصاء بعضهم وإظهار الحقد علناً؟ ونحن بأمسّ الحاجة إلى لمّ الشمل والوحدة الوطنيّة، التي خرجت الجماهير إلى الشوارع منذ بداية الثورة ونادت (واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد)، وكانت ثورتنا من أجل الحرّيّة والكرامة وإحقاق الحقّ للجميع من مختلف المكوّنات والأطياف من خلال دستور ديمقراطيّ تعدّدي، ألا يدرك هؤلاء خطورة ما يقومون به من زرع الفتن بين الناس، وأنّهم يخدمون النظام ورموزه ومخطّطاته بشكل مباشر أو غير مباشر؟ ألا يعلم هؤلاء أنّ أوّل من يتجرّع هذا السمّ هم أنفسهم وسيشربون من الكأس نفسها؟ ولا بدّ أن يرتدّ السحر على الساحر ولو بعد حين.

هناك من يؤيّد هذا الإرهاب أو ذاك بصورة مبطّنة أو خفيّة، وهناك من يتحدّث بتطرّف واضح وصريح، وهناك من التزم الصمت وأخفى حرمة القتل وخطورة التأليب وسكت عن زرع الفتن.

هل يعني هذا أنّ قلوب هؤلاء الصامتين عن إظهار الحقّ تفيض بما هو أسوأ من ذلك، بل يؤيّدون ذلك؟ أم هم يدعون أن تكون النّار برداً وسلاماً على سورية؟

د. محمّد محمود

سوريّو التيه ..

بتاريخ ٢٠١٥\٨\١٧ صرح فاروق جليك وزير العمل التركيّ أنّه « لا توجد خطط لدى وزارته لمنح تصاريح عمل للاجئين السوريّين في تركيا «لأنّ مثل هذا الإجراء» سيكون ظالماً للأتراك الذين يبحثون عن وظيفة».

ويأتي هذا التصريح مناقضاً لتصريحات سابقة أطلقها الوزير نفسه ونشرت في العديد من المواقع الإلكترونيّة عن أنّ السماح بتشغيل السوريّين لن يؤثّر على فرص العمل المتاحة للأتراك، وأنّ ثمّة أكثر من خمسين ألف فرصة عمل متاحة ولا يجدون من الأتراك من يشغلها!

بداية لاشكّ – ومن المسلّم به - أنّ للمواطن التركيّ كلّ الحقّ في الحصول على فرصة عمل في بلده، باعتبار ذلك أقلّ واجبات الدولة التركية تجاه مواطنيها، لكنّ ذلك لا يعفي السلطات التركيّة من مسؤوليّاتها الأخلاقيّة والقانونيّة تجاه اللاجئين السوريّين على أراضيها وفق القوانين الدوليّة، حتّى لو لم تُدرج السوريّين ضمن فئة اللاجئين حسب قانون الحماية الدوليّ.

لعلّ عمليّة بسيطة للرصد والمتابعة لمسألة هجرة السوريّين الثانية وركوب البحر، رغم كلّ المخاطر والنتائج الكارثيّة أحياناً على المهاجرين غير الشرعيّين المنطلقة من الأراضي التركيّة باتجاه الجزر اليونانيّة، تشي بأنّ النسبة تضاعفت خلال النصف الأوّل من العام الجاري بما لا يقلّ عن خمسة أضعاف ما كانت عليه خلال السنوات الثلاث الماضية، وهي نسب مرعبة تعكس مدى اليأس والاحباط الذي حاصر السوريّين من مآلات الأوضاع في بلدهم أولاً، ما يحجب عنهم أيّ أمل بالعودة القريبة إليه، ومن إمكانيّة البقاء في تركيا حيث تغلّق أمامهم الأبواب وتضيق عليهم سبل العيش والاستمرار .

وللأمانة والإنصاف حاول الكثير من السوريّين التأقلم والعيش في تركيا التي تشبهنا في نمط العيش والطبائع المشرقيّة، وتعلّم الكثير منهم اللغة التركيّة أملاً في التكيّف وتحسين سبل التواصل مع الآخر، وحاول الكثيرون خلق فرص عمل خاصّة بهم. نجح العض منهم وفشل أكثرهم، وكان الروتين والإجراءات الرسميّة المعقّدة وتضارب القرارات وغموضها سبباً مهمّاً في هذا الفشل.

ففي هذا البلد لا يمكن لمن لا يملك رأسمال كبير نسبيّاً أن يخلق لنفسه فرصة للعمل والعيش الكريم بحدوده الدنيا، أمّا أولئك البسطاء ممن يعملون مياومة فهم ليسوا فقط ضحايا الاستغلال بالأجور وإنّما هم أيضاً ضحايا الاستنزاف لآدميّتهم في ساعات العمل الطويل والمرهق لأكثر من ١٢ ساعة مقابل أجر زهيد لا يقي من عوز ولا يغني من جوع !!.

وعلى الوجه الآخر، فإنّ معظم الجمعيّات والتجمّعات والمدارس والمؤسّسات السوريّة، التي يفترض أنّها وجدت أو رخّصت لخدمة السوريّين، وتوفير فرص عمل لهم ، أثبتت فشلها المريع واستغلالها القميء لحاجات الناس، وكانت تلك الكيانات أقرب لمجموعات عمل أو شركات عائليّة، اختصّ فيها الأقارب والمحاسيب بفرص العمل دون النظر إلى القدرة أو الكفاءة أو التخصّص، وهذا ما آل بها إلى الفشل، فضلاً عمّا شاب أعمالها من شبهات الفساد الماليّ والإداريّ، فصارت مرتعاً للجهلة وأنصاف المتعلّمين وبعض المتلطّين بالدين بوصفه الوسيلة الأكثر نجاعة لاستجلاب الدعم لها، وبالتالي لم تقدّم هذه الكيانات فرص عمل حقيقيّة للسوريّين، وكانت مجرّد أداة من أدوات القهر وإعادة الاخضاع.

يتساءل بعض الخبثاء أو الشامتين - فيما تكسو وجوههم علامات التشفي رغم محاولة الايحاء بشعور الغيرة والخوف على السوريّين واليد تعبث بالكرش المترهّل تخمة – كيف يرمي هؤلاء الـ (أغبياء) أنفسهم أو أولادهم في فم البحر؟!

ولكن هل عاد يملك السوريّون إلّا بعض أمل في بحر هو أقلّ شراهة لالتهام لحمهم الحيّ وابتلاع أرواحهم من بني جنسهم علّهم يصلون الضفة الأخرى، حيث ربّما فرصة أو حدّ أدنى من أمل صارت آفاقه في هذا المشرق مسدودة؟.

المحامي غزوان قرنفل

كيف ومن يردع إيران؟

«أوباما» أمام اعتراض الكونغرس على الاتّفاق

ماذا لو نجح الحزب الجمهوريّ واللوبي الإسرائيليّ بممارسة الضغط ومنع الكونغرس من المصادقة على الاتّفاق؟!

يستمع الكونغرس في الولايات المتّحدة من خلال لجان منبثقة عن مجلسي النوّاب والشيوخ في الجلسات التي تعقدها خصيصاً من أجل مناقشة تفاصيل بنود الاتّفاق النوويّ مع إيران. وبوجود الغالبيّة الجمهوريّة يسود في الأجواء كلام يرفض بل وينذّد بالاتفاقيّة، ويساير موقف إسرائيل أحياناً، الذي أعلنه وكرّره رئيس وزرائها «نتنياهو».

وكان من الطبيعيّ أن تقوم الإدارة الأميركيّة عبر وزراء الدفاع والخارجيّة والخزانة، وكذلك على مستوى رئاسة هيئة الأركان الأمريكيّة العامّة، بمحاولات استرضاء إسرائيل واللّوبي* الداعم لها في الأوساط السياسيّة والاقتصاديّة الأميركيّة مثل «إيباك»**، لتهدئة الحملة التي يقوم بها ضاغّاً الملايين من الدولارات لمحاربة الاتفاق. تكرّر الإدارة ما تعوّدت عليه في مثل هذه المواقف وتؤكّد ضمان أمن إسرائيل والتفوّق النوعيّ لها في المنطقة والتزام الإدارة بذلك. وكذلك التذكير بأنّ إسرائيل الصديقة ستكون الدولة الأولى والوحيدة التي ستصلها خلال أشهر أحدث طائرات أميركيّة من طراز «الشبح ٣٥» بالإضافة إلى شبكتين جديدتين مضادّتين للصواريخ، وأخيراً تتعهّد الإدارة بأن تستخدم مختلف أنواع القدرات العسكريّة الأمريكيّة لضرب إيران فيما إذا خرقت الأخيرة ذلك الاتّفاق.

وأكّد خبراء من مركز الدراسات الدوليّة والإستراتيجيّة في واشنطن أنّ اللّوبي الداعم لإسرائيل سيضغط في الشهرين القادمين لأن يتّخذ الكونغرس قراراً فيما يجب اتّخاذه من تدابير بالنسبة لمناهضة الاتفاق، ولن يكتفي بحشد الجمهوريّين في الكونغرس كمعارضة للاتفاق، بل ليضمن أن تتحوّل المساندة إلى معارضة شرسة في الاتّجاه الذي يقوده «نتنياهو».

ولن يكتفي اللوبي الداعم لإسرائيل بهذا بل سيعمل من جهة أخرى على استخدام مختلف أدوات وأساليب الضغط التي بحوزته، ليكسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء الديمقراطيّين ليقفوا في موقف الرفض لذلك الاتفاق الأميركيّ الإيراني، ليصل اللوبي إلى تشكيل ما يشبه ائتلافاً مناهضاً قويّاً من كلا الحزبين الجمهوريّ والديمقراطيّ من ستّين صوتاً في مجلس الشيوخ، ليتمكّن من تحقيق معارضة في الكونغرس للاتفاق، أي إمكانيّة تأمين نسبة للمعارضة بأكثر من ٦٧ ٪ من الأعضاء لمنع أيّ استخدام لـ «فيتو» يمكن أن يشهره الرئيس الأميركيّ «أوباما» في وجه قرار الكونغرس بعدم المصادقة.

وبالطبع سيكون الشهران القادمان مليئان بالمحاولات من كلا الحزبين لكسب المزيد من الأصوات. إضافة إلى اقتراب موعد الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة التي ستجري في عام ٢٠١٦، ومن البديهي أن يقوم أعضاء الحزبين في الكونغرس - خاصّة الجمهوريّون منهم – بالسعي منذ الآن لكسب تلك الأصوات من الناخبين المساندين لموقف «نتانياهو» المناهض للاتّفاق.

ومن الواضح أنّ هنالك صعوبات تقف دون استمرار الجمهوريّين في إكمال طريق المناهضة إلى آخره؛ فهنالك حاجز صعب هو تجاوز نسبة ٦٧ ٪ من أعضاء الكونغرس وهي العتبة الضروريّة للتغلّب على «فيتو» الرئيس المتوقّع – كما هو متوقّع أيضاً - بعدم الموافقة على الاتّفاق.

> هنالك حاجز صعب هو تجاوز نسبة ٦٧ ٪ من أعضاء الكونغرس، وهي العتبة الضروريّة للتغلّب على «فيتو» الرئيس المتوقّع

كذلك، لو استمرّت معارضة الجمهوريّين للاتفاق ولم يستطيعوا التغلّب على «فيتو» الرئيس، فلن يصبح باستطاعتهم توقّع إعادة انتخابهم إلّا عبر تشريع جديد تكفل عمليّة الالتزام بالاتفاق من قِبل إيران.

الاحتمال المعاكس، أي: ماذا لو نجح الحزب الجمهوريّ واللوبي الإسرائيليّ بممارسة الضغط ومنع الكونغرس من المصادقة على الاتّفاق؟!

لابدّ أنّ ذلك سيعني أوّلاً: أنّ قدرة «أوباما» كرئيس أمريكيّ ستكون محلّ شكّ، في أنّه يستطيع أداء دور قياديّ بين الدول الديمقراطيّة، وبالتالي إضعاف – على الأقلّ – الدور الأميركيّ في الساحة السياسيّة الدوليّة.

ولن تفوّت دول كثيرة على رأسها روسيا والصين هذه الفرصة لتستغلّ هذا الانقسام الحزبيّ الأمريكيّ لتتبوّأ درجة أعلى في أوساط المجتمع الدوليّ، كذلك الأمر من جهة الدول الأوروبّيّة التي سترى في هذه الأوضاع المنقسمة بين الإدارة والكونغرس ضعفاً لموقع الولايات المتّحدة ممّا يحول دون قدرتها على القيام بالدور المنوط بها عالميّاً.

والأوضح في المواقف من بين الدول الصديقة للولايات المتّحدة، والأكثر تأثّراً، ستكون دول الخليج العربيّ وعلى رأسها السعوديّة، لأنّها ستقف في مواجهة النفوذ الإيرانيّ مباشرة، فهذه الدول تقع في المحيط الحيويّ القوميّ المتنامي للقوّة النوّوية الإيرانيّة وأطماعها المعلنة سلفاً.

لكلّ ذلك، سيبذل المشرّع الأميركيّ عبر الكونغرس إلى فرض تشريعات جديدة على الإدارة الأميركيّة بطريقة تلجم أيّ تحرّكات إيرانيّة قبل أن تتحوّل إلى انتهاك للاتّفاقيّة.

ويمكن تلخيص الاحتمالات الممكنة عند الكونغرس للجم إيران وإحباط انتهاكاتها، مع الإبقاء على الاتفاق بمجموعة من التدابير التي تتعلّق بتأمين الإمكانات الضروريّة لتفتيش المواقع الإيرانيّة كافّة، وإدخال وتطوير تقنيّات حديثة إضافة إلى أجهزة المخابرات للحصول على المعلومات وإيصالها إلى الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة كمسؤولة عن فرق التفتيش. ولا بدّ من متابعة منظّمة ومنتظمة للتأكّد من خضوع إيران، عبر آليّة تملك تنفيذ عقوبات في حال تمّت تجاوزات إيرانيّة. كما أنّ دعم دول المنطقة المحيطة بإيران وفي مقدّمها دول الخليج العربيّ، بوسائل تضمن الردع والأمن، عنصر ضروريّ للاستقرار المطلوب ولجعل السياسة الإيرانيّة تتّجه نحو تبديل ممارساتها في المناحي كافّة.

وقد استبق «أوباما» بعض التدابير التي يمكن أن يتّخذها الكونغرس بتصريحات تؤيّدها حين قال: إنّ الاتفاق مع إيران ليس مبنيّاً على الثقة، ولكن على التحقّق، ولو أيقنت إيران أنّ هنالك آليّات جادّة ومستمرّة تكشف للمجتمع الدوليّ أيّة محاولة من طرفها للتلاعب أو المناورة، فسوف ترتدع، سيّما بوجود إمكانيّة لتنفيذ العقوبات الدوليّة من جديد.

عبد الله منديل

---

*اللوبي اليهوديّ هو مصطلح يستخدم لوصف النفوذ اليهوديّ المنظّم، غالباً من قبل اليهود الأشكناز الذين يعيشون في الشتات، على عدد من القطاعات والدول، ويتضمّن ذلك السياسات والأكاديميّين والحكومات والسياسة العامّة والعلاقات الدوليّة، بالإضافة إلى الأعمال والاقتصاد العالميّ والإعلام والأوساط الأكاديميّة والثقافة الشعبيّة.

** لجنة الشؤون العامّة الأمريكيّة الإسرائيليّة تسمّى اختصاراً «إيباك» بالإنجليزيّة: American Israel Public Affairs Committee وهي أقوى جمعيّات الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكيّ. هدفها تحقيق الدعم الأمريكيّ لإسرائيل. لا تقتصر الإيباك على اليهود بل يوجد بها أعضاء ديموقراطيّون وجمهوريّون.

سؤال المصير يعصف بالموالاة

ظاهرة الشبّيحة والغطاء

لم تكن الطلقات التي أفرغها «سليمان هلال الأسد» في جسد العقيد «حسان الشيخ» مجرّد طلقات أطلقها عابث مخمور بهوس السلطة والقوّة، ولم تكن الجريمة مجرّد جريمة جنائيّة يمكن تسليمها لمخبر جنائيّ قبل تحويلها إلى القضاء لقول كلمته فيها، ولم تكن ردود الفعل التي أعقبتها مجرّد ردّة فعل على جريمة موصوفة ومرتكبة في وضح النهار وبكلّ صفاقة وتحدّ واستهتار.

لا أبالغ إن قلت: إنّ هذه الطلقات تكثّف إلى حدّ كبير علاقة السلطة السوريّة بالمجتمع السوريّ وتكثّف أيضاً حقيقة العلاقة بين السلطة والموالاة.

ولا أبالغ أيضاً إن قلت: إنّ هذه الطلقات لم تقتل الضحيّة فقط، بل قتلت معه أيضاً وهم الطمأنينة الزائف، وفتحت السؤال المؤجّل على آخره: ماذا بعد؟ إلى أين سنمضي؟؟.

عندما نشأت ظاهرة الشبّيحة في سبعينيّات القرن الماضي، كان حافظ الأسد ورفعت الأسد، هما من أبدع هذه الظاهرة، وكانت نتائجها فائقة الأهمّيّة لحافظ الأسد أكثر من أهمّيتها للشبّيحة أنفسهم، فقد أتاحت له أن يُرهب مجتمعاً دون أن يكون في الواجهة، لا بل أنّها أعطته فرصة نادرة لكي يتطهّر ويلبس ثوب المخلّص، ويسوّق نفسه وأبناءه على أنّهم النقيض الخيّر لهذا الشرّ المطلق، ومن هنا يمكننا أن نفهم سرّ انتشار هذه الفكرة في مناطق الموالاة وملخّصها أنّ أسرة حافظ الأسد (هو وأولاده) هم المخلّصون والمنقذون من فساد وطغيان عصابات الشبّيحة.

لم يتجرّأ أحد على التصدّي الفعليّ لهذه الظاهرة، رغم أنّ غالبيّة جرائمها كانت جرائم بحقّ أشخاص، وبحقّ حقوقهم وكرامتهم وأموالهم، لم يكن السكوت مردّه إلى جبن الأشخاص الذين يتعرّضون لظلم الشبّيحة؛ السبب الرئيسيّ يعود إلى قناعة كرّسها حافظ الأسد ورفعت الأسد في أذهان المواطنين أنّ من يتصدّى لهؤلاء الشبّيحة فهو يمسّ العائلة، وبالتالي فإنّه لن يدفع الثمن وحده بل ستدفع كلّ عائلته الثمن معه.

إذاً ظاهرة التشبيح هي جزء من عائلة الأسد، والمجتمع يدرك ذلك، وباقي مؤسّسات السلطة الأخرى أيضاً تدرك ذلك؛ ولهذا فما من أحد وقف في وجه هذه الظاهرة سواء على المستوى الشعبيّ أو على مستوى الأجهزة المختصّة، وكان أيّ تماس مع هذه الظاهرة يحتاج إلى أمر واضح وصريح من حافظ الأسد شخصيّاً، ولهذا استكان المجتمع وصمت عن الشبّيحة رغم كونه وبمختلف شرائحه ومكوّناته ضدّهم.

عندما كانت تتفاقم جرائم الشبّيحة وتقترب قدرة الناس على التحمّل من نهايتها، وتلوح بوادر الانفجار كان حافظ الأسد يلجأ إلى النقطة الأهمّ بالنسبة له وهي لعب دور المخلّص، فيرسل ابنه «باسل» لردعهم.

والسؤال المغيّب هنا: لماذا لم يصدر حافظ الأسد أوامره إلى المؤسّسات الأمنيّة أو القانونيّة بالتصديّ للشبّيحة وإحالتهم للقضاء، وهي قادرة على ذلك بسهولة فيما لو رفع حافظ الأسد الغطاء عنها؟؟.

لم يسمح حافظ الأسد - أبداً - بتدخّل أيّاً كان في قضيّة الشبّيحة، فهم فوق القانون وفوق الدولة والوحيد الذي يحقّ له أن يردعهم أو يحاسبهم هو فقط.

من هذا الفهم وبهذا الاعتبار وبكلّ تلك السطوة والاستهتار المخزّنان في لا وعيه، أطلق سليمان الأسد رصاصاته على حسّان الشيخ.

في اللاذقيّة أصبحت دولة الشبّيحة فوق الدولة والمجتمع، لم يكن أحد ليتجرّأ على تحدّي سائق سرفيس مهما استهان به، لم يكن أحد ليتجرّأ على أن يحتجّ على فاتورة الكهرباء الباهظة، ولا على عامل الكهرباء الذي يقطع الكهرباء عن المنازل فقط من أجل أن يقبض منهم حصّته وحصّة الشبّيح الأعلى الذى عيّنه في هذا الموقع، وقس على ذلك، عامل صيانة خطوط الهاتف و..و...

ببساطة تربّع أفراد عائلة الأسد في رأس هرم مؤسّسة التشبيح وأطلقوا مرتزقتهم ليستبيحوا الناس، وهكذا أصبحت أعداد كبيرة تضرب بسيف عصابة عائلة الأسد، ولم يعد الناس يعرفون أين تبدأ مملكة التشبيح، وأين تنتهي؟؟.

بعد انفجار الثورة أُسند للشبّيحة وظيفة جديدة، وهي قمع المعارضين و «تعفيش بيوتهم». وهكذا خرجت شريحة الموالين من دائرة عسفهم، لا بل – ربّما - خفّفت وظيفتهم الجديدة من الاحتقار والكره السابق تجاههم، إلى أن بدؤوا من جديد بالتشبيح عليهم، فكثرت عمليّات الاختطاف، وطلب الفدية وكثرت حالات النهب والسرقة، عندها أدرك المؤيّدون أنّ هذه العصابة لن تكون في يوم إلّا كما كانت.

أضيف إلى قناعة الناس بقذارة الشبّيحة ودورهم، قناعة أخرى وهي أنّ السلطة التي ترعاهم تشبههم إلى حدّ كبير، وبالتالي فإنّ الآمال التي علّقها الموالون عليهم وعلى السلطة في حمايتهم راحت تتلاشى، وبدأ السؤال الذي أغلق الموالون عقولهم عنه طوال سنوات يزداد إلحاحاً، إلى أين نحن ذاهبون؟؟.

سوسن محمّد

ديون كريهة في القانون الدوليّ

نظام الأسد وجريمة بيع الوطن

إذا حصل نظام دكتاتوريّ على قرض الهدف منه تقوية هذا النظام الاستبداديّ وقمع السكّان فإنّ هذا الدين يعتبر كريهاً

الدمار في سوريا (انترنت)

المحامي أحمد صوّان

لم يكتف بشّار الأسد بتحويل الوطن إلى حطام وأنقاض، ولم يشبع نهمه بما اقترفته سلالته الأسديّة المجرمة من نهب سورية عبر العقود الماضية، وها هو اليوم يسعى لبيع مستقبل سورية وتكبيل الأجيال المقبلة بالديون لعشرات السنين القادمة.

في عام ٢٠١٢ عرض النظام على الصين - وهي المتخصّصة في شراء السندات - بيعها سندات خزانة بقيمة عشرة مليارات دولار، فتمّ لها ذلك، وقامت بتوريد أسلحة لقاء جزء من هذه المبالغ الهائلة. كما باع كلّاً من إيران وروسيا سندات بقيمة عشرة مليارات أخرى. كذلك باع حكومة «المالكي» سندات خزانة لم تكشف قيمتها الحقيقيّة.

> واجب المنظّمات الحقوقيّة يتمثّل بتسليط الأضواء على مخاطر المديونيّة التي تهدّد بدمار اقتصاد سورية

يقول الكاتب «محمّد كركوتي» عندما تشتري روسيا سندات خزانة سورية، فهي تقتل الشعب السوريّ ثلاث مرّات، سياسيّاً من خلال وقوفها سدّاً في وجه أيّ قرار يصدر عن مجلس الأمن الدوليّ ضدّ الأسد وأعوانه، وعسكريّاً عن طريق الإمدادات الحربيّة المتواصلة له، واقتصاديّاً بسندات الخزانة المسروقة من أموال السوريّين الذين يعانون العوز، ويعيش الكثير منهم على أموال الإغاثة.

ماذا تعني سندات الخزانة؟

هي سندات تطرحها الدولة للاكتتاب العامّ، وتعتبر بمثابة قروض تحصل عليها الحكومة من الأفراد أو الشركات أو البنوك، وتبغي الدولة من ذلك تمويل المجهود الحربيّ، وتسمّى «قروض الحرب»، وأحياناً تهدف لتمويل عمليّات التنمية الاقتصاديّة وتسمى «قروض الإنتاج»؛ والسند هو قرض مديد الأجل يتيح لمن اشتراه الحصول على فائدة سنويّة.

ما هي مسوّغات الدول لإصدار سندات الخزينة؟

في حال عجز الدولة عن تغطية نفقاتها من مواردها، تلجأ إلى الحلول الإسعافيّة لمعالجة مشاكلها الماليّة، ولكنّه عبارة عن عمليّة تأجيل وترحيل للأزمة وتحميل العبء الاقتصاديّ للأجيال القادمة، التي ستدفع هذه القروض مع الفوائد في المستقبل. ولا شكّ أنّ نظام الأسد يقترض اليوم لا بهدف الاستثمار ولا بغية بناء الاقتصاد السوريّ، بل لتزويد آلة القتل والدمار بمزيد من السلاح والعتاد لقهر الشعب.

ودون شك، فإنّ تبعات بيع سندات الخزانة، ستتمثّل بتكبيل الشعب السوريّ، بمليارات إضافيّة من الديون، بعد أن استكمل هذا النظام وقبله نظام والده، خراب الاقتصاد الوطنيّ السوريّ على مدى أكثر من أربعة عقود.

هذا جانب واحد ممّا يقوم به النظام المجرم من رهن مقدّرات البلد، وربما كانت العقود الخفيّة والامتيازات المستورة التي يمنحها لإيران وروسيا لقاء استمرارهما بدعمه، ما سيكشفه المستقبل، وما يمثّل بيعاً حقيقيّاً للوطن.

لم يكن نظام الأسد أوّل الأنظمة المستبدّة التي رهنت الأوطان وباعت المقدّرات للأغراب، فتاريخ الطغاة واحد في أنحاء العالم؛ ولقد حظي موضوع الديون الظالمة ومدى مسؤوليّة الدول المدينة تجاه الدائنين باهتمام فقهاء القانون الدوليّ، الذين حاولوا وضع قواعد: (التوارث الدوليّ في الديون والمعاهدات) وتحديد مفاهيم الديون السياديّة والديون الكريهة والديون غير الشرعيّة. وهناك في العصر الحديث حالات مشابهة وسوابق موثّقة بين الدول، تمّ فيها إسقاط الديون عن الحكومات الجديدة التي تمكّنت من التنصّل من هذه الديون اللاشرعيّة.

> عرض النظام على الصين بيعها سندات خزانة بقيمة عشرة مليارات دولار، فتمّ لها ذلك، وقامت بتوريد أسلحة لقاء جزء من هذه المبالغ

المفهوم الدوليّ لمصطلح الديون اللاشرعيّة:

يعود استخدام هذا المصطلح للمرّة الأولى إلى المحكمة الفيدراليّة الأرجنتينيّة، حين أطلقته وصفاً للديون المقترضة من قبل النظام الدكتاتوريّ بين عامي ١٩٧٦- ١٩٨٣، ثمّ استخدمته النروج في التسعينيّات، حين أوردته بدفوعها التي برّرت فيها التنصّل من بعض الديون التي اعتبرتها غير شرعيّة.

وقد حاول الباحث البريطانيّ «جوزيف هان لون» تحديد وصف منضبط لهذا المفهوم حين ميّز بين الغرض من الدين وشروط هذا الدين، وتوصّل بالنتيجة إلى توصيف أربع حالات نموذجيّة للقروض غير الشرعيّة:

١ – كلّ قرض تمّ منحه لدعم نظام استبداديّ.

٢ - كلّ قرض تمّ منحه بمعدّلات ربويّة فاحشة.

٣ - كلّ قرض تمّ منحه لدولة (هزيلة اقتصاديّاً) معروفة سلفاً بعجزها عن السداد.

٤ - كلّ قرض تمّ منحه من صندوق النقد الدوليّ من الممكن أن تتسبّب شروطه القاسية والصارمة إلى عجز الدولة المدينة عن السداد.

أضاف بعض الفقهاء الحالتين التاليتين للديون اللاشرعيّة:

١ – إذا كان المقترض الذي يوقّع على عقد الدين غير مفوّض من السلطة العليا التي يحقّ لها إبرام عقد الدين.

٢ – إذا لم تُتّبع القواعد الدستوريّة التي ينصّ عليها دستور البلد عند إبرام عقد الدين.

مفهوم الديون الكريهة:

تلجأ الأنظمة المستبدّة للحصول على الأموال الطائلة التي تحتاجها لقمع شعوبها إلى الاقتراض من أيّ مصدر وتحت أيّة شروط ظالمة، غير عابئة بمآل هذه الديون والكوارث التي تنتظر الأجيال القادمة.

وعليه، فإذا حصل نظام دكتاتوريّ على قرض ولم يكن الهدف منه تلبية مصالح الدولة وإنّما تقوية هذا النظام الاستبداديّ وقمع السكّان الذين يحاربون هذا الاستبداد فإنّ هذا الدين يعتبر كريهاً؛ ومبدئيّاً يكون غير ملزم للدولة، إنّما هو محسوب على النظام المستبدّ باعتباره ديناً شخصيّاً، وبالتالي فهو يسقط بسقوطه. ويمكن للحكومة أن تتخلّى على التزامات سابقتها لأنّ هذه الديون لا تستوفي واحدة من الشروط التي تحدد شرعيّة الديون، كون أنّ «المبالغ المقترضة باسم الدولة يجب أن تُستخدم في تلبية حاجات ومصالح الدولة».

انتشر هذا المفهوم في عام ١٩٢٧، بعد أن استخدمه أستاذ القانون الدوليّ بجامعة باريس «نعوم ألكساندر ساك» وهو وزير روسيّ سابق. فيما بعد تكرّس هذا المفهوم على يد الفقهاء القانونيّين: باتريسا آدامز، وجوزيف هان لون، وجيف كينغ، وبيريان توماس. وأجمعوا على تحقّق الشروط التالية مجتمعة لكي يعتبر الدين كريها:

١-انعدام موافقة الشعب.

٢-عدم تحقّق المصلحة العامّة للسكّان.

٣- معرفة الدول المقرضة سلفاً بسوء نيّة السلطة المقترِضة.

الأثر المترتّب على الدين الكريه:

يترتّب على اعتبار الدين كريهاً: سقوط هذا الدين عن السلطة الجديدة.

تتمة..... صفحة ١٠

أولي الأمر في الغوطة، حين يختصمون!

الأطفال يأكلون الدود والمواد الغذائيّة في المستودعات

التفكير الجهاديّ التكفيريّ ممثّلاً بالنصرة سيكون له اليد الأعلى في أيّة قضايا خلافيّة نزاعيّة، وحتّى قضائيّة

علي ملحم

تدخل الغوطة الشرقيّة لدمشق منتصف عامها الثالث على بدء الحصار بعد إغلاق حاجز مخيّم الوافدين. الآن تبدو الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة للسكّان بحالة مزرية جدّاً، فالجوع والعطش وانعدام وسائل الحياة المختلفة من كهرباء وصرف صحّيّ وطبابة وتعليم تجعل المحاصرين في وضع لا يطاق، وتدفع نحو بدء النزاعات بين أفراد الأسرة الواحدة. فكيف وإن كان الحال هكذا، هو حال العسكريّين والمقاتلين و «المجاهدين» الذين هم على جبهات القتال يوميّاً.

لقد بدأ الخلاف بين أهمّ فصيلين في الغوطة الشرقيّة متمثّلين بالاتّحاد الإسلاميّ لأجناد الشام بقيادة أبو محمّد الفاتح وجيش الإسلام بقيادة زهران علّوش، على خلفيّة قيام جيش الإسلام باعتقال عدّة عناصر من الأجناد وإيداعهم في سجن التوبة سيء الصيت الخاصّ به، دون إصدار أيّة مذكّرة قضائيّة من هيئة القضاء الموحّد والذي يعدّ جيش الإسلام والاتحاد جزءاً منها.

> في ٧ أب الحاليّ، وبعد انتهاء خطبة الجمعة خرجت مظاهرات في مدينة سقبا، تندّد بممارسات جيش الإسلام، وتدعو لإسقاط زهران علّوش

تلتها بأيّام قليلة عمليّات خطف متبادلة من الطرفين لعناصر من كلا الفصيلين وكان من أهمّهم خطف أبو جعفر المسؤول السياسيّ في الأجناد من قبل حاجز «طيّار « لجيش الإسلام. على الرغم من أنّ الاتحاد ادّعى التزامه باستصدار مذكّرات من القضاء، باعتبار أنّ أبو سليمان طفّور (القاضي الشرعيّ الأعلى في الغوطة) تابع للهيئة الشرعيّة للأجناد.

في ٧ أب الحاليّ، وبعد انتهاء خطبة الجمعة خرجت مظاهرات عارمة في الغوطة وفي مدينة سقبا تحديداً، تندّد بممارسات جيش الإسلام، وتدعو لإسقاط زهران علّوش، مذكّرة بتلك المظاهرات التي شهدتها المدن السوريّة وغوطة دمشق في عديد من المرّات قبل سنوات ضدّ النظام السوريّ وبشّار الأسد.

لم تتوقّف المسألة عند هذا الحدّ ففي اليوم التالي للمظاهرات، أعلن زهران علّوش في اجتماع مع بعض وجهاء الغوطة، عن اعتراف خطير حصل عليه جيش الإسلام من المسؤول السياسيّ للأجناد «أبو جعفر»، يفيد بقيام الاتّحاد الإسلاميّ بتخزين ما يربو على ألف طنّ من المواد الغذائيّة في المستودعات الخاصّة به، في الوقت الذي يأكل فيه أطفال الغوطة «الدود» من حاويات القمامة، حسب تعبير زهران.

طفل في سوريا (انترنت)

حاليّاً يبدو أنّ الخلاف بين الفصيلين، في طريقه للانفراج والحلّ، بعد أن وافق الجانبان على الاحتكام لهيئة قضائيّة واحدة تحلّ النزاع، وبواسطة من جبهة النصرة وفيلق الرحمن، ليتمّ وقف المظاهر المسلّحة كافّة، والعودة إلى الحالة التي كانت قبل بدء المشكلة، وإطلاق سراح كلّ المعتقلين من الطرفين فوراً.

ما يهمّ هنا ليس الحيثيّات التي أدّت إلى هذا الانفلاش في سيل الاتهامات، وعمليّات الخطف والاعتقال المتبادل، بقدر ما يهمّ تحليل الأبعاد الكامنة في عمق الخلاف القائم من الناحية الفكريّة والتوجّه السياسيّ لكلا الفصيلين، وكيف تمّ الحلّ بواسطة «جبهة النصرة» ذات التوجّه الفكريّ والسياسيّ المختلف؟

لدينا هنا ثلاثة أطراف:

الطرف الأوّل: الاتّحاد الإسلاميّ ذو التوجّه الإخوانيّ المعروف بارتباطاته وعلاقاته الوثيقة مع حركة الإخوان المسلمين، إذ يشكّل لواء «درع الغوطة» جزءاً هامّاً من الأجناد، وألوية الدروع هي الفصيل العسكريّ التابع للإخوان بشكل مباشر.

الطرف الثاني: جيش الإسلام ذو التوجّه السلفيّ الدعويّ والمعروف بعلاقاته مع مشايخ ورجال الدين السعوديّين المعادين بشكل واضح لحركة الإخوان المسلمين. أمّا الطرف الثالث: الذي تمّ عن طريقه الحلّ، وهنا تكمن الخطورة فهو جبهة النصرة، المعروفة بأنّها فرع القاعدة في بلاد الشام، وهي الحركة الجهاديّة التكفيريّة التي تحظى بدعم كبير وواسع من الحركة الجهاديّة العالميّة.

تتمة..... صفحة ١٠

راتب شعبو - مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

بعد جريمة سليمان الأسد الأخيرة

الموالون يتخطّون الممنوع، والنظام خاسر على كلّ حال

احتجاج الموالين في اللاذقية (انترنت)

لأوّل مرّة يُظهر أهل الساحل غضبهم بصورة جماعيّة، ويتضامنون بصورة منظّمة نسبيّاً مع أهل الضحيّة التي سقطت على يد أحد الشبّيحة الجدد من عائلة الأسد. في هذا ما يؤشّر على تحوّل في وعي الموالين وفي نوعيّة العلاقة بين السلطة وجمهورها. في الستّ زينب يعتصم جمهور من الشيعة يتساءلون عمّا يجري في قريتي كفريا والفوعة بعد تقدّم جيش الفتح في المنطقة، وفي طرطوس يعتصم أهالي العساكر الذين تحاصرهم «داعش» في مطار كويرس في حلب، وفي اللاذقية أيضاً يحتجّ الناس على جريمة رهيبة لأحد شبّيحة النظام في قتل العقيد حسّان الشيخ أمام أسرته. بدأ يتشكّل في سورية الحكوميّة حراك موال معارض، أو معارض تحت سقف الموالاة. تتركّز مادتنا على الحادثة الأخيرة التي ترتبط، دون شكّ، مع بقيّة حراك الجمهور الموالي.

جريمة قتل العقيد الشيخ وتداعياتها

باتت معالم جريمة سليمان الأسد التي ارتكبها في اللاذقيّة يوم الخميس في ٢٠١٥/٨/٥ واضحة، بعد أن وصفها شقيق الضحيّة الذي كان موجوداً في السيّارة مع أخيه المغدور. على دوار الأزهري، حيث يمرُّ أتستراد الشاطئ الأزرق الذي يرتاده بكثرة «الأسديّون» في تردّدهم المتواصل على منتجع روتانا؛ يُقدّم الجاني على قتل الضحيّة بواسطة رشّاش إثر خلاف مروريّ، بعد أن كان الضحيّة قد عرّف عن نفسه بأنّه عقيد في الجيش.

> لماذا لا يجرؤ أحد من أجهزة الأمن، التي تتحكّم بكلّ تفاصيل حياة السوريّ، أن يقبض على هذا المجرم أو حتّى منعه من قطع الطريق؟

لا تختلف جريمة قتل العقيد حسّان الشيخ على يد المجرم المذكور بشيء عن الجرائم التشبيحيّة السابقة لها، سواء على يد المجرم نفسه أو على يد الشبّيحة السابقين من عائلة الأسد. مرّت تلك الجرائم دون عقابٍ لأنّها كانت مسبوقة بجريمة عامّة واسعة ارتكبها النظام، يمكن أن نسمّيها، درجاً على قول جبران خليل جبران، جريمة «قتل النفس» التي لا يدري بها البشر. والنفس المقتولة لا يمكنها أن تنهض لكرامتها. يبقى السؤال اليوم، لماذا أثارت هذه الجريمة ردّة فعل عامّة أكبر من سابقاتها؟ ولماذا اضطرّ النظام أن يمدّ الحبل لإعلامه كي يُدين ويتهجّم على أحد «الأسديّين»؟ هل قامت «النفس الموالية» من موتها؟ وهل يمكن أن يحاسب الجاني؟

في البداية يجب أن نرى في جرائم آل الأسد، السابقة منها والحاليّة، جريمة النظام قبل أن تكون جريمة الشبّيح القاتل أو المغتصب؛ ذلك لأنّ السؤال البسيط الذي يتبادر إلى الذهن: ما هي القوّة التي يحوزها هذا المجرم كي يضع كرسيّه مثلاً في وسط طريق عامّ ويقطع السير؟ لماذا لا يجرؤ أحد من الأهالي على ردعه عن التعدّي على أملاكهم وكراماتهم؟ لماذا لا يجرؤ أحد من أجهزة الأمن، التي تتحكّم بكلّ تفاصيل حياة السوريّ، على القبض على هذا المجرم أو حتى على منعه من قطع الطريق؟ لماذا لا يملك الناس سوى الهرب من طريق هذا المجرم الذي يعتدي جهاراً على أعراض الناس؟ أين مكمن الخوف منه؟ الجواب البديهيّ، الذي يهرب الموالون من التفكير فيه، هو أن من يتجرّأ على ردع هذا المجرم، حتّى لو كان رئيس فرع أمن أو مسؤولَ شرطة أو محافظاً، لا يأمن انتقام السلطة العليا (الأسديّة).

لا تأتي قوّة هذا الشبّيح من شخصه ولا من وجود أقاربه على رأس السلطة في سورية، بل من ثقته في أنّ هؤلاء الأقارب سوف يؤمّنون له الحماية دائماً، وأنّهم يعتبرون السماح بمعاقبة أمثاله إنّما (يوهن نفسيّة) العائلة التي يجب ألّا تكسر شوكتها عن خاصرة الناس.

هذه هي الحقيقة التي تجعل هؤلاء الشبّيحة مجرّد أيد عارية لنظام القتل العامّ. هذه هي الحقيقة التي لا يريد أن يراها كلّ من يحاول فكّ الارتباط بين هذا المجرم والنظام، بالقول إنّ هذا المجرم يسيء لسمعة النظام السوريّ.

ما الذي جعل جريمة سليمان الأسد هذه تثير حراكاً شعبيّاً؟

ثلاثة عناصر جعلت هذه الجريمة تحرّك الرأي العامّ الموالي هي:

أوّلاً - الضحيّة أحد ضبّاط الجيش الذي ارتفعت مكانته في نظر الموالين بصفته القوّة التي تقف في وجه «الجهاديّين»، حتّى تحوّل البوط العسكريّ إلى أيقونة، بعد أن جرى تشويه الأسباب الفعليّة للحراك السوريّ واختزاله في وعي الموالين، إلى كونه مؤامرة وحركة جهاديّة طائفيّة ومسعى واعياً لتدمير الدولة التي يقوم الجيش السوريّ النظاميّ بحمايتها. كان لهذا العنصر دور فاعل في إثارة مشاعر الناس، وقد حاول محافظ اللاذقيّة أن يحذف هذا العنصر في مقابلته مع إذاعة (شام إف إم) حين احتجّ على إدخال صفة ورتبة الضحيّة في الحادثة معتبراً أنّ القاتل أقدم على فعلته دون معرفة بهويّة المقتول، غير أنّ شقيق الضحيّة أوضح في كلامه على المحطّة نفسها أنّ المغدور عرّف بنفسه وصرّح للقاتل عن هويّته دون أن يعني الأمر شيئاً لهذا الأخير. نفترض أنّه لو كان الضحيّة شخصاً مدنيّاً لكانت ردّة الفعل أقلّ حدّة.

ثانياً - في وعي الموالين، لم تعد سلطة الأسد اليوم كما كانت سلطة الأسد قبل آذار ٢٠١١. قبل هذا التاريخ كان الأسد الأب هو العصاميّ الذي قطف السلطة بيديه وبحنكته وجلب اعترافاً عامّاً للعلويّين الذين طالما عانوا من التهميش الدينيّ والدنيويّ (يذكّر الجاني سليمان الأسد بذلك على صفحته في الفيسبوك حيث يتوعّد الذين تظاهروا ضدّه وطالبوا بإعدامه ويتهجّم عليهم بالقول «آل الأسد اللي عملوكن عالم» أي رفعوكم إلى مرتبة البشر. كان هذا «الدين» بمنزلة رأسمالٍ ضمنيّ في ذمّة العلويّين راحت عائلة الأسد تستثمره بأبشع ضروب الاستثمار، مستفيدة من القوّة العارية للسلطة (سلطتهم). وكانت فترة حكم الابن حتّى ٢٠١١، في الوعي الموالي، مجرّد امتدادٍ لحكم الأب، بالآليّات نفسها وعلى مصادر الطاقة نفسها. اليوم بات الموالون يشعرون أنّ سلطة الأسد تستمرّ بفضلهم، وبفضل تضحياتهم؛ وباتوا يشعرون أنّهم شركاء في السلطة، فقد دفعوا ثمن استمرارها الكثير من الدم والحرمان. وأكثر من ذلك، يأخذ الكثير من الموالين على النظام أنّه قادهم في مواجهةٍ عديمة البصيرة كلّفتهم الكثير، وكثيراً ما بدا النظام لهم كما لو أنّه غير آبه بجنوده، وكما لو أنّه يتركهم أحياناً لموت فظيع على يد «الجهاديّين» عن قصد أو عن سوء تخطيط، فضلاً عن الإهمال الشديد الذي يعانونه من حيث الطعام ومن حيث المعاملة ..إلخ، جرّاء الفساد الذي ينخر مؤسّسة الجيش.

ثالثاً - يزيد من المرارة في الوعي الموالي أنّ النظام بعد كلّ هذا يخسر عسكريّاً، حتّى بات جيش الفتح على تخوم اللاذقيّة. وأنّ غالبيّة الناس في معقل سيطرة النظام (الساحل)، باتوا يعيشون تحت خطّ الفقر، وأنّ الشعور بالأمان شبه معدوم. لم يتبقّ لدى النظام ما يشدّ من عصب جمهوره بعد خسائره العسكريّة وتدنّي مستوى المعيشة والدمار العبثيّ الذي حوّل سورية إلى البلد الأتعس. في ظلّ هذا التحوّل (إدراك الموالين أنّهم شركاء في السلطة التي دفعوا عشرات آلاف الضحايا في سبيل استمرارها، والتراجع العسكريّ للنظام مع الدمار الواسع والتدنّي الكبير في مستوى المعيشة)، بدا سليمان الأسد في جريمته كمن يصرف شيكاً كبيراً من دون رصيد، الأمر الذي أحرج البنك (السلطة) الذي كان يموّله، والذي قد يجد نفسه مضطرّاً لمعاقبته.

> السيناريو المتوقّع: محاكمة وسجن يعقبه هروب من السجن بعد حين والسفر خارج سورية، ليلحق بقريبه رفعت الأسد

تفاعل النظام مع الجريمة

من الواضح أنّ السلطة تعاملت مع الحدث على أنّه من صنعها، وتعاملت مع الجاني على أنّه ابنها، وإلّا فلا معنى لتوافد كبار رجال الدولة في اللاذقيّة للتعزية، ولا معنى لترقية الضحيّة إلى رتبة عميد، وإعطائه مكانة الشهيد، إلخ.

لو كان الجاني من غير عائلة الأسد لما وجدت السلطة نفسها في هذا الموقع، الأمر الذي يكرّس القناعة بأنّنا في سورية أمام حكم عائليّ فعليّ. السلطة قتلت والسلطة تحاول لملمة مفاعيل جريمتها. هذه هي الصورة الحقيقية للمشهد في اللاذقية اليوم. وحين تقول أمّ الضحيّة إنّ ابنها فداء للرئيس، إنّما تقول في الوقت عينه إنّ سلطة الرئيس هي سبب القتل.

يبدو أنّه جرى الإسراع في دفن الضحيّة قبل أن يمتدّ الخبر، فكانت الجنازة فقيرة ومحدودة. غير أنّ الخبر انتشر لاحقاً وعبّر بعض أهالي الساحل عن غضبهم في اعتصام نفّذوه على دوار الزراعة، ظهرت فيه إرادة مستقلّة نسبيّاً عن السلطة، لكنّها استقلاليّة لا تكسر دائرة الولاء. الهتافات كانت مطلبيّة محض وتخصّ الجريمة فقط. الصراع في البيئة الموالية يتحرّك ضمن حدود عدم إسقاط النظام، وهذه الحدود سوف تبقى ما بقي اللون الإسلاميّ غالباً على ضفّة المعارضة، وإن لم يكن بالتنويعة الجهاديّة السائدة اليوم. فالعداء للمعارضة الإسلاميّة يشكّل أرضيّة مشتركة وصلبة تجمع جمهور الموالاة وتتفوّق على الصراعات الداخليّة في صفوفهم.

تتمة..... صفحة ١٠

داعش والارهاب (انترنت)

محمّد شحرور - ضدّ الإرهاب

ظهور داعش.... ربّ ضارة نافعة

آن الأوان لرفع الغطاء عن الإسلام الموروث

تفاجأ معظم المسلمين المؤمنين بشريعة محمّد، بما تقوم به «داعش» وأشباهها من أعمال وحشيّة، سواء قتلاً أو سبياً أو حرقاً لأحياء، وتتعدّد المواقف والمشاعر، ما بين مستهجن لهذه الأعمال، أو مرحّب بتطبيق الشريعة وفق أصولها، والكثير منّا وجد نفسه متّهماً بشكل أو بآخر، فإمّا حاول نفي الشبهة عن الإسلام، أو وقف ضعيفاً وقد وُرّط بما لا يرضى به.

ورغم فجاعة المشهد، إلّا أنّ ربّ ضارة نافعة، فلّعله قد آن الأوان لكشف الغطاء عن الإسلام الموروث، الذي يقدّم معتنقيه إلى العالم بصفتهم الأكثر إرهاباً على وجه الأرض، ولعلّ ما يحصل يفسح المجال أمام المسلمين للبحث عن دينهم، عبر تحطيم هذا القالب الذي لا يمسّ، سواء أكان قالباً للشافعيّ أم للبخاريّ أم للسيوطيّ أم لرجل الدين الأقرب.

وكنت قد أصدرت كتابي الأوّل «الكتاب والقرآن» في عام ١٩٩٠، ولاقى هجوماً شديداً من المؤسّسات الدينيّة، حتّى أنّ بعضهم نهى مريديه عن قراءة الكتاب، وكيلت الاتّهامات وأُلّفت الكتب للردّ عليه، ومعظم هذه الردود اعتمدت المرجعيّة التراثية مسلّمة لا يمكن المسّ بها، وبالتالي أصبحنا على طرفي نقيض، فالبحث القائم على النقل سيوصل إلى نتائج مختلفة تماماً عن البحث القائم على العقل، واستمرّ هذا العداء حتّى يومنا هذا، وليس لي وحدي وإنّما لكلّ من يعتمد على الفكر في دراسة الإسلام، فمن يتجرّأ على نقد البخاريّ أو ابن كثير أو مناقشة صحّة ما كتباه هو كافر لا يسمع منه، ورغم وجود عدد لا بأس به من المفكّرين في العالم العربيّ بحثوا في الإسلام المعاصر ونادوا بالتغيير، ومنهم من دفع حياته ثمناً لأفكاره، إلّا أنّ صوتنا بقي ضعيفاً أمام صوت الموروث القائم على الآبائيّة.

واليوم إذ يبحث المدافعون عن الإسلام عن مخرج لما هم فيه، بدأ كثير من المسلمين التساؤل عن صحّة ما بين أيديهم من موروث، فـ «داعش» تستند في كلّ أعمالها إلى أمّهات كتب الفقه الإسلاميّ، وتستقي مراجعها من المنهل ذاته الذي يستقي منه الأزهر وقم وما يسمّى بالإسلام الوسطيّ مراجعهم، فهل العلّة في الإسلام؟ أم في المسلمين؟ فإذا كان الإسلام مختلفاً عن المسلمين فهذا يعني أنّه دين نظريّ يعيش في فراغ، ويتجسّد فقط على صفحات الكتب، وإذا كان واقع المسلمين يمثّل الإسلام فمعنى ذلك أنّنا أمام مشكلة كبيرة لن تنتهي بالقضاء على «داعش» ومثيلاتها، وكيف نفهم بالتالي قوله تعالى {كنتم خير أمّة أخرجت للنّاس} (آل عمران ١١٠)؟

وكثيراً ما نسمع اليوم أنّ الإسلام في بلاد الشام إسلام وسطيّ معتدل لا غبار عليه، ليس فيه قتل وذبح وإرهاب، ومن هنا ولدت المفاجأة بما يرتكب باسم الإسلام، وأقول نعم، هو إسلام معتدل، لأنّ رجل الدين كان يأخذ ما يناسب هواه وهوى السلطة ويترك الباقي، وإسلامه معتدل طالما لا يملك السلطة، فإنّ ملكها أصبح «داعشيّاً».

وهنا لا بدّ من ذكر أنّه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت دعوات لتجديد الإسلام، على أيدي مصلحين كبار مثل «جمال الدين الأفغاني» و «محمّد عبده»، إلّا أنّ هذه الحركات بقيت أسيرة للقواعد ذاتها التي انطلق منها الفقهاء في القرن التاسع الميلاديّ، والقائمة على إضفاء قدسيّة لا أساس لها على كلّ ما يخصّ الصحابة من أقوال وأفعال، فتوقّف الاجتهاد عندهم، كذلك اعتُمدت أصول الفقه والتشريع الإسلاميّ التي تمّ وضعها في القرنين الثاني والثالث الهجريّ دون أيّة مراجعة، ودون النظر للأطر المعرفيّة التي وضعت من خلالها، إضافة لربط الإسلام من خلال السياق التاريخيّ للدولة الإسلاميّة بأشخاص، بدلاً من تحويله إلى مؤسّسات، فالقضاء العادل هو مادّة للمسلسلات ليس إلّا، والخليفة الذي ينظّف بيت المال ويفرغه على المسلمين قبل أن ينام هو مدعاة للتندّر والفخر وليس للاقتداء به وتحويله إلى مؤسّسة خيريّة، أو إلى مؤسّسة ضمان اجتماعيّ.

كلّ ذلك نتج عنه ما نعانيه اليوم، من افتقار لمعارضة سياسيّة ولفقه دستوريّ ينظّم بنية الدولة وشرعيّتها، فلا وجود لمؤسّسات تشريعيّة ولا مؤسّسات قضائيّة مستقلّة عن السلطة التنفيذيّة، وحين استفاقت الشعوب وجدت نفسها تحت ظلّ الاستبداد السياسيّ ولا أحد غيره، وها هي اليوم تعاني الأمرّين فإمّا سلطة الاستبداد وإمّا حركات تريد إعادة الزمن إلى القرن السابع الميلاديّ.

ومؤسّسة الاستبداد السياسيّ ليست حديثة العهد وإنّما نعيشها منذ العهد الأمويّ، وتطوّرت وترسّخت إلى يومنا هذا، ابتداءً من مفهوم القضاء والقدر الذي جعل الفرد يرضخ للحاكم باعتباره قضاءً من الله، إلى انشغال المواطن بفقه العبادات من صلاة وزكاة ووضوء، وغياب كلّ مفاهيم الحرّيّة، سواء الحرّيّة الشخصيّة أو حرّيّة الرأي، فأصبح راسخاً في ذهن المسلم أنّ الإخلال بأحد بنود الوضوء يكفي لأن يرمي الله بكلّ أعماله الصالحة في وجهه، وأصبحت صورة الله تعالى في الأذهان وكأنّه حاكم مستبدّ يعدّ على المؤمنين عثراتهم ويرسل ملائكته ليعذّبوهم في القبر، فجرى تحريف معنى الرسالة لتأخذ منحى مختلفاً تماماً عمّا جاءت به.

علماً أنّ مفهوم القضاء والقدر في التنزيل الحكيم مختلف تماماً عمّا وصل إلينا، ولا يذكر الله النار إلّا ويذكر معها الجنّة، ولا يذكر العذاب إلّا ذكر معه الرحمة، والرحمة واسعة والعذاب ضيّق {عذابي أصيب به من أشاء ورحمتي وسعت كلّ شيء} (الأعراف ١٥٦) ونحن اليوم نقرأ قوله تعالى {وما أرسلناك إلّا رحمة للعالمين} (الأنبياء ١٠٧) ونتساءل أين الرحمة والعالميّة في الرسالة المحمّديّة؟ هل في رجم الزانية؟ أم في قتل المرتدّ؟ أم في حرق الأحياء وسبي النساء؟

للأسف كلّ هذه الأعمال تستند إلى نصوص كُتبت بعد وفاة الرسول الأعظم بقرنين من الزمن، رغم أنّه نهى عن تدوين أقواله، لعدّة أسباب ألخّصها بما يلي:

. التنزيل الحكيم هو أساس الإسلام وعموده الفقريّ.

. طاعة الرسول تعني طاعة الرسالة، والرسالة موجودة في التنزيل.

. الأمور التي أمر الله الناس بطاعة الرسول فيها، هي الشعائر، كالصلاة والزكاة، وقد علمها الرسول للناس ومارسها أمامهم ووصلتنا عنه بالتواتر الفعلي.

ورغم ذلك فقد أصبح علم صناعة الحديث علماً قائماً بذاته، فنسبت إلى محمّد (ص) أقوال وأفعال لا أساس لها من الصحّة، أساءت إليه كرجل وكنبيّ وكرسول، وتمّ اعتماد هذه الأحاديث لتنظم حياة المؤمنين وكأنّها المرجع المعتمد لحياتهم، ناسين أنّه حتّى لو صحّت، فهناك ثلاثة مقامات يجب التمييز بينها، فمحمّد الرجل هو إنسان بشر يأكل ويشرب وينام ولسنا ملزمين بحبّ ما يحبّ من مأكل ومشرب، وكره ما يكره، ولبس ما يلبس، أمّا محمّد النبيّ فقد مارس الحكم من مقام النبوّة وليس كرسول، أيّ أحكامه تنطبق على زمانه فقط ولعصره ووفق السياق التاريخيّ الذي وقعت به، وليست لزماننا، وما نحن معنيّون به هو الالتزام بطاعة محمّد الرسول من خلال طاعة الرسالة.

فإذا كنّا نؤمن بالتنزيل الحكيم ككتاب مقدّس من عند الله، صالح لكلّ زمان ومكان، علينا أن نتبع ما جاء به، ونقرأه بعين اليوم، ووفق الأرضيّة المعرفيّة التي نحن عليها، لا وفق الأرضيّة المعرفيّة للقرن السابع الميلاديّ، ونضع نصب أعيننا أنّ الله تعالى أعلن فيه إكمال الدين وإتمام النعمة، ومن خلال هذا الكتاب فقط، فلا نخاف منه ولا نخاف عليه، لنستخلص منه الرحمة، بحيث يجدها كلّ أهل الأرض من طوكيو إلى لوس انجلوس، ونفهم الإسلام كما أرسله الله لا كما قرأه الفقهاء وطبّقته «داعش».

حوار العدد

فؤاد إيليّا

مواليد ١٩٤٣ المالكيّة – الحسكة، وفيها درس الابتدائيّة، ثمّ تابع الإعداديّة في حمص والقامشلي، والثانويّة في حلب واللاذقيّة. انتقل إلى التعليم في مرحلة مبكّرة عام ١٩٦٢ في مدينة الحسكة وبعدها في المدارس الخاصّة بحلب. انتسب إلى الحزب الشيوعيّ عام ١٩٥٨، ومارس نشاطه التنظيميّ بشكل فعّال عام ١٩٦٢ في الحسكة وحلب. والتحق بكليّة التاريخ – جامعة دمشق، وتخرّج منها عام ١٩٧٠، وكان كادراً حول المنطقيّة، وعضو المكتب التنفيذيّ لاتّحاد الشباب الديمقراطيّ بين عامي ٦٨ – ٧٢، تابع نشاطه السياسيّ مع الحزب الشيوعيّ (المكتب السياسيّ) بعد الانقسام، وكان من الناشطين فيه. اعتقل عام ١٩٨٠، إثر الأحداث التي جرت في سورية. سافر إلى الجزائر للتدريس بين عامي ٨٢ - ٨٧، ليعود إلى سورية ويمنع من التدريس فيها لأسباب «أمنيّة». نشط في عام ٢٠٠٠ مع منظّمات المجتمع المدنيّ في حلب، وكان عضواً في المكتب التنفيذيّ للجان الدفاع عن الحرّيّات وحقوق الإنسان. حضر المؤتمر السادس لحزب الشعب ٢٠٠٥ التحق بالثورة ٢٠١١فكريّاً وعمليّاً، غادر حلب ٢٠١٣ ولا يزال خارج سورية حتّى اليوم.

حول ما يجري داخل حزب الشعب الديمقراطيّ، والتطوّرات على الساحة السوريّة من سيناريوهات التقسيم، وهجرة الشباب، وغيرها من الأسئلة، توجّهت بها صحيفة «كلّنا سوريّون» إلى الأستاذ فؤاد إيليّا، وكان الحوار التالي:

الأستاذ فؤاد إيليّا؛ التاريخ النضاليّ لحزب الشعب الديمقراطيّ السوريّ والأسماء الكبيرة فيه، إلى أين يتجه اليوم؟ يصف البعض ما حصل داخل الحزب بـ «شرذمة» أو «انقسام» أو ..، ماذا جرى؟

فؤاد إيليّا: يفتخر حزب الشعب بتاريخه النضالي الطويل الذي يمتدّ إلى عشرينيّات القرن الماضي، عندما تأسّس بهذا الاسم، ليتحوّل في ثلاثينيّات القرن إلى الحزب الشيوعيّ السوريّ اللبنانيّ، لينفصلا بعدها في ستّينيّات القرن.

تميّز الحزب بنضاله الوطنيّ والطبقيّ زمن الانتداب الفرنسيّ، وقارع الدكتاتوريّات العسكريّة بعد الاستقلال، وقد برز فيه كوادر وطنيّة لامعة، لعلّ أبرزها الشهيد فرج الله الحلو الذي استشهد زمن الوحدة، وعبد القادر أخوان في عهد البعث، وعبد الله أقرع في عهد ما سمّي بالحركة التصحيحيّة.

تأثّر الحزب بأفكار المدرسة السوفياتيّة منذ تأسيسه، وأعلى الروح الأمميّة على حساب الروح الوطنيّة.

على أثر هزمة حزيران ١٩٦٧ برزت في الحرب إرهاصات واضحة، منتقدة السياسة السوفياتيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، والوحدة العربيّة، في محاولة لتبيئة الفكر الماركسيّ بدأها المفكّران: «إلياس مرقص» و «ياسين الحافظ»، ممّا أدّى إلى انقسام الحزب عام ١٩٧٢ إلى الحزب الشيوعيّ بقيادة «خالد بكداش» الذي بقي على ولائه للسوفييت، ودخل بذلك «الجبهة الوطنيّة» التي أسّسها الأسد الأبّ، بينما اتّخذ الحزب الشيوعيّ «المكتب السياسيّ» بقيادة رياض الترك موقفاً معارضاً من نظام الأسد، مخالفاً بذلك رغبة الاتّحاد السوفيتّي.

شنّ النظام حملة واسعة على الحزب عام ١٩٨٠، واعتقل معظم كوادره وقياداته لفترات طويلة وصلت إلى ١٨ عاماً، ممّا أثّر على حضوره في الشارع. وذلك على خلفيّة مساهمته في تأسيس التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ مع مجموعة من أحزاب المعارضة، طارحاً الديمقراطية كحل للأزمة التي عاشتها سورية في حينها.

> تجمّع العديد من الكوادر في الداخل والخارج حول مطلب تنظيميّ هو: «الدعوة إلى عقد مؤتمر سابع» يقيّم أداء القيادة

عام ٢٠٠٥ وفي مؤتمرة السادس، انحاز الحزب إلى الديمقراطيّة، وأعلن عن تحوّله من حزب إيديولوجيّ إلى حزب سياسيّ، وساهم في تأسيس إعلان دمشق الذي كان له حضور واسع في الشارع السوريّ. دعم الحزب، وإعلان دمشق الثورة السوريّة منذ انطلاقتها، وانخرط معظم أعضائه فيها إفراديّاً.

طرحت الثورة العديد من القضايا أمام الحزب، خاصّة قضيّة التحالفات التي نشأت عند تشكيل المجلس الوطنيّ، ومن بعده الائتلاف. لكنّ الحلّ الأمنيّ والعسكريّ الذي اتّبعه النظام بهدف القضاء على ثورة الحرّيّة والكرامة ساهم في تقطيع أوصال سورية جغرافيّاً ولوجستيّاً ممّ أدى إلى صعوبة التواصل بين الرفاق في المحافظات مع المركز، كما ساهم ذلك في تعقّد ظروف الثورة، وإدخالها في منعطفات خطيرة، وسهّل دخول العديد من الأطراف الدوليّة، والإقليميّة، وقوى التطرّف في الصراع الدائر في سورية.

تباينت الآراء بين الرفاق، ولم يتمكّن المركز من ضبط إيقاع العمل وبرزت لدى بعض أعضاء اللجنة المركزيّة نزعة العودة إلى مبدأ المركزيّة الديمقراطيّة. فلجؤوا إلى فرض عقوبات على بعض الكوادر الفاعلة، تراوحت بين التجميد والفصل، ودخل الحزب في خلاف تنظيميّ حول صحّة هذه العقوبات وصلاحيّة اللجنة المركزيّة بفرضها؛ لمخالفتها نصوص وروح النظام الداخليّ وتغييبها عقد المؤتمر السابع ممّا أفقدها شرعيّتها؛ لذلك تجمّع العديد من الكوادر في الداخل والخارج حول مطلب تنظيميّ هو (الدعوة إلى عقد مؤتمر سابع) يقيّم أداء القيادة، ويوضّح الخطّ السياسيّ في ظروف الثورة.

ما جعل الكثير من الأصدقاء يتصوّرون أنّنا ذاهبون إلى الانقسام، إلّا أنّ الكوادر الحريصة على تاريخ الحزب، تسعى جاهدة للوصول إلى المؤتمر بهدف الحفاظ على وحدته، وليس لدى الهيئة القياديّة التي تشكّلت أيّة رغبة في الانقسام فهي تدعو جميع الرفاق ليعملوا على هيكلة الحزب وأن يساهموا في رسم خطّة السياسيّ بما يتناسب والواقع الجديد الذي تعيشه سورية.

إذا كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ قد أدّت إلى تفكّك البنى السياسيّة على مساحة كلّ الدول العربيّة، وافرزت حالات فكريّة وتنظيميّة جديدة. فكيف الحال بالنسبة لثورات الربيع العربيّ ومنها الثورة السوريّة التي زلزلت المجتمع وفكّكت بناه الاجتماعيّة والاقتصاديّة ودفعت شريحة الشباب ليتقدّم جريئاً طارح نفسه كقوّة اجتماعيّة في الساحة السياسيّة، من أجل التغيير الوطنيّ الديمقراطيّ، والانعتاق من الاستبداد إلى فضاءات الحرّيّة والكرامة.

سيناريوهات التقسيم أصبحت متداولة بين معظم أطراف الوضع السوريّ، ويمكن القول: إنّ على الأرض واقعاً جغرافيّاً منقسماً لم يُعترف به بعد رسميّاً، ماذا ترون في التطوّرات العسكريّة الأخيرة.

فؤاد إيليّا: ساهم تعقّد الأزمة السوريّة على طرح الكثير من السيناريوهات، والتقسيم واحد منها، إذ تعتمد أصحابه على جملة من الأمور منها:

١- لم تعد (سايكس – بيكو) التي أفرزت جغرافيّة سورية في القرن الماضي تناسب الواقع الحاليّ، خاصّة بعد أن كسر «داعش» حدودها الحاليّة الهشّة، وتوسّع في الجغرافية السوريّة والعراقيّة، وتوجه إلى الأردنّ.

٢- فكرة الشرق الأوسط الجديد التي طرحت من قبل بعض ساسة الإدارة الأمريكيّة بعد احتلال العراق.

> المنظّمات التي تشكّلت وتقوقعت على نفسها، عليها أن تبادر إلى الانفتاح وتوسيع نطاق عملها بمّا يكفل للشباب فرصة التشبّث

٣ - سيطرت بعض القوى العسكريّة على مناطق محدّدة من الجغرافية السوريّة (الغوطة، إدلب، ريف حلب الشماليّ، الرقّة، دير الزور).

٤- سيطرت قوّات الحماية الشعبيّة على مناطق وجود الأكراد في: الجزيرة، عفرين، عين العرب (كوباني). وفرض نفوذها، وأسلوب إدارتها بقوّة السلاح، وسلوكها القائم على التهجير من هذه المناطق. ٥- تمترس النظام في مناطق معيّنة (الساحل السوريّ) واعتماده على أثارة النزاعات الطائفيّة.

٦. هشاشة الدول التي تشكّلت في الكيانات الجغرافيّة خلال القرن الماضي، عل خلفيّة انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة، وعدم تشكّل دول بالمعنى الحقيقيّ بسبب الاستبداد الذي حوّلها على كيانات خاصّة لإرادة الحاكم الفرد.

٧- حالات التقسيم التي حدثت في بعض الدول أواخر القرن الماضي بعد الاضطرابات العنيفة فيها والتي أفرزت واقعاً جديداً (جنوب السودان، يوغسلافيا).

كلّ هذه الملامح أفسحت في المجال لمن يحلو له القول: إن سورية لا بدّ وأن تقسّم مستقبلاً، وأنّ الأمر الواقع على الأرض لا بدّ أن يحدّد ملامح هذا التقسيم.

لكنّ التقسيم ليس بالأمر السهل، وقد يكون غير قابل للتحقيق لأسباب عدّة منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- عدم قدرة المجتمع الدوليّ في الظروف الراهنة على إعادة رسم الخرائط للمنطقة. إلّا إذا تغيّير القانون الدوليّ وأفسح للنزاعات أن تفرض دولاً إثنيّة، أو دينيّة ممّا يعيق التطوّر الذي يسير نحو دولة المواطنة.

٢ - أهمّيّة الموقع الجيوسياسيّ لسورية التي إن انهارت فقد يؤدّي ذلك إلى انهيار المنطقة برمّتها. أي أنّ التقسيم لن يقف عند حدود سورية وحدها، إنّما سيطال كلّ الدول الإقليميّة المحيط بها (تركيا، إيران، السعوديّة، العراق، اليمن، مصر).

وهذه الدول المؤثّرة إقليميّاً لا تزال من القوّة بمكان، وغير قابلة أن يطالها التقسيم. وهي بالرغم من اختلافها حول بعض المواقف لكنّها مقتنعة على رفض التقسيم الذي لا يتناسب مع مشاريعنا.

٣- قد يؤدّي التقسم إلى غياب بعض الدول الصغيرة، ممّا يلحق الضرر بالاقتصاد العالميّ (الإمارات العربيّة، الكويت، قطر).

٤ - لا يزال الشعب السوريّ بغالبيّته رافضاً فكرة التقسيم بالرغم من كلّ الآلام التي أفرزها النظام في حربه ضدّ شعبه، وفكرة تقسيم سورية إلى دول خمس زمن الانتداب ورفض السوريّين لها وإسقاطها، لا تزال ماثلة في الأذهان حتّى الآن.

٥- حُمّلت فكرة الشرق الأوسط الجديد أفكاراً جغرافيّة، ورُسم لها خرائط من قبل البعض، في الوقت الذي قد لا تعني تقسيماً جغرافيّاً، إنّما قد تكون تحوّلاً سياسيّاً من نظم شموليّة إلى نظم ديمقراطيّة. ويمكن القول: إنّ منطقة الشرق الأوسط، وبعد ثورات الربيع العربيّ منذ ٢٠١١، قد حان دورها الآن بعد عمليّة التغيير التي حدثت في أوروبا الشرقيّة وتفكّك منظومة الدول الاشتراكيّة، والاتّحاد السوفياتّي لتنتقل نحو الديمقراطيّة أيضاً.

كاستمرار للثورة تعوّلون على أن ينتج الشباب قياداتهم السياسيّة والعسكريّة، وفي كلّ يوم يشهد العالم هجرتهم، كيف يمكن وقف هذا النزيف؟ من المسؤول؟

فؤاد إيليّا: الشباب الذي فجّر ثورة الحرّيّة والكرامة وأطلق ثورات الربيع العربيّ، هو الوحيد صاحب المصلحة بإنجاز الأفكار التي طرحها، بالخلاص من الاستبداد والانطلاق إلى فضاءات الحرّيّة... وبناء دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع تحت ظلّ القانون. وعليه أن يتقدّم الآن بعد هذه السنوات كي ينتج قياداته السياسيّة أوّلاً، ويعمل على توحيد القوى العسكريّة وتحويل دورها لتكون رافداً للعمل السياسيّ من أجل تحقيق مشروعه الوطني الجامع.

إنّ قعقعة السلاح وارتفاع أصوات الرصاص والقتل الذي يمارسه النظام، يدفع بالشباب إلى الهجرة بحثاً عن الأمن والأمان، وأرى أنّ النزيف المتزايد، خاصّة في صفوف الشباب سيشكّل خطراً على واقع سورية، إنْ الآن أو في المستقبل.

تتمة..... صفحة ١٠

الهيئة الشرعية في حلب (انترنت)

آليّات قمع بمسمّيات مختلفة

الهيئات والمحاكم الشرعيّة – حلب نموذجاً

(من دراسة للمركز السوريّ للدراسات والأبحاث القانونيّة*)

شكّلت «الهيئات الشرعيّة» منذ تأسيسها أداة تسلّط على رقاب الناس، بدءاً من «القاضي» الشرعيّ الذي يمارس القضاء دون علم بالقانون، وصولاً إلى انعدام دور المحامي في تلك الهيئات، وبذلك لم يكن للقضاة والمحامين أيّ دور في تلك الهيئات، فقد تم إبعادهم وتهميشهم من قبل (الشرعيّين) ومحاربتهم بتهمة «أزلام النظام» أو بحجّة أنّهم يعملون وفقاً للقوانين الوضعيّة المخالفة للشريعة، وبأنّهم علمانيّون ومعادون للمشرّع الإسلاميّ.

على هذه الأرضيّة عملت «الهيئة الشرعيّة» في حلب على إصدار قرارات بمنع الترافع أمام القضاة، وأردفته بمنع دخول المحامين الغير ملتحين وعدم قبول دعاويهم أو مرافعاتهم.

وخلت تلك المحاكم من القضاة والحقوقيّين، وفقدت أدنى معايير المهنيّة في عملها القضائيّ، فأصبح جسد «الهيئة الشرعيّة» مؤلّفاً من أشخاص ملتحين - المشايخ أو الشرعيّين - ينتمي كلّ منهم لفصيل عسكريّ معيّن أو محسوباً على فصيل، ويتمّ تعيينهم وفقاً لنظام المحاصصة بين الفصائل ويُصدر «القاضي» في الدعاوي أحكامه بناء على فتوى الشيخ حسب علمه بالشريعة أو بالعرف، وغالباً ما يكونون أشخاصاً غير متعلّمين، ولو كانوا متعلّمين، فلا علاقة لهم بالقانون.

أُعلن عن تشكيل «الهيئة الشرعيّة الرباعيّة» في ٢٠١٢/١٢/١٥، وانضمام غالبيّة الألوية والفصائل، كتنظيم «داعش» إليها، لتكون الجهة القضائيّة الأولى في مدينة حلب. وأخذت تلك الهيئات تصدر فتاوى غريبة عن الشارع السوريّ مثل: «تحريم الكرواسان» وفتوى «تحريم المكياج» وفتوى «اللباس»، والعديد من الفتاوى التي برّرت لفصيل ما أن يستهدف فصيلاً آخر، أو للسيطرة على مصالح الناس بتوجيه تهم معلّبة لهم «شبّيح أو عميل للغرب».

ثمّ أعلنت عدّة فصائل انشقاقها عن تلك الهيئة وبدأت تتنافس فيما بينها على تطبيق الحدود والقوانين التي ترتئيها، والتنافس أصبح على أوجه بين تنظيم «داعش» وجبهة النصرة وجيش الإسلام وأحرار الشام وغيرهم، والتسابق لتطبيق الحدود كحدّ الرجم والجلد والقتل وغيرها، ممّا جعل الكثير من المتابعين يعتبرون الهيئات الشرعيّة مطيّة للفصائل، لتحقيق غاياتها ومحاربة مخالفيها.

المحاكم والهيئات الشرعيّة:

ظهر هذا المصطلح في المناطق التي تُنتزع من السلطة وكان يمكن لها أن تتطوّر وأن تثبت نفسها كبديل عن المحاكم التي اعتادها الناس في مؤسّسات الدولة في ظلّ نظام الأسد. لولا أنّ هناك بعض العوائق والأخطاء التي أدّت إلى ضعف الدور المأمول لهذه المحاكم، وتراجع الأداء ويمكن حصرها فيما يلي:

أوّلاً - اختلاف وتباين في المرجعيّات القانونيّة الجزائيّة التي اعتمدتها هذه المحاكم:

ففي البدايات كان الاعتماد على القانون الجزائيّ السوريّ، وبعد تنوّع المحاكم وتبعيّتها للجهات المسلّحة ضاعت المراجع القانونيّة واعتمدت محاكم كلّ مجموعة على مبادئ مختلفة تدّعي جميعها الاعتماد على المراجع الجزائيّة للشرع الإسلاميّ، رغم عدم وجود قانون جزائيّ إسلاميّ مدوّن ومنظّم وموحّد، لا للقانون الجزائيّ ولا لأصول المحاكمات، فكان تطبيق قواعد الشرع كيفيّاً ودون أيّة ضوابط ولا رقابة، ويخضع لمزاجيّة وفهم مطبّقه، وغالباً ما يكون من يطبّقه رجال دين أو طلّاب شريعة أو مقاتلين، وبعضهم غير متعلّم أساساً ولا يوجد للمتعلّمين منهم أيّة خلفيّة قانونيّة، فأصبحت «المحاكم» أشبه بمجالس حكم قبليّ أو اجتماعيّ، تحكم بما يتراءى لها من أحكام.

ثانياً - تبعيّة كثير من المحاكم للفصائل العسكريّة:

ممّا أفقدها الاستقلاليّة المطلوبة في القضاء، فالنمط التقليديّ الذي نشأت فيه المحاكم هو أن يقوم بإنشائها قادة الفصائل باختيار من يرونه أهلاً للقضاء، وتسخير قوّة لازمة لتكون في خدمة تنفيذ القرارات بديلاً عمّا يسمّى بالشرطة القضائيّة أو الضابطة العدليّة.

ثالثاً - ضعف القوّة التنفيذيّة للمحاكم:

لأنّ المحاكم نشأت في ظروف غير مثاليّة من انتظام شؤون الدولة وبسط سيطرة الدولة على مناطقها كافّة، فإنّها بقيت تفتقر إلى القوّة لتنفيذ كثير من القرارات، خاصّة التي تمسّ بعض العناصر المسلّحة أو بعض قادة الكتائب، ممّا جعل كثيراً من أحكامها تنصبّ على الضعفاء أو الأفراد دون الجماعات.

رابعاً - قلّة الخبرة وافتقاد الكفاءات للعاملين في القضاء:

كان من نتيجة الثورة السورية أن انحاز عدد من القضاة إلى جانب النظام، وانشقّ عدد آخر عنه، غير أن أكثرهم غادر إلى خارج البلاد ولم يعمل في المحاكم القائمة، إمّا لخوف الخطر من الهلاك، أو لعدم القناعة بنجاح هذه المحاكم، أو للشعور بالإقصاء من قبل القائمين عليها، واعتماد تلك المحاكم على طلّاب «العلم الشرعيّ» ومعظمهم لم يمارسوا القضاء من قبل، وبعضهم لم يكن قد نال الشهادة الشرعيّة بعد.

خامساً - كثرة المحاكم وتعدّدها دون ضرورة:

بعض المحاكم نشأت قريبة من أخواتها، بغية المنافسة ودون ضرورة لإنشائها، وكان تعدّدها حالة غير صحيّة وعملت دون تنسيق فيما بينها، ودون تقيد بالاختصاص المكانيّ لكلّ منها، بل تضاربت بعض الأحكام والقضايا من خلال رفعها في محكمتين في آن واحد. وقد أنشأ كلّ فصيل محاكمه الخاصّة، فمجموعات الجيش الحرّ أنشأت محاكم خاصّة بها اعتمدت على قضاة ومحامين وحقوقيّين، بينما قامت المجموعات الإسلاميّة الأخرى بإنشاء المحاكم الشرعيّة التي اعتمدت على حقوقيّين بشكل بسيط وعلى رجال دين، بينما قامت جبهة النصرة وتنظيم «داعش» كلّ منهما بإنشاء هيئاتهم الشرعيّة معتمدين على قيادات مقاتلة ورجال دين، وقامت قوّات PYD)) الكرديّة بإنشاء محاكمها الخاصّة معتمدة على قيادات مقاتلة وحقوقيّين كذلك.

في مدينة حلب، كانت «الهيئة الشرعيّة» مشرفة على سجنين اثنين؛ لكن سرعان ما انشقّت عنها كلّ من جبهة النصرة وتنظيم «داعش» ليشكّلا هيئات شرعيّة خاصّة بهما. ليغدو سكّان الأحياء المحرّرة في حلب، تحت رحمة فوضى الفتاوى المتضاربة الصادرة عن المرجعيّات المختلفة، وخاصّة بعد ازدياد الدور القياديّ للجماعات الإسلاميّة المتشدّدة التي تعتمد على أجهزة شرطة ومجالس إداريّة خاصّة بها.

وباستثناء محاكم الجيش الحرّ، فإنّ غاية كلّ تلك المحاكم، هي غاية النظام، أي قمع المعارضين للجهة صاحبة المحكمة وفرض أفكارها على المجتمع.

وقد اعتقلت هذه «المحاكم» و «الهيئات الشرعيّة» منذ إنشائها نحو ٥٠٠٠ شخص ونفّذت أحكاماً بالإعدام في أكثر من مائتي معتقل، وتنوّعت مراكز الاعتقال بحسب المناطق واختلاف الهيئات والجهات، وبشكل عام كانت ظروف وحالات الاعتقال لا تحترم الحدود الدنيا لحقوق المعتقلين الأساسيّة.

الخلاصة:

ما تمّ تداوله من آليّات قضائيّة من قبل كلّ من النظام بمحاكمه الاستثنائيّة، والهيئات الشرعيّة، ليس أداة لتحقيق العدالة، وإنّما لإرهاب المجتمع وقمع أيّ صوت معارض، ولفرض وتدعيم سيطرتهم، واستخدام عنوان العدالة بشكل مشوّه لفرض أفكارهم.

*المركز السوريّ للدراسات والأبحاث القانونيّة: منظّمة أهليّة تهتمّ بقضايا حقوق الإنسان، تأسّست أوائل عام ٢٠٠٤، مركزها دمشق.

إعداد هيئة التحرير

اللاجئون السوريّون في أوربّا

أوجاع الحاضر وخوف من المستقبل

عقب نشر أخبار جريمة الهجوم على مقرّ صحيفة « شارلي إيبدو» في باريس مطلع يناير الماضي، كتبت سورية لاجئة في باريس على صفحتها وعلى سبيل الدُعابة: «يا ويلي لا يوجد خبز في البيت ومن سيجرؤ الآن على الذهاب إلى الماركت لشراء خبز «، وفي خبر عن مقتل مواطنين سويديّين في مدينة ستوكهولم خلال الأيّام الماضية أثناء وجودهم في مكان عملهم كتب أحد السوريّين: «جريمة في ستوكهولم والمتورّطون ملامحهم شرق أوسطيّة، يا رب ما يكون إلنا علاقة يا رب نحن مو ناقصين»، عقب هذا الكلام انهالت التعليقات من المقيمين في السويد ليجمد بالنهاية الجميع، إذ تبيّن أنّ المجرمين أريتيريّان!

عدم التوازن والشعور بالذنب

وهذا ما تشهده صفحات «الفيس بوك» وتغريدات «توتير» عقب كلّ جريمة تحصل في مدينة أوربّيّة وفي الغرب عموماً، إذ تبرز مخاوف السوريّين إلى المقدّمة من بين كلّ همومهم، وردّة الفعل هذه تعكس مخاوف كبيرة وقلقاً دائماً من الاتّهام، فأنت مُدان لمجرّد انتمائك لمكان ما. هذا كلّه تعبير عن الشعور بالذنب تجاه قضايا لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وهذا الشعور بالذنب ينعكس أحياناً بطريقة تبريريّة مبالغ فيها بهدف التبرّؤ من بيئة المجرم وكلّ ما ينتمي إليه، فبعد حادثة «شارلي إيبدو» وبالرغم من إعلان المسؤولين الفرنسيّين وحتّى الأكثر تطرّفاً بينهم، أنّ المجرم لا يمثّل المسلمين وأنّ قيم الإسلام تتنافى مع سلوك مرتكب الجريمة هذه، إلّا أنّ غالبية اللاجئين السوريّين في فرنسا وعموم أوربّا كتبوا سيلاً من الموضوعات التي وصلت حدّ شتم الإسلام و المسلمين ووصفهم بأبشع الأوصاف، وظهروا بمظهر مبالغ فيه فكانوا ملكيّين أكثر من الملك. هذه المبالغة لم تظهر في هذه القضيّة فقط وإنّما تتمظهر في عدد من المظاهر كتلك التي حصلت أيضاً عندما أصدرت أمريكا قانوناً يقرّ بزواج المثليّين، وبقدرة قادر تحوّلت هذه القضيّة إلى قضيّة مركزيّة بين السوريّين – رغم هول قضاياهم وتعقيدها - وبادر غالبيّة من هم في الخارج إلى تغيير واجهة صفحاتهم وصور «بروفايلاتهم» إلى الألوان المعبّرة عن الإقرار بحقوق المثليّين، وأصبحت هذه القضيّة مثار جدل واسع بينهم.

> السلوك المبالغ فيه للتبرّؤ من هويّة معيّنة بسبب مجرم ما، ما هو إلّا انعكاس لحالة من عدم التوازن النفسيّ وشعور بالذنب تحوّل إلى عقدة

إنّ السلوك المبالغ فيه لإظهار الاندماج والتفهّم، أو للتبرّؤ من هويّة معيّنة بسبب مجرم ما، ما هو إلّا انعكاس لحالة من عدم التوازن النفسيّ وشعور كبير بالذنب الذي تحوّل إلى «عقدة»، فتغيب المحاكمة العقليّة ليدرك اللاجئ أنّه في بلد فيها قانون وهو محميّ وفق هذا القانون، وأنّ تلك البلاد تحاسب المجرم فقط ولا تعمم على أبناء قوميّته أو دينه.

صدمات نفسيّة

ولا يقتصر شعور اللاجئ السوريّ إلى أروبّا بالذنب بسبب هذه القضيّة فقط، وإنّما يُعاني كثيرون بحسب ما يكتبونه من صراعات نفسيّة كبيرة تعكس هذا الشعور بسبب كونهم أصبحوا يعيشون في أمان واطمئنان بينما عدد من أفراد عائلاتهم وأصدقاءهم ما زالوا معرّضين للخطر داخل سورية، وينتابهم شعور وكأنّهم خذلوهم وغادروهم بحثاً عن سلامتهم تاركينهم لمصيرهم، ويزداد هذا الشعور ومعه القلق الكبير عندما تتأخّر إجراءات لمّ شمل العائلات، فيعيش المرء في دوامة القلق على سلامة أفراد عائلته ومصيرهم من جهة وقلق الانتظار من جهة أخرى، خاصّة عندما تأخذ تلك الإجراءات وقتاً طويلاً يمتدّ أحياناً لأكثر من سنة بعد الحصول على الإقامة، وكثيراً ما فقد بعض اللاجئين عدد من أفراد أسرهم الأقرب لهم خلال مدّة الانتظار تلك، و في تقرير عن منظّمة «ProAsyl» الألمانيّة للدفاع عن اللاجئين يقول عضو المنظّمة «بيرند ميوفيتش» :»إنّ العبء الكبير يكمن في إجراءات اللجوء الطويلة المدى، إذ يمكن أن تستغرق عمليّة البحث والتحقيقات فترة قد تصل إلى سنة ونصف، هذا بالإضافة إلى تمديد إذن الإقامة لمدّة قصيرة فقط. وهو ما يزيد من مخاوف طالبي اللجوء». تقول المتخصّصة في العلاج النفسيّ «إيليز بيتنبيندر» في الجمعيّة الوطنيّة لمراكز العلاج النفسيّ للاجئين وضحايا التعذيب: «إنّ فترة الانتظار وعدم اليقين تزيد من حدّة الاضطرابات والصدمات النفسيّة، التي تعرّض لها طالبو اللجوء خلال رحلة هربهم»، وتشير «بيتنبيندر» إلى تزايد نسبة حالات طالبي اللجوء، الذين يتوافدون على المراكز من أجل الحصول على العلاج في مراكز الجمعيّة التي تضمّ /٢٥/ من المراكز المتخصّصة في علاج اللاجئين المصابين بصدمات نفسيّة.

> مئات الأطفال والقاصرين يصلون بلدان اللجوء بمفردهم، ويقضي بعضهم شهوراً طويلة، يتعرّضون للإهانة والضرب والتحرّش الجنسيّ أحياناً

آلام الأطفال والأسرة

ويبرز الشعور بالذنب أيضاً لدى بعض اللاجئين الذين فقدوا أحد أفراد عائلاتهم أو أصدقاءهم خلال رحلة العبور إلى أوربّا عبر البحر أو البرّ مشياً على الأقدام لمسافات طويلة، حصل هذا و تكرّر عشرات المرات، فالشخص الذي فقد بعضاً من أطفاله أو زوجته، والأمّ التي فقدت طفلها، كلّ هؤلاء يعيشون آلاماً كبيرة يصعب احتمالها بسبب شعورهم بالتقصير أو تحميل أنفسهم مسؤوليّة ما جرى، وتترك رحلة العبور تلك آلاماً نفسيّة لا يبرأ منها البعض إلّا بمساعدة الأطبّاء والمتخصّصين، فإضافة للضغوط النفسيّة والاجتماعيّة التي لاقاها اللاجئ في بلاده والتي دفعته للهجرة غير الشرعيّة، يمرّ خلال رحلة اللجوء بظروف قاسية تترك رضوضاً نفسيّة كبيرة لديه، خاصّة لدى فئات الأطفال واليافعين فقد تعرّض عدد كبير منهم لمجموعة من الصدمات النفسيّة، فهم إمّا تعرّضوا للعنف بشكل مباشر أو تعرّضت حياتهم للخطر، أو فقدوا أفراداً من أسرهم ومنازلهم أحياناً، ليضاف إلى ذلك الظروف القاسية التي عاشوها حتّى وصلوا إلى برّ الأمان؛ لذلك تنتشر بين الأطفال من مختلف الأعمار حالات التبوّل اللاإراديّ كردّ فعل للقلق ومشاعر الخوف الشديد، وحالات من السلوك العدوانيّ والانطواء والعزلة، وتحتاج هذه الحالات إلى جلسات علاجيّة قد تشمل الأسرة كلّها لتساعدهم على إعادة تأسيس بيئة نفسيّة متوازنة وزيادة مهارات التكيّف لديهم. هذا وتكبر المأساة أكثر إذا ما أضفنا قصّة مئات الأطفال والقاصرين الذين يصلون بلدان اللجوء بمفردهم، ويقضي بعضهم شهوراً طويلة في اليونان وهنغاريا وغيرها، ويتعرّضون للإهانة والضرب والتحرّش الجنسيّ أحياناً، وتُبيّن ألعاب الأطفال وانشغالاتهم تلك الظروف القاسية وأثرها على شخصيّتهم بشكل واضح، إذ أشارت تقارير «الهيئة الطبّيّة الدوليّة» التي تقدّم مساعدات للاجئين إلى أنّ اهتمامات الأطفال اللاجئين وطريقة تفاعلهم ولعبهم تغيّرت، فيلعب الأطفال لعبة تسمى «نقاط التفتيش والبحث»، يمثّلون فيها أنّهم يمرّون من نقطة تفتيش أمنيّة، ويقوم كلّ منهم بإجراء تفتيش جسديّ للآخر، ومن هواياتهم المفضّلة الأخرى لعبة «الشهيد»، حيث يمثّل أحد الأطفال أنّه ميت، في حين يحمله أو يحملها الباقون في موكب جنازة وهميّة.

اغتراب وحواجز وفروق

يُضاف إلى ما سبق تلك المخاوف الشديدة التي يبديها البعض من المستقبل المجهول، وذلك يظهر بتكرار الأسئلة وبإلحاح كبير عن قضايا الإقامة الدائمة وكيفيّة تحوّلها إلى جنسيّة، وإمكانيّة الترحيل، ومدى القدرة على الاندماج وتأمين فرص عمل جيدة، وغيرها من قضايا تتعلّق بالمستقبل.

كلّ تلك الحالات المذكورة تبيّن حاجة اللاجئين الملحّة إلى المساعدة النفسيّة بغية زيادة القدرة لديهم على المواجهة واستعادة الشعور بالسيطرة على سلامتهم النفسيّة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى الغربة النفسيّة التي يعانيها اللاجئ، وتبرز من خلال تعبيره المبالغ فيه عن الحنين للأماكن وأصناف الطعام وتجمّعات الأهل والأصدقاء في بلده، ويزيد هذا الشعور بالاغتراب من صعوبات الاندماج في المجتمع الجديد إضافة لصعوبات اللغة وإمكانيّة تخطّي الحواجز والفروق الاجتماعيّة والثقافيّة الكبيرة، خاصّة بالنسبة لكبار السنّ الذين عليهم بدء حياتهم من جديد بعد أن وصلوا إلى مراحل عمريّة يُفترض أن يجنوا خلالها ثمار جهدهم الماضي كلّه. لا شكّ أنّ اللجوء يمنح اللاجئ فرصة حياة آمنة ويعيش الأطفال في بيئة سليمة تحقّق حاجاتهم الأساسيّة في النمو والتي باتت غير متوفّرة في وطنهم، وتساعد الشباب على استئناف حياتهم ومواصلة تعليمهم والحصول على فرص عمل جيّدة، كما أنّ اللجوء مع العائلة أو لمّ شمل العائلة لاحقاً يساعد على الاندماج في البيئة والمجتمع والثقافة الجديدة، ويقلّل من آثار الاغتراب النفسيّ.

عدم الكلام

لم يخبر السوريّون اللجوء قبل الثورة السوريّة إلّا كمستضيفين للاجئين، لذلك شكّلت حالة اللجوء صدمة كبيرة لغالبيّتهم، ولكن هذا كلّه يقتضي تجاوز الأوضاع الصعبة والظروف الطارئة، وعليهم ألّا يتردّدوا في طلب المساعدة من أجل ذلك، إذ تشير بعض التقارير أنّه من المشكلات التي يواجهها الأطبّاء لأسباب ثقافيّة «أنّ كثيرين من المرضى يفضلون عدم الكلام عن الجراح النفسيّة، رغم أنّه من الشائع أن ينهار آخرون ويروون تجاربهم خلال العلاج»، وعلى السوريّين التعامل مع تجربة اللجوء في أوربّا كفرصة طيّبة لإعادة بناء حياتهم من جديد واكتساب الخبرات والاستفادة من فرص التعليم المتاحة. هذا كلّه يساهم مستقبلاً في جعلهم عنصراً فاعلاً في إعادة بناء بلدهم المدمّر، أو تأسيس جاليات قويّة في بلدان إقامتهم تلعب دوراً مهمّاً في نصرة قضايا بلادهم.

د. خولة حسن الحديد

انترنت

تقدّم وتحرير لإقامة "منطقة آمنة"

الحرب على «داعش»

تخوض فصائل المعارضة السوريّة المسلّحة معارك عنيفة في محيط قرية «الخربة»، وقرية «مزرعة» ضدّ مقاتلي تنظيم «داعش».

يستعمل مقاتلو المعارضة مختلف صنوف الأسلحة الثقيلة والمتوسّطة التي بحوزتهم، لا سيّما بعد استقدام تعزيزات عسكريّة ضخمة قامت بها حركة «أحرار الشام» انسجاماً مع بيانها الأخير الذي أصدرته ورحّبت فيه باقامة «منطقة آمنة» في شمال سورية من قبل الأتراك.

أسفرت المعارك عن تحرير محطّة الغاز والمزارع المحيطة بها والتقدّم باتجاه قرية «الخلفتلي» كمحطّة في طريقهم غلى قرية «الراعي» التي تعتبر نقطة تمركز لتنظيم «داعش».

أكّد الناشط الميدانيّ «أبو المجد الحلبي» لصحيفة «كلّنا سوريّون» أنّ المعارك استمرّت أكثر من عشر ساعات، وأنّ مقاتلي المعارضة مصرّون على تهيئة الظروف الأمنيّة المناسبة لاقامة «منطقة آمنة» وذلك بطرد تنظيم «داعش» منها.

يذكر هنا، أنّ «المنطقة الآمنة» هي منطقة اقترحها الأتراك، وفسّروا ذلك بأنّها ستكون لحماية المدنيّين الذين نزحوا من براميل النظام وقصفه المستمرّ في مختلف المناطق المحرّرة.

على جبهة «أم حوش» حاول مقاتلو المعارضة التقدّم أيضاً، وذلك للضغط على تنظيم «داعش» من أكثر من جهة، واستهدفوا في محاولة تقدّمهم هذه مواقع التنظيم في محيط القرية كما تمكّنوا من تحرير عدّة نقاط متقدّمة، ولا يزال التنظيم يسيطر على المداجن المحيطة بالقرية، حتّى كتابة هذا التقرير، إذ تشكّل هذه المداجن ثكنات عسكريّة للتنظيم.

على جبهة «تلالين» قام تنظيم «داعش» بعدّة محاولات للتقدّم والسيطرة على القرية بعد استقدامه لتعزيزات عسكريّة من مدينة «الباب» و «منبج « بريف حلب الشرقيّ، لكنّ مقاتلي المعارضة تمكّنوا من صدّ الهجوم وإيقاع خسائر فادحة في صفوف التنظيم بين عتاد وأرواح.

ويذكر أنّه في ظلّ كلّ هذه المعارك الطاحنة بريف حلب الشمالي ضدّ تنظيم «داعش» يغيب طيران التحالف الدوليّ، بينما تقوم القوّات التركيّة بالمراقبة عن بعد.

مراسل كلّنا سوريّون
ريف حلب الشماليّ

بحثاً عن المستقبل والإنسانيّة

اللجوء السوريّ إلى أوروبّا ينعش السوق اللبنانيّة

قبل خمسة أيّام من سفرهم إلى تركيا في الطريق إلى أوروبا، يستعدّ عماد (٢٢، جامعيّ من دمشق) مع رفاقه السبعة. جمعوا المبالغ المطلوبة، صفّوا أعمالهم في لبنان، جهّزوا الأوراق المطلوبة وبالإضافة إلى المعلومات كافّة عن رحلتهم الطويلة، وبدؤوا بشراء حاجيّاتهم من الأسواق.

فمنذ بداية الشهر الخامس بدأت حركة الأسواق اللبنانيّة تنتعش، آلاف السوريّين لم يعودوا يرون في لبنان مكاناً للاستقرار، ولا بأيّ شكل من الأشكال، وقرّروا أن السفر هو أكثر الخيارات المطروحة، فيما بقي من لا بديل له في مكانه ينتظر الفرصة.

> السوريّين تعبوا من الاتّهام اللبنانيّ لهم بأنّهم سبب في انهيار اقتصاده و لم يعودوا يرون في لبنان مكاناً للاستقرار

أسعار التذاكر

حجوزات طيران، أو بواخر إلى تركيا، شراء ملابس وبعض الحاجيّات الضروريّة في طريق السفر، والكثير من الأمور يحتاجها من يرغب في السفر.

أم رامي (٤٢ عاماً) من حلب تقول «حجزت لي ولأبنائي الثلاثة تذاكر سفر إلى تركيا، لكنّي فوجئت بأعداد السوريّين الذين يرغبون بالسفر من لبنان، وعلى الغالب وجهتهم تركيا، كما هي وجهتي لكنّي قد أفكر بالاستقرار في تركيا طالما أنّ العدد الأكبر من أقاربي ومعارفي هناك».

اشترت أم رامي تذاكر سفرها بأسعار مقبولة باعتبارها لم تكن مستعجلة على سفرها، هي قضيّة بات يعرفها معظم السوريّين في لبنان « كلّما قربت المسافة بين موعد السفر وموعد الحجز ازداد سعر التذكرة والعكس صحيح».

ترتفع تذكرة السفر في مواسم السياحة، فالصيف مثلاً وفي الأعياد، وقد تصل أحياناً إلى ضعفي سعر الأيّام العاديّة، محمود (٢٥عاماً) من ريف دمشق يتحدّث « قبل عيد الفطر كانت التذكرة إلى أيّة منطقة في تركيا أخفض بنسبة ٣٥ بالمائة عنها بعد العيد، فأنا اشتريت التذكرة إلى أضنة بقيمة ١٦٠ دولاراً، بينما خالي اشترى التذكرة من المكتب نفسه بـ ٢٧٠دولاراً».

السعر يبقى ثابتاً بدرجة معيّنة طوال الصيف طالما أنّه موسم سياحة إلى تركيا باعتبارها بلداً معتدل الحرارة مقارنة بلهيب لبنان، ومع ذلك يحافظ الكثير من السوريّين على مواعيد سفرهم طالما أنّ عيونهم على أوروبا، وموج البحر سيرتفع بمجرّد مرور شهر آخر من الآن.

وتبدو أسعار الحجوزات أقلّ بالسفر عن طريق الباخرة، ومع ذلك يوضّح أصحاب مكاتب سفر كثر بأنّ السوريّين باتوا يسافرون بحراً وجوّاً دون أن يفكّروا سوى في الحلم الأوروبّيّ.

تصريف العملات

على الجانب الآخر، تنشط أيضاً سوق العملات وتصريفها، مكاتب الحوالات الماليّة، فالكثير من السوريّين استقبلوا قبل أن يفكّروا بالسفر مبالغ من أصدقائهم أو ذويهم لمساعدتهم في تكاليف الرحلة، وقاموا بالتحويل بين العملات (الدولار – الليرة التركيّة – اليورو).

عصام (٢٩ عاماً) من درعا يشير في هذا السياق « استقبلت من أحد أقربائي ما يقارب الألفي دولار، إلى جانب مبلغ قمت بتجميعه، لسفري مع زوجتي، قمت بتصريف ٥٠٠ دولار إلى الليرة التركيّة حتّى أقوم بالتحرّك في تركيا، شراء طعامنا وشرابنا، وحجز غرفة في فندق، فيما صرّفت المبلغ المتبقّي إلى اليورو، باعتبارهم في اليونان لا يتعاملون بالدولار، وأبقيت معي مبلغاً صغير بالدولار كزيادة لي في تركيا».

لا أرقام دقيقة عن حجم الحوالات الواصلة إلى لبنان جراء التحضير السوريّ إلى اللجوء الجديد، لكن لا تبدو الأرقام صغيرة إذا ما تمّ الأخذ بالنظر أنّ معظم الذين يسافرون أو يرغبون في السفر يستقبلون أموالاً من الخارج اللبنانيّ.

النقل والألبسة

أسواق أخرى، كسوق النقليّات الداخليّة، بين المناطق اللبنانية العديدة ومطار رفيق الحريري في بيروت أو مرفأ طرابلس، باتت تشهد حركة غير مسبوقة تغذّي السوق اللبنانيّة عبر سوريّين تعبوا من الاتّهام اللبنانيّ لهم بأنّهم سبب في انهيار اقتصاده.

سوق الألبسة أيضاً والحقائب شهد أرباحاً جيّدة، أمجد (٢٤ عاماً) من حماه يقول «حتّى أنّ الكثير من أصحاب محلّات الألبسة باتوا يسألوننا عمّا إذا كان ما نريده من ألبسة للسفر، وبالتالي هم يعرفون تلقائيّاً ما نحتاجه، ومحلّات الحقائب يعرفون تماماً أيّة حقائب هي الأفضل لنا».

وكما هي الأرقام غير واضحة عن عائدات سوق اللجوء السوريّ الجديد، الأرقام أيضاً غير واضحة عن السوريّين الذين سافروا أو في طريقهم إلى السفر نحو تركيا وأوروبا، إلّا أن الأكيد أنّ إحصائيّة ما ستثبت أنّ عشرات آلاف السوريّين تركوا لبنان وهمومه نحو مكان يبحثون فيه عن إنسانيّتهم فيه ومستقبلهم.

حازم حسّون – كلّنا سوريّون

المصادر:
-منظّمة أطبّاء بلا حدود
-تقارير إعلاميّة في كلّ من:
ARA News النرويج و DW - ٢٠١٥
-العربيّة للدراسات

خارطة عسكريّة ترسمها أقدام الثوار

النظام في مرحلة اللاتوازن والإنهاك

مع انهماك أعضاء الائتلاف بمحاصصاتهم وصراعاتهم على مناصب وكراسي لا تخدم الثورة السوريّة، كانت هناك مطاحنات جديدة وصراعات وصلت لمعارك جدّ قاسية بين جبهات الثورة وميليشيات النظام التي استعانت بمرتزقة من كلّ حدب وصوب لتمنحهم جنسيّة سوريّة، بشّر بها رأس النظام في محاولة من التضليل والخداع كانت عبر آخر خطاب تخلّلته أكاذيب وإبر مخدّرة، أكثر ممّا احتوى الخطاب من تردّد وانكسار كان يشرح ما بداخله من حقائق لا يستطيع البوح بها لمن ساقهم لحافة الدمار.

الزبداني

جبهات القتال التي ازدادت اشتعالاً على مجمل الساحات العسكريّة وخاصّة في بلدة «الزبداني» التي تتعرّض لحرب إبادة تخوضها أربعة فصائل رئيسيّة هي: الفرقة الرابعة، حزب الله، قوّات الجبهة الشعبيّة الفلسطينيّة لأحمد جبريل، لواء ذو الفقار العراقيّ. ولكنّها جميعاً خذلت دولة «ولاية الفقيه»، ممّا اضطرّه لفتح غرفة عمليّات (قيادة) في بلدة «بريتال» اللبنانيّة لقيادة العمليّة بواسطة ما بين (٥٠ - ٧٠) ضابطاً من فيلق القدس والحرس الثوريّ الإيرانيّ، بعد أن فشل حزب الله بإحداث أيّ اختراق خلال أكثر من أربعة أسابيع، ونال توبيخاً إيرانيّاً على ذلك، خصوصاً إذا ما علمنا أنّ «حسن نصر الله» خرج مع بداية الحملة ليبشّر بالسيطرة على الزبداني خلال ستّة أيّام، موقّتاً النصر مع خطابه باحتفالات يوم القدس، ومضت خمسة أسابيع والزبداني صامدة وكلّ ما حصده حزب الله هو مزيد من قوافل القتلى والجرحى العائدة للضاحية الجنوبيّة.

> أكثر من /١٢٠٠/ طلعة جويّة خلال أربعة أيّام على سهل الغاب مع أكثر من /٦٠٠/ صاروخ فيل وزلزال وزينب، أحرقت ودمّرت كلّ شيء في سهل الغاب، ومثلها من البراميل والألغام البحريّة عبر الحوّامات

الفوعة وكفريا

مع بدء جيش الفتح في إدلب معركة (كفريا والفوعة) زاد الضغط على الضاحية وطهران، ومع خروج أهالي حيّ «الستّ زينب» وقطعهم لطريق مطار دمشق الدوليّ، وبرسالتهم التي حملت من الشتائم لنصر الله والأسد أكثر ممّا حملت من مناشدة لطهران للتدخّل، تنزاح ورقة التوت عن خسائرهم، وتزول تلك الأسطورة عن قوّات «النخبة» التي مرّغ ثوّار الزبداني أنوفها بالتراب؛ ممّا اضطرّ إيران على إثرها للتفاوض مع حركة أحرار الشام، إلّا أنّ المفاوضات فشلت لإصرار إيران على إحداث حركة نزوح وتغيير ديموغرافيّة تتضمّن إخلاء الزبداني من أهلها لتوطين سكّان كفريا والفوعة.

سهل الغاب

لم يكن ما ناله الأسد في سهل الغاب بأقلّ ممّا ناله رفيق إجرامه نصر الله من ذلّ ومهانة في الزبداني، فمن جملة الأكاذيب التي أطلقها الأسد حين قال مطمئناً أهل الساحل وسكّان اللاذقية بالذات: الساحل محميّ وبوّابة الغاب هي أمان واطمئنان أهل اللاذقيّة. بعدها بيومين كان الهجوم الكاسح الذي شنّه «جيش الفتح» في إدلب بمساندة من الميمنة عبر جبهة الساحل ومن الميسرة عبر «جبل الزاوية» و «جبل شحشبو» ومن القلب عبر دعم من ثوّار ريف حماه «جيش النصر» وليقتلع هؤلاء الثوّار البوابة التي بشّر بها الأسد، ولتكسر على رأس النظام بعد اختراق غير مسبوق تمثّل بإنجاز عسكريّ استطاع وخلال أقلّ من /٢٤/ ساعة من تحرير /٢٣/ حاجزاً في /١٦/ موقعاً من سهل الغاب الشرقيّ والبوابة الغربيّة (تلّ حمكي وفريكة والمشيرفة وتلّة خطاب وتلّ أعور وجنقرة ومحطّة زيزون) كانت تشغلهم وتسيطر عليهم عصابات النظام ومخلّفاتهم من حزب الله وشبّيحة الدفاع الوطنيّ.

ومع وصول المعارك إلى سهل الغاب الأوسط (قرقور والزيارة وتلّ واسط والمنصورة وخربة الناقوس) أحسّ النظام بالعطب وخاصّة مع ترافق المعارك بنزوح شديد من قرى (شطحة وجورين ومرداش والجيد وعنّاب والحيدريّة وفورو والبحصة) حاملين معهم قتلى وجرحى، أكثر ممّا يحملون من أمتعة، بعد نداء استغاثة أطلقه النظام بالطلب من أهل القرى حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم والتي اعتبرها سكّان المنطقة مقدّمة لتكتيك (إعادة التجميع أو إعادة الانتشار) التي تسبق هروبه من أيّة منطقة، وترافق ذلك أيضاً مع حملة انتقادات شديدة من موالي النظام الذي فشل، ليس فقط بالحفاظ على مواقعه، بل بالقدرة على حماية قرى من ساندوه وقدّم فلذات أكباده خدمة لبقائه على كرسيّ السلطة.

> تحرير /٢٣/ حاجزاً في /١٦/ موقعاً من سهل الغاب الشرقيّ والبوابة الغربيّة في أقلّ من /٢٤/ ساعة

وليمتدّ القتال إلى الشطر الغربيّ من سهل الغاب (نقطة مقتل النظام) عبر السيطرة على قرية البحصة والاقتراب وحصار معسكر جورين (قلعة النظام العسكريّة والبشريّة في سهل الغاب).

أمام هذا الإحراج الشديد الذي وقع به النظام وأمام خوفه من تمدّد المعارك ووصولها للطريق الواصل من عين الشرقيّة عند نهر البارد، وبالتالي قطع إمدادات الساحل ومن بعدها الوصول إلى مطار حماة ووقف إمدادات دمشق، الأمر الذي يشكل ضربة قاصمة قد تكسر ظهر النظام.

أمّا ما يمكن أن يشكّل انهياراً للنظام فهو في تطوّر المعارك بعدها بالوصول عبر محور مصياف – صافيتا إلى الطريق الدوليّ الذي يربط الساحل بالمنطقة الوسطى ودمشق، وبالتالي يقع النظام ضمن خارطة جديدة سِمتها الأساسيّة تقطيع أوصاله عبر جغرافيّة تضيّق على رقبته لحدّ الخناق.

> التوافق التركيّ - الأمريكيّ عبر مناطق آمنة خالية من ثلاث تنظيمات: جبهة النصرة و «داعش» والفصائل الانفصاليّة الكرديّة

الساحل

جبهة الساحل كانت السبّاقة لفرض توازن رعب مع أهداف النظام الحيويّة والعسكريّة في منطقة الساحل كردٍ على توظيف النظام لجهود ثلاثة مطارات وعبر أكثر من /١٢٠٠/ طلعة جويّة خلال أربعة أيّام على سهل الغاب مع أكثر من /٦٠٠/ صاروخ فيل وزلزال وزينب، أحرقت ودمّرت كلّ شيء في سهل الغاب، ومثلها من البراميل والألغام البحريّة عبر الحوّامات، وباتّباع سياسة الأرض المحروقة التي يتغنّى بها سهيل حسن (النمر الورديّ) الذي سُمعت صرخاته اليائسة على القبضات في جبهة الساحل التي دكّت مواقع النظام وثكناته في (زغرين ومشقيتا والبهلوليّة والقرداحة والمربّع الأمنيّ بالزقزقانيّة) تلك المعركة سبقتها جبهة إدلب بفتح معركة (كفريا والفوعة) لوقف حرب الإبادة التي تتعرّض لها الزبداني.

حلب

جبهات حلب الجنوبيّة والغربيّة والشماليّة، كانت مسرحاً لأحداث مهمّة تمثّلت بمحاولات النظام استعادة مركز البحوث العلميّة في جبهة جمعيّة الزهراء، حين نجح الثوّار بصدّها وإحداث بعض الثغرات بجبهته في حيّ الشهباء الجديدة وحيّ الخالديّة؛ أمّا الضربة المؤلمة فكانت بالجبهة الجنوبيّة لحلب بعد تفجير (أو قصف) مجهول أطاح بمستودعات المعمل /٦٩٠/ من معامل الدفاع، والذي تسبّب بدمار معظم احتياطاته من الذخائر هناك، وزادت الضغوط عليه بعد انحسار خطّ إمداده عبر السفيرة وخناصر القادم من حماة مروراً بسلميّة؛ على الجبهة الشماليّة كانت المعارك على أشدّها بين غرفة عمليّات «فتح حلب» وتنظيم «داعش» الذي تراجع عن أكثر من موقع، وخاصّة الخسائر الكبيرة التي تلقّاها في بلدة «صرّين» التي حرّرتها غرفة عمليّات «بركان الفرات» وهو تحالف عدّة فصائل كرديّة وجيش حرّ وتركمان.

درعا

في الجنوب السوريّ، تحضّر قيادة الجبهة الجنوبيّة لإطلاق المرحلة الثانية من معركة (عاصفة الجنوب) لتحرير مدينة درعا، عبر الدخول في مرحلة الاقتحام وإنهاء أيّ وجود لميليشيات النظام في جنوب سورية، وهذا ما استدعى النظام لزجّ كلّ إمكانيّاته البشريّة والجوّيّة وطلب المؤازرة من حلفائه في حزب الله وإيران؛ لأنّه يدرك أنّ خسارته لدرعا تعني خسارته لكامل الجنوب، وتعني أيضاً انتقال المعارك لأبواب العاصمة دمشق.

المنطقة الآمنة

في الشمال السوريّ، تتمّ تحضيرات المنطقة لتطبيق مفرزات التوافق التركيّ - الأمريكيّ عبر مناطق آمنة خالية من ثلاث تنظيمات: (جبهة النصرة و «داعش» والفصائل الانفصاليّة الكرديّة) ومعها كانت الضربة التي وجهتها جبهة النصرة لمشروع التدريب الأمريكيّ عبر اعتقال بعض قيادة وعناصر الفرقة (٣٠)، ممّا استدعى قراراً أميركيّاً بالسماح للقوى الجوّيّة الأمريكيّة بتوجيه ضربات لحماية حلفائها، اضطرّت على إثرها جبهة النصرة - تحت ضغوط خارجية وداخلية - لتسليم مقرّاتها على الحدود التركيّة وداخل المناطق المزمع إقامتها لفصائل ثوريّة في شمال حلب، لكنّ ذلك حصل بعد ضمانات أمريكيّة وتعهد بعدم استهداف القوّات المتدرّبة لتنظيم جبهة النصرة.

خلاصة

بالمجمل نستطيع القول: إنّ النظام دخل مرحلة اللاتوازن ومرحلة الإنهاك عبر تفكّك منظومته العسكريّة وحتى الأمنية، ومعها تدخل ميليشياته في مرحلة الأفول والتراجع لترسم خارطة عسكريّة تمهّد - على أقلّ تقدير - لفرض واقع ميدانيّ يجبر نظام الأسد على التفاوض وفق مطالب وشروط ترضي جمهور الثورة؛ ولكن تبقى المعضلة باقتناع من يساند الأسد، أنّ هذا النظام قد أصبح خارج الزمن، وأنّ البحث يجب أن يكون عمّا ستؤول إليه المرحلة اللاحقة وحيثياتها لمن يريد شراكة مستقبليّة مع شعب سورية الحرّ بعيداً عن كلّ مفردات ومضامين نظام الأسد.

العميد الركن أحمد رحّال
محلّل عسكريّ واستراتيجيّ

طبخة بحص

المرأة والمشاركة في العمل السياسيّ

شاركت المرأة السوريّة منذ انطلاقة الثورة بفاعليّة لافته بهرت العالم، إن دلّت على شيء إنّما تدلّ على مستوى عالٍ من النضج الفكريّ والسياسيّ، ممّا يعطي انطباعاً بأنّه سيكون للمرأة في سورية الحديثة مكانة مميّزة وستكون شريكة بصناعة القرار على الصعيد السياسيّ والاقتصاديّ وشريكة بصياغة مستقبل سورية.

على المحكّ

اليوم وبعد أكثر من أربع سنوات يلاحظ غياب المرأة تماماً عن المشهد السياسيّ في الداخل السوريّ، وتراجع كبير في حضورها السياسيّ خارج سورية. فتمثيلها في الهيئات السياسيّة لا يطال مركز صنع القرار، ووجودها لا يتعدّى ضرورات الديكور. وهذا يعكس الثقافة المجتمعيّة الذكوريّة التي توزّع الأدوار فتكرّم المرأة في بيتها ومطبخها، وتترك للرجل طبخ السياسات التي تحدّد مصير البلد، لتبقى السياسة عملاً ذكوريّاً بامتياز.

من خلال المحكّ التي فرضته الثورة السوريّة وما تمخّض عنها، نجد أنّ «السياسيّين» السوريّون، أفراداً وتشكيلات سياسيّة وليدة؛ تُظهر حالة من الضعف البيّن، فالأحزاب الوليدة في غالبها متخبّط ويفتقر إلى الرؤية والاستراتيجيّة، أو يغلب على خطابه النبرة الشعبويّة، أو أنّه مرتهن للجهة الممولّة. والهيئات التي يفترض أنّها ممثّلة للشعب السوريّ وخاصّة «الائتلاف» لم ينجح بصياغة خطاب يُقنع العالم بأنّه يمكن أن يكون البديل في المرحلة الانتقاليّة، لا بل، قدّم بُنية تقوم على الفساد الماليّ والإداريّ.

كما أوضحت سيرورة الأحداث، فإنّ الضعف السياسيّ ونقص الخبرة، حالة عامّة لا تطال النساء فقط، ولا يبرّر إقصاء المرأة بحجّة نقص الخبرة والكفاءة، كيف ستتكوّن الخبرة دون الممارسة العمليّة للعمل السياسيّ ودون دخول التجربة، لنكن واقعين ونعترف بأنّ العقليّة الشموليّة والتفكير الإقصائيّ سمة السوريّين رجالاً ونساءً، «إلّا من رحم ربي».

مسؤوليّة المرأة

في السنة الأولى للثورة كان الالتفاف الشعبيّ حولها مردّه أنّها ثورة ضدّ بُنى الاستبداد والشموليّة بكلّ تجلّياتها السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والقيميّة، إلّا أن هذه البنى لا تزال تحكمنا، وللتغيير والخروج من عباءتها نحتاج إلى نضال طويل وخلق بنى جديدة تستطيع أن تقدّم رؤية وممارسة مغايرة. ولمنظّمات المجتمع المدنيّ بشكل عام والمنظّمات النسوية خاصّة الدور الأهمّ في ذلك، من خلال التشبيك والتنسيق لخلق لوبي ضاغط، يجعل من موضوع مشاركة المرأة بصياغة مستقبل سورية ديمقراطيّة حديثة من أولويات اهتماماتها، مع التشجيع على انضمام النساء للأحزاب السياسيّة وخاصّة تلك التي لديها برنامج واضح يتعلّق بالمرأة.

حول مسؤوليّة المرأة عن هذا الفشل، والخطوات اللازمة للوصول إلى مشاركة فعّالة في الحقل السياسيّ، والمعايير التي تحكم وصولها إلى مواقع سياسيّة هامّة. تقول السيّدة «انتصار الخطيب» العضو في حزب الجمهوريّة: «برأيي يوجد سببان لعدم تطوّر العمل السياسيّ للمرأة، اجتماعيّ وسياسيّ. العامل الاجتماعيّ يتعلّق بالأحزاب السياسيّة التي تصدّرت المشهد السياسيّ في سورية خلال فترة الستّينيّات، كانت أحزاب المدّ القوميّ وهي بطبيعتها أحزاب محافظة تحتكم بأدبيّاتها إلى العادات والتقاليد الاجتماعيّة السائدة، ولم تكن قضايا الدعم السياسيّ للمرأة من اهتماماتها. في الثمانينيّات، باتت الحياة السياسيّة معدومة، إثر البطش الأمنيّ والتنكيل الذي طال معظم أعضاء الأحزاب المعارضة من رجال ونساء، وهذا أدّى إلى ابتعاد النساء عن العمل السياسيّ، بل وابتعاد الرجال أيضاً».

تضيف السيدة «صباح حلّاق» عضو الرابطة السوريّة للمواطنة قائلة: «إنّ حصول المرأة السوريّة على حقّ التصويت عام ١٩٤٩ وحقّ الترشح والانتخاب ١٩٥١ وهي من الحقوق السياسيّة الهامّة التي من المفترض أن تكتمل بحصولها على حقوقها الاجتماعيّة في الفضاءين الخاصّ والعامّ. ولكن لم تستطع النساء السوريّات الحصول على «كوتا نسائيّة « بحدّها الأدنى ٣٠٪ واستمرّ هذا الأمر قبل الثورة ليومنا هذا».

ضعف تمثيل المرأة

السيّدة «هالة ع» عضو الحزب الشيوعيّ سابقاً تقول: «عندما مرّت سورية بفترة انفراج ديمقراطيّ، كان هناك الكثير من السيّدات اللاتي كان لهنّ دور على المستوى الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسيّ «نازك العابد». ولما جاء نظام الاستبداد أدخل مفاهيم غريبة، شوّه الأسرة وحرم المرأة من التطوّر الطبيعيّ والارتقاء بدورها في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، ودورها دخل ضمن لعبة الاستبداد، الممارسة عليها وعلى الرجل على حدّ سواء.

وحول مسؤوليّة المرأة عن هذا الواقع، تقول «الخطيب» موضّحة: «كي نحاكم كفاءة السياسيّات يجب أن تكون لديهنّ الفرصة في ممارسة العمل السياسيّ، وهذه مسؤوليّة جميع الأطراف المعنيّة بنهوض المجتمع السوريّ. العمل السياسيّ ليس رغبة فقط، هو مهنة يجب احترافها بشكل علميّ للوصول إلى نتائج صحيحة، وبالتالي على السيّدات المهتمّات بالشأن السياسيّ أن يمتلكن ثقافة سياسيّة، لامتلاك مفاتيح العمل السياسيّ. إضافة إلى مسؤوليّة الأحزاب السياسيّة التي تتبنّى مفهوم تمكين المرأة سياسيّاً، من خلال وضع خطّة عمل واضحة في هذا الاتجاه تصنع منهنّ، رائدات في المحافل الدوليّة».

> المرأة السوريّة لا تنقصها الكفاءة. تنقصها أحزاب سياسيّة وطنيّة منفتحة، وبرامج واضحة تتعلّق بالمرأة، أمّا الخبرة فتكتسب من الممارسة

وحول سبب ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الآن، ترى السيّدة «حلّاق» أنّ «الأحزاب والهيئات والتكتّلات السياسيّة المعارضة والمشكّلة بعد الثورة، لا تنصّ في وثائقها على المساواة بين النساء والرجال، ومازال تمثيل النساء في مواقع صنع القرار ضئيلاً جدّاً، على الرغم من مشاركة النساء في العديد من لجان التنسيق واللجان الإعلاميّة وبنسب تتجاوز في بعضها ال٦٠٪، إلّا أن هذا لم ينعكس فيما بعد بتمثيلها في منظّمات المجتمع المدنيّ والأحزاب السياسيّة؛ وكلّ هذا يعود لأسباب قديمة وحديثة، ومنها العقليّة الذكوريّة المجتمعيّة، وعزوف النساء عن العمل في السياسة لأنّها لعبة تفتقد للأخلاقيّات، ولأسباب ضعف تمكينها السياسيّ والاقتصاديّ وغيرها من الأسباب».

أمّا السيّدة «هالة» فبرأيها «التشكيلات السياسيّة المحدثة هي استمرار للأحزاب القديمة بأشخاصها وعقليّتها، فهي تقليديّة وأيديولوجيّة ولا تعبر عن ثورة تريد التغيّر الشامل. فالمجتمع السوريّ بحاجة لرؤية جديدة وبرامج عمل تواكب هذا التطوّر الذي حصل، والذي برزت فيه المرأة وعبّرت من خلال مشاركتها بالثورة عن تطوّر يفوق العقليّة الحزبيّة الموجودة في الأحزاب السوريّة» وتضيف «المرأة السوريّة لا تنقصها الكفاءة. تنقصها أحزاب سياسيّة وطنيّة منفتحة، وبرامج واضحة تتعلّق بالمرأة، أمّا الخبرة فتكتسب من الممارسة. وبالنسبة للهيئات التمثيليّة تقول «هالة» «المجلس الوطنيّ والائتلاف لم ينجحا بتقديم مشروع وطنيّ يكون بديلاً واضحاً عن النظام وهذا هو الأساس، فهل ننتظر أن يكون لديهم برنامج يخصّ المرأة؟!».

تغطية الإهمال

ولتحقيق مشاركة فعالة في العمل السياسيّ من وجهة نظر السيّدة «الخطيب»، يتطلّب: «بداية الانخراط في العمل مع الأحزاب السياسيّة التي تناسب توجّهاتهنّ. ومحاولة العمل الجادّ من داخل الحزب لامتلاك الخبرات في الحوار والنقاش المنطقيّ، وامتلاك زمام المبادرة. وكذلك عليهنّ أن تَعين مفهوم المشاركة والتعاون لدعم قضيتهنّ. فالثورة بمختلف وسائل تعبيرها السياسيّ والمدنيّ هي فعل ديموقراطيّ يحدث للمرّة الأولى في تاريخ سورية، فمسؤوليّة الجميع رعاية هذه الثورة والعمل الجادّ للوصول إلى مجتمع ديموقراطيّ تسوده العدالة والمساواة».

إحدى البوّابات الهامّة لتحقيق هذا الغرض هو المنظّمات النسائيّة، فبرأي السيّدة «حلّاق» «إنّ نشوء منظّمات وتجمّعات تعمل على قضايا المرأة يعد عملاً إيجابيّاً، بل هو مطلوب نظراً لحاجة المجتمع السوريّ للعديد من المنظّمات لتغطية الإهمال الكبير الذي عانت منه نساؤنا».

وتختم السيّدة «الخطيب» قائلة: «يجب الاعتراف بوجود سياسيّات ولديهنّ مَلكة العمل السياسيّ، تمّ استبعادهنّ رغم محاولاتهنّ الجادّة ونضالهنّ المتواصل من أجل الحرّيّة والعدالة.»

كفاح زعتري

بقلم طفل سوري

علامة القصّة الحقيقيّة

أقرأُ كتبي المدرسيّة عندما لا يكون ذلك مطلوباً منّي، أكرهها عندما يكون عندي مذاكرات. أحبّ أن ألعب وأركض وأقفز، ولكنّي أهرب من درس الرياضة. لا أحد يفهمني إلّا الأستاذ كمال، أستاذ اللغة العربيّة، صحيح أنّه منحني علامة الصفر في التعبير، ولكنّني كنت سعيداً جدّاً بذلك، فقد كتبت كلّ ما أردت، كلّ ما تخيّلت، كلّ ما شعرت به، وقرأت الموضوع في الصفّ، صفّق لي جميع التلاميذ والأستاذ كمال، ثمّ قال لي: جيّد، لكنّك خرجت عن الموضوع يا محمّد نور! نسيتَه تماماً! أنت لم تذكر شيئاً عن العيد، كلّ ما كتبتَه هو عن ليلة كانت الأمّ فيها تشعل النار بصعوبة، تضع صفيحة مملوءة بالماء عليها، الدخان يملأ مكاناً يشبه الغرفة، تتردّد الأم، هل يجب أن تزيح جزءاً من قماش الخيمة الذي يشكّل السقف لتخيف الدخان أم لا؟ حتّى عندما بدأتَ تصف الأمّ وهي تغسل بالماء والصابون أجساد أطفالها الخمسة لم نعرف أنّ هنالك عيداً! عبس الأستاذ كمال ثمّ تابع: الحكاية التي حكتها الأمّ لتنسي أطفالها الجوع بعد الحمّام كانت عن الغول قاتل الأقزام، كانت مرعبة، كيف نثر الغول سمّه عليهم؟! وكيف غطّى نصّنصيص رأسه لينجو ثمّ يستدعي العالم للنجدة!؟. هنا التفت إليّ الأستاذ كمال، قائلاً: لم أجد يا محمّد نور في أيّ تفصيل أو كلمة ولو تلميحاً إلى العيد! ألم أقل لكم أريد أن تصفوا لي العيد؟! الثياب الجديدة، الألعاب، الطعام، الفرح؟! أدار الأستاذ ظهره لنا، اهتزّ كتفاه قليلاً، ولمّا التفت ثانية كانت عيناه حمراوين، أكمل بصوت مخنوق: كتبتَ أنّ الأمّ كانت تغسل الثياب بعد أن نام أطفالها، ليتكَ فاجأتنا بدخول الأب يحمل أكياساً فيها ثياب وأحذية ولو كانت من (البالة) ولحم وفواكه، وأضفتَ أنّ هذه الأشياء من أجل العيد! بينما كان الأستاذ كمال ينظر صامتاً إلى حذائه، دوّن بعض التلاميذ الفكرة الأخيرة عن ظهور أب ومعه أغراض عيد على دفاترهم. أحسستُ أنّ الأستاذ لم يعد يستطيع الكلام عندما وصل إلى الحديث عن نهاية موضوعي، بلع ريقه، نظر عبر نافذة الصفّ إلى السماء، سعل، وخرج صوته غريباً حين قال: اختنقوا، اختنقوا بما تبقّى من دخان وهم نائمون، أين العيد يا محمّد نور؟! لا يكفي أن تقول لنا في النهاية تلك كانت ليلة الوقفة، لقد خرجت عن الموضوع، ولذلك سأضع لك علامة الصفر. خارج الدروس قال لي: لا تنزعج من علامة الصفر، فهي تعني أنّك بدأت تكتب حقيقة وليس من أجل مواضيع التعبير، لكن يجب أن تخاف من أن أضع لك العلامة التامّة. ماذا تعني العلامة التامّة؟

محمّد نور دبّاغ – ١٦ سنة

انترنت

من أجل الطفولة

اتّفاقيّة حقوق الطفل (التبنّي، الحماية، اللجوء)

المادّة ٢١

تضمن الدول التي تقر و/أو تجيز نظام التبنّي إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأوّل والقيام بما يلي:

(أ) تضمن ألّا تصرّح بتبنّي الطفل إلّا السلطات المختصّة التي تحدّد، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس المعلومات ذات الصلة الموثوق بها، أنّ التبنّي جائز نظراً لحالة الطفل فيما يتعلّق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيّين وأنّ الأشخاص المعنيّين، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبنّي على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة،

(ب) تعترف بأنّ التبنّي في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تعذّرت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبنّية، أو إذا تعذّرت العناية به بأيّة طريقة ملائمة في وطنه.

(ج) تضمن، بالنسبة للتبنّي في بلد آخر، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلّق بالتبنّي الوطنيّ.

(د) تتّخذ جميع التدابير المناسبة، كي تضمن، بالنسبة للتبنّي في بلد آخر، أنّ عمليّة التبنّي لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع.

(ه) تعزّز، عند الاقتضاء، أهداف هذه المادّة بعقد ترتيبات أو اتّفاقات ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف، وتسعى، في هذا الإطار، إلى ضمان أن يكون تبنّى الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصّة.

المادّة ٢٢

١. تتّخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقيّة التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئاً وفقا للقوانين والإجراءات الدوليّة أو المحلّيّة المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أيّ شخص آخر، تلقى الحماية والمساعدة الإنسانيّة المناسبتين في التمتّع بالحقوق المنطبقة الموضّحة في هذه الاتّفاقية وفي غيرها من الصكوك الدوليّة الإنسانيّة أو المتعلّقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافاً فيها.

٢. ولهذا الغرض، توفّر الدول الأطراف، حسب ما تراه مناسباً، التعاون في أيّة جهود تبذلها الأمم المتّحدة وغيرها من المنظّمات الحكوميّة الدوليّة المختصّة أو المنظّمات غير الحكوميّة المتعاونة مع الأمم المتّحدة، لحماية طفل كهذا ومساعدته، وللبحث عن والديّ طفل لاجئ لا يصحبه أحد أو عن أيّ أفراد آخرين من أسرته، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته، وفى الحالات التي يتعذّر فيها العثور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأيّ طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقّته من بيئته العائليّة لأيّ سبب، كما هو موضّح في هذه الاتّفاقيّة.

يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك والمساعدة الإنسانيّة المناسبتين في التمتّع

أطفال في ظلّ التشدّد

إلغاء المناهج وإدراج المشايخ

لم تعد هناك ضحكات للأطفال ولم تعد هناك مدارس أو حتّى صوت موسيقى للرقص أو لوحات للرسم أو درس رياضة، لم يبق هناك إلّا تدريبات سوداوّية هدفها أن توصل الأطفال إلى شفير الموت في ظلّ حكم تجّار الدين.

قُتلت الحياة في سورية وتحوّلت إلى مركز رئيسي لتخريج واستقطاب الإرهابيّين على وقع صراع مناطقيّ وإقليميّ، دوليّ دمويّ بين نظام أبى أن يتخلّى عن كرسيّ الحكم واعتباره سورية حظيرة له واستجلابه ميليشيات طائفيّة ومحاولة بيعها لحلفائه الإيرانيّين أو الروس من طرف، وبين أصحاب الأجندات الذين ركبوا الثورة باسم الحرّيّة واستجلبوا آلاف المقاتلين باسم الحلم الإسلاميّ من طرف آخر، وبين الولايات المتّحدة وحلفائها من جهة، وتنظيم «داعش»، وأخواته من جهة أخرى.

بعد أن خرجت مناطق عدّة من تحت عباءة النظام وبعد أن كان حلم الكثير من الثوّار جعل المناطق المحرّرة ورشة عمل أو خليّة نحل ليكون الجميع متكاتفاً يعمل من أجل مصلحة الوطن، كان حلم شباب الثورة أن تكون المناطق تلك مثالاً يحتذى به في كلّ المدن السوريّة. ورغم محاولات الشباب، لكن لم يستطيعوا الوصول إلى هدفهم، لعدّة أمور أهمّها:

- قصف النظام ومحاولة ميليشياته أو عملائه تشويه كلّ من يحاول العمل على تحسين الوضع. وقتل واعتقال معظم النشطاء السلميّين.
- قاطعو الطرق الذين نشطوا بعد سقوط النظام في غالب المناطق وانشغال شباب الثورة والجيش الحرّ في إكمال تحرير المناطق حيث استغلّوا الأمر وبدؤوا يجوبون الشوارع بأسلحتهم ويرهبون ويقتلون كلّ من يقف في وجههم فقط من أجل المال فكان الخطف أحد أبرز أعمالهم.
- ازدياد المتشدّدين الذين تركوا مواقع القتال وبدؤوا يسيطرون على المناطق المحّررة ومحاربة الجيش الحرّ والقضاء على أيّ حراك شبابيّ أو ثوريّ أو خدميّ.

هذه العوامل جعلت من القوى الإسلاميّة صاحبة الكلمة في تلك المناطق بعد أن قضت على الكثير من قطّاع الطرق في مناطق نفوذها وأيضاً على الناشطين وعلى من كان له اجماع شعبيّ في تلك المناطق وعملت تلك التنظيمات على إضفاء رعونتها عبر سيطرتها على موارد الطاقة وموارد الغذاء وحتّى محاولة فرض الأمور الخدميّة على السكّان وعملت على تثبيت أرجلها عبر نشر ما يسمّى هيئات شرعيّة ومجموعات ملثّمة لإرهاب السكّان وكان من أهمّ ما قامت به تلك الجماعات هي السيطرة على المدارس ومنع الطلبة من إكمال تعليمهم وجعل تلك المدارس مقرّات لهم أو جعلها سجوناً لتعذيب سكّان تلك المناطق.

فعملت على وضع التعليم في دائرة الاهتمام الأولى واعتمدت التنظيمات على الأفراد المقرّبين والحاملين لفكرها لإيصاله إلى المراهقين والأطفال في ظلّ غياب كامل لأيّة مناهج تربويّة أو تعليميّة.

فالإسلام السياسيّ بشكل عام يعمل على وضع التعليم في أولويّات عمله وهذا ما سعت إليه حركة الإخوان المسلمين في الحكومة المؤقّتة على وضع وزارة التعليم تحت وصايتهم فساهمت في نشر التعليم الدينيّ المتزمّت من خلال إعادة انتاج وتسويق إسلام العزلة والحصار في الفكر الإسلاميّ المقدّم إلى الطلبة في كلّ من المخيّمات والمدارس الموجودة في تركيا، مع عدم إلغاء موادّ علميّة.

أمّا التنظيمات الأكثر تشدّداً فعملت على إخضاع الأطفال والمراهقين إلى غسيل دماغ وفرض أجنداتها على السكّان من تعاليم دينيّة تهتمّ بإعدادهم جهاديّاً فتجد أطفالاً، بعضهم لا يتجاوز العاشرة، يحضرون التدريب في المراكز التي تديرها التنظيمات المتشدّدة لتدريبهم على العمليّات الانتحاريّة أو ترى صوراً تنشرها تلك التنظيمات عن أطفال قاموا بعمليّات قتل أو ذبح لمن تدّعي تلك التنظيمات أنّهم كفّار.

فتبدء عمليّة غسل الدماغ بإخضاع الأطفال والمراهقين في ظلّ أزمة اقتصاديّة وحصار خانق لعوائل الأطفال فتعمل على استغلال يأسهم من تحقيق آمالهم في حياة كريمة بالإضافة لعدم تلقّيهم التعليم فهذه الأمور تجعلهم فريسة التشدّد باسم الدين.

وتعمل أيضاً على تزويد الأطفال في أماكن تعليمهم بالطعام ممّا يجعل الأطفال والعوائل عرضة للاستقطاب من أجل الحصول على طعام أطفالهم، ولكن يبقى الطفل مستلباً من قبل تلك الجماعات فهم يتلقّون تعليماً ومفهوماً مشوّهاً للدين الإسلاميّ، فمثلاً يعلّم الأطفال أنّ «قتال غير المسلمين واجب وفرض من الله وكذلك قتال المسلمين المخالفين لهم أو حتّى المهادنين، فالمهادن إن راح ضحيّة فهو موعود بالجنّة تماماً مثل الذي يقوم بعملية انتحاريّة. ويحصل أيضاً على أنهار الحليب والعسل والحور العين. أو يدخل النار لأنّه وقف بوجه أصحاب الدعوة أو لأنّه لم يسع لنشر كلمة الله» حسب تعبير «م. ش» وهو أحد الأطفال الذين غادروا التنظيم في مدينة منبج.

فالإسلام السياسيّ يحتاج دائماً إلى عدوّ يتوجّه إليه، ويزداد الخطر أكثر عندما تحوّل المدارس إلى معسكرات تدريب على العنف. وتزداد الشعارات الجهاديّة التي جعلت سورية مأوى لجماعات العنف الأصوليّ التي استقدمها النظام أو التي استجابت للنداء الإسلاميّ في تحرير وتطهير أرض الشام ممّا جعل سورية عبارة عن معسكر تدريبيّ لكلا الطرفين ومجمّعاً لتصدير هذا التطرّف إلى المحيط وحجب المواطنين عن التواصل مع العالم إلّا عبر منظار هذه الجماعة أو تلك.

ويقول الطفل (م. ش.) الخارج من مراكز تعليم «داعش» عن المناهج التعليميّة المتّبعة من قبل المتشدّدين: «يبدأ برنامجنا بقراءة بعض آيات القرآن الكريم ثمّ يبدأ الشيخ حامل العصا بتفسير تلك الآيات وبعدها بطرح الأسئلة على بعض الأطفال ممّا شرحه ثمّ يعطي أمثلة عمليّة عمّا تقوم به «الدولة الإسلاميّة» بتطبيق لهذه الآيّة وقد يشرح بعض المدارس الأخرى للمخالفين الذين يقفون بوجه تنظيم (الدولة) ويعطي أمثلة عليها. كتكفير الجيش الحرّ أو غيره. ثمّ يبدأ بتلطيف الجوّ عبر حادثة مرّ بها الرسول الكريم أو أحد الصحابة وبعدها يأتي الدرس العمليّ مع السلاح وتركيبه، ولكن دائماً يردّد علينا الشيخ أبو العصا من لا يتّبع تعاليمه أو من يخالفها فهو ناقض للبيعة التي أقرّ بها وعليه الكثير من العقوبات إن لم تصل للصلب أو القتل». الشيخ أبو عصا لقب يطلقه أطفال المركز على الشيخ.

فالمتابع لهذه الطريقة التي تقوم بها الجماعات الأصوليّة في تعليم الأطفال نجد أنّها تعمل على سلب عقولهم من أجل الرضوخ للشيخ المكلّف بمهمّة تعليمهم دون اعتراض على أيّة مهمّة قد يكلّف بها الطفل أو المراهق، وبذلك يستطيع التنظيم أو الشيخ إملاء ما يريده بحجّة أنّه جهاد في سبيل الله وبذلك يمسي الأطفال أدوات متحرّكة للقيام بعمليّات تخريب لصالح تلك الجماعة التي أوصلت رسالتها عبر مناهجها بأنّها تقوم على تحرير الإسلام من سطوة الأنظمة الفاسدة والمتحالفة مع الغرب العلمانيّ أو الغرب «الصهيوأمريكي» أو تخليص الدين من العملاء لأعداء الدين والأمّة من اليهود والنصارى، وبذلك يصبح المتلقّي وعاءً جاهزاً لتلقّي الفكر الإرهابيّ. ويكون مساهماً في نشر هذا الفكر بين أقرانه، واستدراجهم للسيطرة عليهم بنفس المفاهيم التي استقوها من الدعاة. في ظلّ تعتيم هائل من قبل الإسلام السياسيّ عبر سطوة السلاح وعبر إصدار الفتاوي الدينيّة، مستفيدة من بعض الآيّات القرآنيّة والأحاديث النبويّة التي تحضّ على الجهاد والقتل. فعملت على منع قراءة الصحف والمجلّات على اختلاف أنواعها إلّا ما يصدر عنها أو ما يؤكّد أحقّيتها، وعملت على حظر الاستماع إلى الموسيقى ومنع مشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الإذاعة ورفض العلوم الغربيّة والتجريبيّة والتاريخيّة على اختلاف أنواعها وأصدرت فتاوي بمنع تقصير الشعر واللحى، ولم تكتفِ بذلك، بل فرضت على النساء الكثير من الموانع من اللباس إلى التعليم إلّا ما فرضه الشرع عليهم حسب زعم هذه التنظيمات. فوضعت التنظيمات عقوبات لمن يخالف هذه الفتاوي فالمرأة التي تظهر عينها تخيّر بين العضّ أو الجلد والجلد هو السمة العامّة فالعضّ حديث ولا يوجد إلّا لدى تنظيم «داعش». ومنعت تعليم النساء نهائيّاً ويكفي تعليم أوليائهنّ لهنّ في البيوت لبعض أمور الدين.

والمدخّن أيضاً يسجن ١٥ عشر يوماً ويعذّر ويجلد أيضاً، وقد يؤخذ للقيام بأعمال شاقّة وهي حفر الخنادق في مناطق التماس، وهذا ما تقوم به «داعش» بوضع السجناء لديها بالقرب من «مطار كويرس» لحفر الخنادق لمجاهديها ويكون هؤلاء السجناء عرضة لقصف طائرات النظام والكثير منهم لم يعد بسبب تلك العقوبة وتهمته التدخين فقط.

ورغم ذلك الحصار من قبل التنظيم على الأطفال وعلى الفتيات بشكل خاصّ فهناك الكثير من الشباب والعائلات تعمل على تعليم أطفالها بما يتوفّر لها من موادّ وكتب، والكثير منهم يرفض أن يضع أطفاله في المراكز التابعة لتلك التنظيمات بل عملوا على تعليم الأطفال بشكل سرّيّ بعيداً عن أعين التنظيم رغم المخاطر الكبيرة التي قد تعترضهم إن علم التنظيم بهذه المهمّة أو بما يقوم به الأهل أو أصدقاء الأهل. بعد أن حاول التنظيم منع المدرّسين من توصيل أيّ معلومة حضاريّة عن طريق الدورات الشرعيّة التي يقوم بها للمدرّسين ووضع جواسيس على الأساتذة من الأطفال الذين درّبهم التنظيم معتمداً على تجارب قامت بها بعض التنظيمات أو الحركات السياسيّة الإسلاميّة كحركة الإخوان المسلمون وحزب الدعوة وغيرهم من الأحزاب الإسلاميّة التي تتبنّى الإسلام وجها سياسيّاً لها، فاستفادت من تجاربها في العمل على زرع الفكر عبر التعليم وعبر قمع النساء واللعب على الوتر الاقتصاديّ.

ويقول لي الطفل (م. ش.) إنّ الأطفال الذين تدرّبهم «داعش» أو المستفيدين منها أو حتّى الأطفال الذين يبحثون في النفايات فهم عيون لها على أصحاب المحلّات، فإن حاول أحد السكّان التهرّب من الصلاة وأغلق الدكان عليه من الخارج فيتفاجأ عند فتحه بعناصر من «داعش» تقف أمام بابه، ممّا يؤدّي إلى مصادرة الدكان وحبس الشخص وإحالته إلى دورة شرعيّة كلّ يوم حتّى يرتئي الشيخ أنّه عاد إلى رشده فالواشي هو أحد هؤلاء الأطفال فلذلك تجد الكثير من السكّان يتركون أبواب رزقهم مفتوحة ويذهبون إلى الصلاة بسرعة حتّى بدون وضوء.

مدارس داعش (انترنت)

باسل العبدالله

دراسة تحليليّة

أزمة الوقود وتحدّي الأمن الاقتصاديّ في الشمال السوريّ

شهدت مدن الشمال السوريّ مع تحرّرها من قبضة نظام الأسد ارتفاع الكثافة السكّانيّة فيها نظراً لقربها من الحدود التركيّة وتوفّر الأمن النسبيّ للسكّان فيها، بالإضافة إلى سهولة الحصول على مساعدات إغاثيّة. ولقد أدّى ارتفاع معدّلات النزوح الداخليّ إلى هذه المناطق بدوره إلى زيادة حجم الضغوطات المعيشيّة وتفاقمها مخلفة الأزمات الإنسانيّة والاقتصاديّة، وتأتي في طليعتها أزمة الوقود بعد أن أصبح مقوّماً رئيسيّاً في توليد الطاقة وتأمين الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ في ظلّ انقطاع التيّار الكهربائيّ.

الأسعار:

إنّ الارتفاع الذي شهدته أسعار الوقود بشكل قياسيّ في الآونة الأخير، أعلى مستوى له في تاريخ سورية، في مختلف المناطق.

أ. مناطق النظام

نفّذ نظام الأسد حزماً من السياسات الاحترازية في محاولة تغطية عجز الموازنة العامّة للدولة، إثر تراجع موارده الاقتصاديّة وعلى وجه الخصوص في مجال الطاقة، فقام بتقليص دعم مشتقات الوقود تدريجيّاً، وحرّر سعر حوامل الطاقة، ورفع أسعار الوقود تدريجيّاً، ممّا انعكس سلباً على جميع مستويّات العمليّة الاقتصاديّة وأشكالها المختلفة، بالارتفاع غير المسبوق في سعر السلع الضروريّة وكلفة الخدمات الأساسيّة بنسبة ٣٠٠ ٪ عما كانت عليه قبل عام ٢٠١١.

يرى العديد من الخبراء أنّ الإجراءات الأخيرة التي قام بها النظام ارتبطت بشكل مباشر بانخفاض أسعار النفط العالميّ في ضوء المشاكل الاقتصاديّة التي تعاني منها كلّ من إيران وروسيا والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد السوري وأظهرت مدى تبعيّته لهما ومستوى الدعم المقدّم له من قبلهما. ومن جانب آخر يرى بعض الخبراء أن قرار رفع الأسعار من قبل النظام جاء نتيجة ضرب قوّات التحالف لمقرّات تنظيم «داعش» ومحطّات المعالجة البدائيّة وآبار النفط التي يسيطر عليها التنظيم؛ مما يثبت العلاقة التجاريّة التبادليّة بينهما ويؤكّد اعتماد النظام على التنظيم في تلبية حاجته من النفط في السوق المحلّيّة. وفي السياق نفسه أكّد عدد من الناشطين داخل دمشق أنّ أسعار الوقود القادم من مناطق سيطرة التنظيم لم تسجّل أيّ ارتفاع يذكر مقابل الوقود الذي يسوّقه النظام والذي رفع أسعار تداوله في الفترات السابقة، ممّا يرجح نظريّة تبنّي الأخير سياسة تسويقية لتشجيع تداول وقود التنظيم داخل المناطق التي تسيطر عليها قوّاته.

يمكن الخلوص في هذا الصدد إلى أنّه على الرغم من تضرّر النظام من فقدان سيطرته على حقول الغاز والنفط، إلّا أنّه استطاع توظيف هذه الحالة في جني الأرباح من خلال تحفيز السوق السوداء التي يسيطر عليها بعض التجّار والسماسرة الموالين له. ناهيك عن إنزاله العقوبة الجماعيّة بحقّ المناطق الخارجة عن سيطرته من خلال تحكّمه بسوق النفط وقطع الإمداد عنها ما أمكن، إذ عمد، بهدف إخلال ميزان العرض والطلب، إلى إغلاق طرق إمداد الوقود إلى المناطق المحرّرة، وفرض رسوم كبيرة على صهاريج نقله، بالإضافة إلى تشجيع قطّاعي الطرق للسطو على الشاحنات.

ب. مناطق تنظيم «داعش»

أمّا على صعيد تنظيم الدولة فقد ترافقت سيطرته على حقول النفط والغاز في شرقيّ البلاد مع جهود حثيثة قدمها في بيع ناتجه المحلّيّ داخل وخارج الأراضي السوريّة وذلك اعتماداً على مجموعة من الوسطاء والتجّار، حيث يقوم هؤلاء بتسويق الوقود في مناطق سيطرة النظام وقوى المقاومة الوطنيّة، وفي تهريبه وبيعه خارج سورية، إمّا من تركيا أو كردستان العراق عبر معابر غير نظاميّة. ولقد عمد التنظيم إلى خفض سعر المبيع كسياسة جذب، حيث قام ببيع برميل النفط بمعدّل أقلّ من نصف سعره في سوق النفط العالميّ. إلّا أنّ انخفاض مستويات الإنتاج المحلّيّ مقارنة بالكميات المتوقّعة، بسبب استخدام طرق استخراج بدائيّة، بالإضافة إلى تفاوت إنتاج المشتقّات النفطيّة من محطّة تكرير إلى أخرى، أدّى إلى تقلّص قدرة التنظيم على التحكّم بسعر تداول منتجه النفطيّ، ممّا استدعاه في آخر المطاف إلى تبنّي سياسة السوق الحرّة في قطاع الطاقة، إذ يكتفي بفرض رسوم بنسبة ٢,٥ بالمائة تحت اسم الزكاة على تجّار النفط، والسماح لمالكي مراكز التكرير وبائعي المفرّق بتداول مشتقّات النفط بحرّيّة كاملة لتشجيع إنشاء منشآت تكرير، ممّا من شأنه تقليص اعتماده على محطّات تكرير خارجيّة.

ومع بدء غارات التحالف على مناطق سيطرة تنظيم الدولة في شهر أيلول ٢٠١٤ وتدمير عدد من مصافي التكرير البدائيّة والصغيرة التي يستخدمها التنظيم للتزوّد بالمحروقات، ظهرت أزمة نقص المحروقات في مناطق سيطرته في شمال وشرق سورية، وشهدت الأسواق ارتفاعاً في أسعاره تراوحت ما بين (٢٠ – ٦٠)٪.

ج. المناطق المحرّرة

إنّ المتتبّع لأسعار الوقود في مناطق الشمال السوريّ يدرك بشكل واضح أنّ أزمة الوقود في المناطق المحرّرة مرشّحة للتفاقم أكثر في المستقبل بعد أن قام تنظيم «داعش» باستخدام الوقود كسلاح في حربه مع قوى المقاومة الوطنية وقيامه بمنع وصول النفط الخام أو المشتقات النفطيّة من الآبار التي يسيطر عليها إلى تلك المناطق في منتصف شهر حزيران من عام ٢٠١٥، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير. فارتفع سعر برميل المازوت من ١٦٠٠٠ ل.س ما يعادل ٥٤ دولار إلى ١٠٠ ألف ل.س أي ما يعادل تقريبا ٨ ٣٣ دولار، وقد سجلت أسعار الوقود في مدينة حلب وإدلب أرقاماً قياسيّة، فقد بلغ سعر الليتر الواحد ٥٠٠ ل.س في مدينة حلب. في حين لم تشهد مناطق سيطرة النظام وتنظيم «داعش» أيّة تقلبات عنيفة في أسعار الوقود خلال الأشهر الثلاث الماضية من عام ٢٠١٥.

تداعيات أزمة الوقود على القطاعات الأخرى

نظرا لما للوقود من تأثير على كلّ القطاعات الاقتصاديّة تعتبر أيّة أزمة تعتريه سبباً للعديد من الأزمات الأخرى، وفي غياب حلول ناجعة لمعالجتها فإنّها تتفاقم بشكل متسارع مفضية إلى جملة من التداعيات السلبيّة التي يمكن أن تشكّل أزمة عامّة، إذ يؤدّي فقدانه إلى شلل في جميع المرافق الحيويّة.

وقد كشفت أزمة الوقود الأخيرة جانباً هاماً من التداعيات التي عانى منها السكّان في مناطق الشمال السوريّ، فقد ساهم ارتفاع أسعار الوقود بزيادة تكلفة نقل المواد الغذائيّة ممّا أدّى إلى ارتفاع ثمنها بنسب متفاوتة وصل بعضها إلى٩٠ ٪. أضف إلى ذلك توقّف عجلة الإنتاج الزراعيّ والغذائيّ نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج ولقد أعلنت عدد من الأفران في عدّة مناطق من إدلب توقّفها بشكل كامل بسبب نفاد الوقود. واتّسعت دائرة تأثير أزمة الوقود لتشمل القطاع المائيّ بدوره، فقد ارتفعت كلفة نقله وتوزيعه، وكذلك القطاع الصحّيّ الذي تراجعت سعته الخدميّة بشكل حادّ وقد أعلنت عدد من المشافي الميدانيّة في عدّة مناطق من إدلب توقّفها عن العمل بشكل كامل.

ومما لا شكّ فيه أنّه في حال أهملت معالجة التداعيات الناتجة عن أزمة الوقود فإنّ هذه التداعيات في حال تفاقمها ستترك آثارها بشكل واضح وملموس على مستوى معيشة شرائح اجتماعيّة واسعة، وستعاني أعداد كبيرة من السكّان من تداعيات الفقر الذي بات أحد سمات المجتمع السوريّ وسط وضع اقتصاديّ غير طبيعيّ وحالة أمنيّة غير مستقرّة في حال لم يتمّ معالجة الأزمة ودرء تداعياتها.

حلول تمكينيّة لمواجهة الأزمة والتعامل معها

إنّ النجاح في تحرير مناطق الشمال السوريّ سيبقى مرهوناً بمدى قدرة القوى الوطنيّة بشقّيها العسكريّ والمدنيّ على تحقيق متطلّبات الأمن الاقتصاديّ وضمان استمراريّته ومواجهة الأزمات المرتبطة به، وهذا ما يفرض على هذه القوى توحيد الجهود للوصول إلى المستوى المناسب من هذا الأمن. وبكون الوقود إحدى الضروريّات الأساسيّة لاستمرار الحياة في ظلّ الظروف الذي تمرّ به هذه المناطق فإنّ التحدي الرئيسيّ لهذه القوى يكمن في مدى قدرتها على إدارة هذه الأزمة بفعّاليّة من خلال ضبط أسعار الوقود ومشتقّاته في ظلّ الارتفاع المستمرّ لأسعاره. وتتطلّب هذه السياسة مشاركة منظّمات المجتمع وتنسيق المساعدات المقدّمة من المنظّمات الإغاثيّة في هذا الخصوص ووضع حلول تمكينيّة لمواجهة هذا النوع من الأزمات والتخفيف من تداعياتها. وسيكون نجاح هذه الحلول من المحطّات الهامّة التي سيتوقّف عندها المراقبون لتقييم أداء قوى المقاومة الوطنيّة في إدارة المناطق المحرّرة، فضلاً عن أنّها ستكون معياراً أساسيّاً لحكم المدنيّين السوريّين في البلاد. إلّا أنّ أزمة الوقود الأخيرة كشفت قصور آليّات الإدارة الاقتصاديّة للشمال السوريّ المحرّر، ويمكن في هذا الصدد طرح مجموعة من الحلول التي من شأنها تحسين عمل آليّات معالجة أزمة نقص الوقود ومشتقّاته، وتشمل:

أوّلاً: بالنسبة للحكومة السوريّة المؤقّتة

• وضع خطّة متكاملة عبر وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة لإدارة الوقود والمشتقّات النفطيّة في المناطق المحرّرة بالتعاون مع قوى المقاومة الوطنيّة، كخطوة أوليّة يمكن أن تتبعها خطوات لاحقة تعزّز من وجود الوزارة لاستلام ملفّ إدارة الوقود والمشتقّات النفطيّة في حال تمّ توفير اعتماد ماليّ مناسب للجهة المسؤولة عن إدارة هذا الملفّ.

• تقديم الدعم اللازم لمشاريع الطاقة الصغيرة والمتناهية الصغر بالتنسيق مع المنظّمات والوكالات الدوليّة التنموية.

• تأمين ديمومة تدفّق الوقود للمناطق المحرّرة، بالتعاون مع الجهات الدوليّة وقوى المقاومة الوطنيّة.

• إبرام عقود لتوريد الوقود إلى المناطق المحرّرة عن طريق شركات خاصّة عبر الأراضي التركيّة.

• تأمين التمويل اللازم لبناء مستودعات ضخمة للوقود مخصّصة للأغراض المدنيّة بهدف تغطية احتياجات السكّان والمؤسّسات الخدميّة في حال تعرّض المناطق المحرّرة لأيّة أزمة وقود.

• تقديم الدعم اللازم لاستغلال النفايات والقمامة والمخلّفات العضويّة والزراعيّة لإنتاج الوقود الحيوي كأحد مصادر الطاقة البديلة.

ثانياً: بالنسبة للمجالس المحلّيّة

• اعتماد آليّة لتوزيع المشتقّات النفطيّة داخل المناطق المحرّرة.

• إدارة وضبط توريد الوقود من خلال تفعيل دور المكاتب الاقتصاديّة بالتعاون مع الفصائل العسكريّة.

• إعداد قاعدة بيانات خاصّة حول حاجة كلّ منطقة من مشتقّات الوقود بحيث ترسل المواد مباشرة إلى مستحقّيها بالتعاون مع المنظّمات الإغاثيّة الدوليّة.

• تهيئة البنية التحتيّة لإطلاق مشاريع طاقويّة جديدة واتّباع الوسائل الحديثة في إدارتها وترشيد استهلاكها.

• نشر ثقافة الاعتماد على الطاقات المتجدّدة بين المواطنين، وهي طاقة وفيرة وقابلة للتجدد ويمكن استخدامها على نطاق واسع داخل المناطق المحرّرة.

خلاصة

إنّ أزمة الوقود التي ظهرت في منتصف حزيران لعام ٢٠١٥ في مناطق الشمال السوريّ المحرّر عكست بشكل واضح جزءاً من التداعيات السلبيّة التي أثّرت على جميع جوانب الحياة اليوميّة للسكّان. وأظهرت بجلاء أنّ الأسباب الحقيقيّة للأزمة ذات جوانب متعدّدة شارك كلّ من نظام الأسد وتنظيم «داعش» في تفاقمها داخل هذه المناطق خلال السنوات الأربع الماضية، وهي بالتالي ليست وليدة الأحداث العسكريّة الأخيرة بين التنظيم وقوى المقاومة الوطنيّة. إلّا أنّ هذه الأحداث أضاءت على هذه الأزمة المستترة خلال هذه السنوات وكانت إحدى الأسباب المباشرة في التفاقم الكبير لها. حين قام النظام مع بدء التحرّر التدريجيّ لمناطق الشمال السوري بتقليص دعم مشتقّات الوقود ورفع أسعارها تدريجيّاً، ممّا أدّى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الضروريّة وكلفة الخدمات الأساسيّة، وانعكس سلباً على جميع مستويات العمليّة الاقتصاديّة وأشكالها المختلفة ومستوى معيشة السكّان ضمن هذه المناطق.

بعد سيطرته على غالبيّة حقول النفط في سورية، كان للسياسات التي اتّبعها تنظيم «داعش» في إنتاج وتسويق نفطه أثر مباشر في التمهيد لأزمات وقود مستقبليّة عبر مختلف المناطق، سيّما وأنّ هذه السياسات كانت تركّز بشكل أساسيّ على جني الأرباح وشراء الولاءات داخل مناطق سيطرته. إلى أن تهيّأت الظروف التي مكّنته من استخدام الوقود كسلاح في الحرب ضدّ الأطراف المناوئة له، وهذا ما تجسّد بشكل فعليّ في أزمة الوقود الأخيرة في مناطق الشمال.

(عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجيّة*)

المحرّر الاقتصاديّ

* مؤسّسة بحثيّة مستقلّة تأسّست في تشرين الثاني ٢٠١٣، تسعى لأن تكون مرجعاً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، يُنتج المركز الدراسات المنهجيّة المنظّمة التي تساند المسيرة العمليّة لمؤسّسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليّات اتّخاذ القرار، وتحقّق التكامل المعلوماتيّ وترسم خارطة الأولويّات

الجنسيّة التركيّة

المنح على أساس الإقامة

تنتهج الحكومة التركيّة سياسة منح جنسيّتها للأجانب على أساس حقّ الدم، مع قليل من الحالات التي تمنحها على أساس الإقليم.

وقد أتاحت القوانين التركيّة للأجنبيّ حقّ التقدّم بطلب الحصول على الجنسيّة التركيّة في حال الإقامة على الأراضي التركيّة، على الشكل التالي:

١ - حدّد القانون مدّة الإقامة /٥/ خمس سنوات متواصلة على الأراضي التركيّة، وأجاز المغادرة لمدّة لا تتجاوز الشهور الستّة. خلال ذلك، وترتفع المدّة المطلوبة إلى ثماني سنوات في حال احتساب نصف مدّة دراسة الطالب إذا استمرّ الطالب بالعيش في تركيّة وحصل على عمل.

٢ - تأكيد الرغبة في الإقامة الفعليّة و المستديمة في تركيّة، وتستدلّ السلطات التركيّة على هذه الرغبة من القرائن التالية:

- شراء عقار في تركيّة.
- إنشاء أو ترخيص أيّ عمل أو استثمار في تركيّة.
- نقل مركز نشاطاته إلى تركيّة.
- الحصول على إذن عمل في تركيّة.
- الزواج من جنسيّة تركيّة.
- تقديم طلب التجنّس لكامل العائلة دفعة واحدة
- وجود (أبّ أو أخّ أو أمّ أو ابن) للمتقدّم الحاصل سابقاً على الجنسيّة التركيّة.
- إتمام التعليم الجامعيّ في تركيّة.

٣ - خلوّ الشخص من الأمراض السارية، (بموجب تقارير صادرة عن مشافٍ معتمدة من الحكومة).

٤ - التمتّع بالأخلاق الحسنة والسيرة الحميدة، (وتجري دراسة أمنيّة للتحرّي عن سلوك الشخص من محيط الجوار وأماكن إقامته خلال مدّة السنوات الخمس)

٥ - الإلمام باللغة التركيّة بالحدود الوسطى بما يكفيه لسدّ حاجاته، وإنّ هذا الشرط مرن وغير منضبط لأنّ القانون يتطلّب الحدّ الأدنى من إجادة اللغة.

٦ - صاحب مهنة أو عمل يمكنه من الإنفاق على نفسه وعائلته.

٧ - ألّا يشكّل خطراً على الأمن القوميّ أو الأمن العامّ.

٨ - أن يستجيب لطلب الحكومة: في حال فرضت عليه التخلّي عن الجنسيّة السابقة.

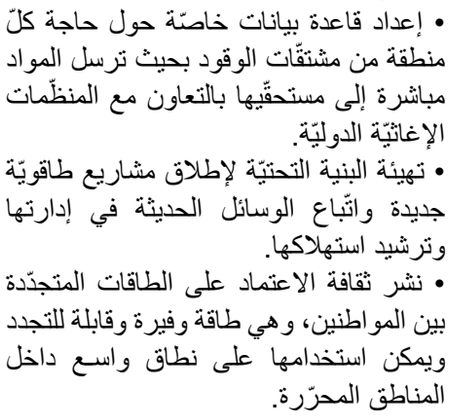

٩ - إذا كان القانون الوطنيّ لطالب الجنسيّة يشترط تجريده من جنسيّته ويتيح له ذلك دون عوائق: فيغدو هذا الشرط واجباً، ولكن تصبح الحكومة التركيّة في هذه الحالة ملزمة بمنحه الجنسيّة خشية الوقوع في حالة انعدام الجنسيّة.

مع التنويه أنّه لا يجوز للحكومة التركيّة اشتراط ذلك على الطرف المتزوّج بزوج أو بزوجة تركيّة.

١٠ - عدم وجود أيّ حكم صادر عن القضاء التركيّ بحقّ طالب التجنّس وخصوصاً في مجالات التهرّب الضريبيّ والتزوير والتهريب ومختلف القضايا الجزائيّة التي يجرّمها قانون العقوبات التركيّ، والّا يكون قد تعرّض للسجن في تركيّة على خلفيّة جنائيّة.

ولنتذكّر دوماً: (أنّ السجلّ العدليّ النظيف هو مطلب أساسيّ لدى السلطة التركيّة عند دراستها طلب التجنّس).

المحامي: أحمد صوّان

في الإعادة إفادة..... ضرورة تجديد الخطاب العربيّ النسويّ*

حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في المجالات كافّة

نصر حامد أبو زيد (10 تمّوز 1943 - 5 تمّوز 2010)

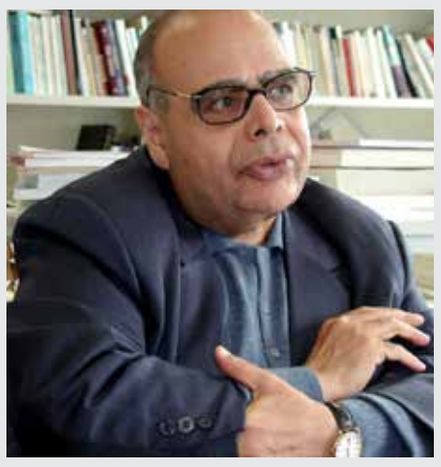

ولد نصر أبو زيد في إحدى قرى طنطا ونشأ في أسرة ريفيّة بسيطة، حصل نصر علي الليسانس من قسم اللغة العربيّة وآدابها بكلّيّة الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٢ بتقدير ممتاز، ثم ماجستير من نفس القسم والكلّيّة في الدراسات الإسلاميّة عام ١٩٧٦ وأيضاً بتقدير ممتاز، ثم دكتوراه من نفس القسم والكلّيّة في الدراسات الإسلاميّة عام ١٩٧٩ بتقدير مرتبة الشرف الأولى.

«الخطاب المنتج حول المرأة في العالم العربيّ المعاصر خطاب في مجمله طائفيّ عنصريّ، بمعنى أنّه خطاب يتحدّث عن مطلق المرأة / الأنثى ويضعها في علاقة مقارنة مع مطلق الرجل/ الذكر، وحين تحدّد علاقة ما بأنّها بين طرفين متقابلين أو متعارضين، ويلزم منها ضرورة خضوع أحدهما للآخر واستسلامه لـه ودخوله طائعاً منطقة نفوذه، فإنّ من شأن الطرف الذي يتصوّر نفسه مهيمناً أن ينتج خطاباً طائفيّاً عنصريّاً بكلّ معاني الألفاظ الثلاثة ودلالاتها، وليس من الصعب كذلك أن نجد في نبرة خطاب (المساواة) و (المشاركة) إحساساً بالتفوّق نابعاً من افتراض ضمنيّ يحمله، الخطاب بمركزية الرجل/ المذكّر، فالمرأة حين تتساوى فإنّها تتساوى بالرجل، وحين يسمح لها بالمشاركة فإنّما تشارك الرجل، وفي كلّ الأحـوال يصبح الرجل مركز الحركة وبؤرة الفاعليّة، ويبدو الأمر كأنّما هو قدر ميتافيزيقيّ لا فكاك منه ولا مناص، وكأنّ مرحلة سيادة الأنثى في بعض المجتمعات الإنسانيّة، وكأن كلّ فاعليّة للمرأة في الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة فاعليّة هامشيّة، لا تكتسب دلالتها إلّا من خلال فاعليّة الرجل.

وللخطاب العربيّ المعاصر جذوره في بنية اللغة العربيّة ذاتها، فهي لغة تصرّ على التفرقة بين الاسم العربيّ والاسم الأعجميّ بعلامة يطلق عليها في علم اللغة (التنوين) أو (التصريف) وهو (نون) صونيّة تلحق آخر الأسماء العربيّة على مستوى النطق لا على مستوى الكتابة، فيقال مثلاً: محمّدٌ، عليٌّ، رجل في حالة الرفع، وكذلك في حالتي النصب والجرّ، لكن هذه (النون) لا تلحق الأسماء غير العربيّة فيقال (بوش)، (إبراهيم)، إلخ.

وعلينا أن نلاحظ بالإضافة إلى ذلك أنّ إطلاق اسم (العجم) أو (الأعاجم) على غير العرب هو من قبيل التصنيف القيميّ الذي يعطي العرب مكانة التفوّق، كما يعطي للغتهم مكانة (اللغة) بألف ولام العهد، كأنّ ما سواها من اللغات ليس كذلك، وكأنّ من يتحدّثون بلغة غيرها هم بمثابة العجماوات التي لا تبيّن ولا تنطق.

هذا التمييز بين العربيّ وغير العربيّ على مستوى بنية اللغة وعلى مستوى دلالتها ينبع منه تميّز آخر بين (المذكّر) و (المؤنّث) في الأسـماء العربيّة، وهـو تمييز يجعل من الاسم العربيّ المؤنّث مساوياً للاسم الأعجميّ بالقيمة التصنيفيّة، فبالإضافة إلى (تاء التأنيث) التي تميّز بين المذكّر والمؤنّث على مستوى البنية الصرفيّة، يمنع (التنوين) عن اسم العلم المؤنّث كما يمنع عن اسم العلم الأعجميّ سواء بسواء، في هذه التسوية بين المؤنّث العربيّ والمذكّر الأعجميّ نلاحظ أنّ اللغة تمارس نوعاً من الطائفيّة العنصريّة لا ضدّ الأغيار فقط بل ضدّ الأنثى من نفس الجنس كذلك، وهذا أمر سنلاحظ امتداداً له على مستوى الخطاب السائد المعاصر، فتعامل المرأة معاملة (الأقلّيّات) كالإصرار على حاجتها للدخول تحت (حماية) أو (نفوذ) الرجل.

ولا تقف إيديولوجيّة اللغة عند حدود التمييز المشار إليه، بل تمتدّ لتشكّل العالم بكلّ مقدّراته من خلال ثنائيّة المذكّر/ المؤنّث، فكلّ أسماء اللغة إمّا مذكّر أو مؤنّث ولا مجال في اللغة العربيّة لما يسمّى الأسماء المحايدة، أي التي ليست مذكّراً ولا مؤنّثاً، كما هو الشأن في بعض اللغات الأخرى كالألمانيّة مثلاً، صحيح أنّ علماء اللغة يميّزون بين المؤنّث الحقيقيّ والمؤنّث المجازيّ، لكن هذا التمييز لا يعفي المؤنّث المجازي من الخضوع لكلّ آليّات التصنيف التي يخضع لها المؤنّث الحقيقيّ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا نجد التمييز الحقيقيّ بين مذكّر حقيقي ومذكّر مجازي وهو أمر يكشف عن تصوّر أنّ (التذكير) هو الأصل الفاعل والمؤنّث فرع لا فاعليّة له، وبحكم هذه الفاعليّة للمذكّر لأنّه الأصل، تصرّ اللغة العربيّة على أن يعامل الجمع اللغويّ معاملة (جمع المذكّر) حتّى ولو كان المشار إليه بالصيغة جمعاً من النساء بشرط أن يكون بين الجمع رجل واحد، هكذا يلغي وجود رجل واحد مجتمعاً من النساء، فيشار إليه بصيغة جمع المذكّر لا بصيغة جمع المؤنّث....».

*الحوار المتمدّن - العدد: ٣٠٥٧ - ٢٠١٠ / ٧ / ٨ المحور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافّة المجالات

تتمة من الصفحة(3)

ديون كريهة

يقول «نعوم ألكساندر ساك»: إذا قامت دولة غنيّة بمنح قرض مع أنّها تعرف النوايا الحقيقيّة للمقترضين فإنّها تقترف بذلك «عملاً عدائيّاً ضدّ الشعب» وتعرّض نفسها لخسارة القرض،..

إذا تمّ خلع هذا النظام الدكتاتوريّ، فالدين الكريه هو دين باطل ولا يمكن المطالبة باسترجاعه بعد سقوط النظام المستفيد منه.

لكنّ الأمر ليس بهذه البساطة، لأنّه إذا كان من السهل تحديد دلالة «نظام مستبدّ» فإنّه من الصعب تحديد مضمون دقيق لفكرة الديون الكريهة؛ لهذا يشدّد أصحاب هذا الطرح على تحميل الدائنين مسؤوليّاتهم في هذه الديون بدل تحميل المدينين وحدهم مسؤوليّة المديونيّة المفرطة والالتزام بسدادها.

التوعية بمخاطر الديون الكريهة واللاشرعيّة على مستقبل سورية:

إنّ واجب المنظّمات الحقوقيّة يتمثّل بتسليط الأضـواء على مخاطر المديونيّة التي تهدّد بدمار اقتصاد سورية. وهو لا يقلّ عن خطر الدبّابة والطائرة التي تدمّر البشر والحجر.

وللإحاطة بهذا الموضوع، لا بدّ من البحث بمفهوم التوارث بين الدول على قواعد القانون الدوليّ، وكذلك عرض بعض التجارب الدوليّة التي تمّ فيها إسقاط الديون الكريهة واللاشرعيّة عن الدول المدينة.

المراجع:

١ – مقال (الديون الكريهة) للبريطانيّ «جوزيف هانلون» ترجمة «رشيدة الشريف» ٢٠١٠

٢- بحث (التوارث الدوليّ بالديون) د. محمود الحجازي و أ. إبراهيم العريني.

٣ – مقال (الديون الخارجيّة بين الإطفاء والتسديد) د. وجيه العلي.

٤ - كتاب (آثار التوارث بين الدول على قواعد القانون الدوليّ) د. أشرف وفا

تتمة من الصفحة(5)

حوار العدد

لذلك على من يتصدّى لقيادة الثورة أن يعمل جاهداً على تأمين مستلزمات الحياة لهؤلاء الشباب، من أجل تشبّثهم بالجغرافية. ويجب إشراكهم في القرار السياسيّ أوّلاً، وفي القرار الاقتصاديّ ثانياً، وتأمين فرص عمل لهم بالرغم من كلّ الصعوبات التي تعاني منها المناطق المسيطر عليها.

مهمّة الائتلاف أوّلاً: أن يسعى لوضع برنامج سياسيّ اقتصاديّ، يفسح في المجال لكلّ الطاقات الشابّة أن تلعب دورها في التنمية.

ومهمّة منظّمات المجتمع المدنيّ ثانياً: هذه المنظّمات التي تشكّلت وتقوقعت على نفسها، عليها أن تبادر إلى الانفتاح على بعضها البعض، وتوسّع نطاق عملها السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ بمّا يكفل للشباب فرصة التشبّث بالمشروع الوطنيّ الجامع.

هناك إرهاصات واضحة على الأرض، في الداخل والخارج، يجب أن تتحوّل هذه الإرهاصات إلى أعمال مشتركة بين الجميع، وأن يتعرّف الشباب السوريّ على بعضهم، ويتلمّس رؤاه ليتمكّن من وضع المشتركات بينه، والسير نحو تنفيذ برنامجه بخطى ملموسة، وعزيمة قويّة. فالمستقبل دائماً للشباب، وبالأحرى المستقبل هو الشباب.

الأستاذ فؤاد إيليّا، شكراً جزيلاً لكم.

أجرى الحوار بشّار فستق

تتمة من الصفحة(3)

أولي الأمر في الغوطة

في كلّ ما حدث لا شيء ينبئ عن وجود أيّة مفاعيل ثوريّة، أو لنقل تصحيحيّة في آليّات الوضع العسكريّ في الغوطة. لكن ما ينبئ عنه الوضع وبخطورة تامّة، هو أنّ التفكير الجهاديّ التكفيريّ ممثّلاً بالنصرة سيكون له اليد الأعلى في أيّة قضايا خلافيّة نزاعيّة، وحتّى قضائيّة. وستبقى مسائل الحصار وإطعام المساكين وعلاج مصابي الغوطة، مسائل لا يكترث لها إلّا عندما يستعر النزاع بين أمراء الحرب، لتتحوّل هذه المآسي إلى شمّاعة يستعملها هذا الأمير أو ذاك الشيخ، كي يضرب بها سمعة الأمير الثاني وكتائبه.

ما تبقّى لأهالي الغوطة غير الجوع والمرض والظلام الذي لا يكتفي نظام الأسد بفرضه من خلال قطعه للكهرباء والماء وكلّ ضرورات الحياة، تفرضه كتائب وألوية أمراء الحرب عليهم، وعلى أيّة محاولات لإحياء ما خمد من ثورة سورية.

تتمة من الصفحة(4)

بعد جريمة سليمان الأسد الأخيرة

كيف يمكن أن يتصرّف النظام حيال جريمته هذه؟ هل يتّخذ إجراءات صارمة بحقّ الجاني أم يستخدم وسيلته المعهودة في المناورة وامتصاص النقمة وتمرير الجريمة؟

يتّضح من مبادرة بشرى الأسـد (شقيقة بشّار الأسد) في إرسال ابنها إلى تعزية أهل الضحيّة، ومن إغداق التضامن «السلطويّ» معهم بما في ذلك تكليف محافظ اللاذقيّة بنقل تعازي الرئيس، أنّ اتجاه السلوك القادم سيكون إلى لملمة الموضوع وإنزال عقوبة مخفّفة بالجاني. السيناريو المتوقّع هو محاكمة وسجن يعقبه هروب من السجن بعد حين والسفر خارج سورية، ليلحق بقريبه رفعت الأسد الذي سبق أن هزّ أركان سلطة الأسد الأب في ثمانينيّات القرن الماضي.

هكذا تعوّد النظام أن يحلّ مشاكله السياسيّة/ العائليّة.

تفاعل المعارضة الإسلاميّة الجهاديّة مع الجريمة

منذ البداية رحّبت أوساط المعارضة الإسلاميّة الجهاديّة بالجريمة على مبدأ (فخّار يكسّر بعضه)، وأُنشئت صفحة على الفيسبوك بعنوان (تسلم الأيادي، شكراً سليمان هلال الأسد). وإذا كانت هذه المعارضة ترحّب بقتل الضابط كيفما كان، فإنّها لا ترحّب بنشوء حراك بين الموالين يطالب بالعدالة ويوحي بنشوء إرادة شعبيّة مستقلّة، ذلك أنّ مثل هذه الإرادة ستكون مستقلّة ليس فقط عن النظام بل عن المعارضة الإسلاميّة الجهاديّة أيضـاً، بما يهدّد بخلق بـؤرة استقطاب جماهيريّة ضدّ الطرفين الأعداء (بسبب نهم الطرفين للتسلّط) /الإخوة (في الإجـرام). هذا النمط من التطوّر لا يروق للإسلاميّين الجهاديين الذين يستمدّون الفائدة من طبيعة النظام الإجراميّة، تماماً كما يستمدّ النظام الفائدة من طبيعة هذه المعارضة الإسلاميّة الإجراميّة. وعلى هذا الضوء يمكن أن نقرأ انهمار الصواريخ «المعارِضة» على اللاذقيّة يومها (٢٠١٥/٨/١٣)، كنوع من مساهمة هؤلاء الإسلاميّين في إعادة من بدأ

بوح

بين الإبداع والسياسة والأخلاق

(انترنت)

أنهيت قراءة المجموعة القصصيّة التي كانت بين يديّ وهرعت إلى والدي مبدية له إعجابي الشديد بالكاتب المبدع والجذل، وقلت له: كم تمنّيت لو أنّني أراه! أجابني والدي وبسرعة شديدة: (خلّيك عم تقريه أحسن ما تشوفيه). استغربت كثيراً وسألته: لماذا؟ أجابني وقد أصبحت رغبته بإنهاء الحديث عنه واضحة جدّاً بالنسبة لي: قصّة عويصة عندما تكبرين ستعرفين.

مرّت الأيّام والسنين والتقيت به صدفة. رؤيته وأسلوبه بالحديث وتفكيره جعلني أتذكّر كلام والدي. وفعلاً كما قال لي: إن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

استعدت هذا الموقف اليوم وأنا أقرأ عن أحد كتّابنا السوريّين، وكنت أعرفه بشكل جيّد جدّاً، فقد كان من أصدقاء والدي المقرّبين، أمضيت وقتاً طويلاً من طفولتي وهو شبه مقيم في منزلنا، يمضي معظم سهرات الصيف مع أهلي في بيت جدّي لوالدتي في ركن الدين. ذلك البيت العربيّ الجميل بأرض دياره الواسعة والمليئة بأشجار النارنج والكبّاد والياسمين الدمشقيّ وببحرته الكبيرة والتي تقوم نافورتها وهي تتدفّق من ماء بـردى بإضفاء صوت خاصّ على الجلسة، وكانوا يمضون السهرة في لعب ورق الشدّة، وهم يستمعون لأمّ كلثوم ويضحكون ويتسامرون ويـروون القصص ويحكون الحواديث ويقرأ عليهم صديقهم المقرّب بعضاً من قصصه ويستشيرهم بها ويتناولون طعام العشاء مجتمعين، جميع أفراد عائلتي وخالي وخالاتي وعمّتي وأزواجهم، أمّا هو فقد انفصل عن زوجته حديثاً، لديهم ابن وابنة، تقاسموا أطفالهم فيما بينهم، هو أخذ الابن وهي أخذت الابنة. كان يأتي إلى السهرة وابنه الصغير والذي بعمر ٧ أعوام، فقد كان أصغر مني بـ ٦ سنوات تقريباً.

باستطاعتي الـقول: إنّني أعـرف عنه كلّ تفاصيل حياته، حتّى بلغ أعتى العمر ومات منذ سنوات مغترباً عن بلده.

كانت تفاصيل حياته من أقذر ما سمعت في حياتي عن كاتب وأديـب ومثقّف. انقطعت علاقته بوالدي نهائيّاً قبل وفاته بأربعين عاماً تقريباً، ووقفت حائرة وأنا وأقرأ عنه قصائد المديح والتبجيل له ولتاريخه الناصع والمشرق وأدبه الجذل وأسلوبه الساخر المحبّب الجميل، وتـواردت إلى ذهني وأفكاري أسماء الكثير من الشخصيّات الأدبيّة والسينمائيّة والفكريّة، كتّاب ومبدعون عُرفوا بقصصهم وتفاصيل حياتهم المثيرة للاستغراب والتعجّب، وللقرف أحياناً؛ تساءلت السؤال الذي طالما طرحته على نفسي ومنذ زمن بعيد: أليس على الكاتب والمثقّف والأديـب أن يترجم ثقافته وروحه بسلوك راق وحضاريّ؟ ألا يجب أن يكون مترفّعاً عن اليوميّ والمبتذل والمشين وعن أيّ تصرّف لا أخلاقيّ في تعاملاته مع أصدقائه والمقرّبين منه؟!

هو سلوك يجب ألّا يتعمّده، بل تفرضه عليه ثقافته ووعيه باللاشعور؟!

أم أنّنا يجب أن نأخذ منه ما يهمّنا ويلهمنا ويمتعنا بآن معاً، وهو ما يكتبه أو ما يقدّمه لنا من إبداع وندع تقييم سلوكه وتصرّفاته جانباً؟!

يا هل ترى ونحن نقرأ شعر «لوركا» كم كان سيفيدنا أن نعلم مثلاً علاقته الخاصّة، والتي يقيّمها البعض بأنّها شائنة، مع المبدع الرسّام سلفادور دالي؟!

شاهدنا في الكثير من الأفلام التي قدّمت لنا العديد من الشخصيّات العالميّة الفنّيّة والمبدعة، بيكاسّو - مثلاً - على أنّه شخص كريه وبخيل ويعتمد على النساء اللواتي مررن في حياته ويستخدمهنّ أبشع استخدام، كم غيّر ذلك من نظرتنا وتقييمنا لفنّه وإبداعه؟!! لا شيء، قطعاً.

هذا التقييم يقودنا إلى الفصل بين الإبـداع والسلوك الأخلاقيّ، بين الشخص الذي قدّم للبشريّة أهمّ إنجازاتها وفكرها ونتاجها الفنّيّ والأدبيّ وشخصيّته الاجتماعيّة ويوميّاته التي قد يشوبها الكثير من السلوك غير الأخلاقيّ، وأحياناً بعض التصرّفات الهستيريّة كفان غوخ مثلاً، أو أرنست همنغواي الذي مات منتحراً بطلقات بندقيّته.

كم كان يعنينا ونحن نقرأ غارثيا ماركيز في رائعته «مائة عام من العزلة» أو «الحبّ في زمن الكوليرا» لو افترضنا – مثلاً - أنّ يوميّاته وسلوكه لم يكونا على المستوى الأخلاقيّ المطلوب؟!

إلّا أنّني مع ذلك ما زلت مقتنعة في أعماقي بأنّ المثقّف الحقيقيّ يجب أن يتمثّل ثقافته وروح فكره ويترجمه لسلوك يوميّ مع الآخرين والمقرّبين.

هذا أيضاً يقودنا إلى السياسة، خاصّة وأنّنا أمام مفصل حقيقيّ لسورية يقوده ساستنا العتاولة!

السياسة ووجـهـا الآخـر غير الأخـلاقـيّ بمناوراتها وتـلاعـب السياسيّين بالألفاظ والكلمات والمداورة على الواقع.

هل من المطلوب أن يحمل السياسيّ مفاهيم أخلاقيّة ويتعامل من منطلقها مع عدوه أو منافسه كما في حالتنا السورية، سواء مع النظام أم مع الـدول الإقليميّة المجاورة أم المجتمع الدوليّ؟!

سأورد مثالاً للتقريب هنا، فأقول: لو كلّفنا أحد قادتنا ليقود حواراً مع أحد أطراف الصراع وكان هذا المحاور والذي وثق به الشعب بشكل مباشر قد قاد الحوار بشكل لايخدم مصالح شعبه ولا وطنه، وقام بناء على مصالحه الخاصّة وحساباته الشخصيّة ومطامعه بكرسيّ قادم أو منصب آتٍ على الطريق بحرف المفاوضات وتحويرها ضدّ مصلحة وطنه وشعبه، ألا يكون تصرّفه هذا غير أخلاقيّ، والتقييم الحقيقيّ له: أنّه عميل وخائن لمصلحة شعبه وبلده؟؟!!

هل علينا القول: إن تسمع بالمعيدي خير من أن تـراه؟ أم نقول إنّ السلوك الشخصيّ لا يُعيب المرء أمام الإبداع والانجاز الكبير؟ أم لنقل بأنّه من الضروري فصل الإبداع والفكر عن السياسة؟! أو أنّ المقارنة بينهما لا تصحّ أصلاً؟!.

يبدو أنّ السؤال كبير جـدّاً، ومفتوح أمامنا للنقاش والجدال حتّى آخر يوم في حياتنا.

عزّة البحرة

صعود الإخراج المسرحيّ

الوصول بصريّاً بالعودة إلى الأسطورة

اعتبر بعض المنظّرين أنّ للمسرح العربيّ الجديد وظيفة هي تخليص المسرح من الأوهام وتقريبه من المتفرّج بهدف تناول مسائل المجتمع السياسيّة جدليّاً

(انترنت)

المسرح فنّ للعين، رغم أنّه تركيبيّ وجِماع لفنون أخرى ليست بصريّة، وهو مولّد لفنون ليس آخرها الإخراج، الذي مورس دون تسمية مذ دُرّبت الجوقات (الكورس) على الأداء الصوتيّ للشعر أو الحركيّ للراقصين من قِبل المؤلّفين مع انبثاق المسرح والسعي إلى إيجاد تكامل فنّي في العرض.

ظهرت مهنة المخرج المسرحيّ بالمعنى العلميّ المستقلّ، في نهايات القرن التاسع عشر باعتباره مبدعاً للعرض المسرحيّ. ولا يمكن الحديث عن هذه الجانب دون التطرّق إلى الممثّل والمخرج "كونستانتين ستانسلافسكي" صاحب ما سمّي عالميّاً بالمنهج، الذي أسّس وبوضوح فنّ الممثّل في المعاناة والتجسيد الإبداعيّين عمليّاً عبر "مسرح الفنّ" في موسكو، ودوّن ذلك في كتاب "عمل الممثّل مع نفسه"* وفنّ الإخراج في الوقت نفسه، وكان لتلميذه "فسفولد ميرخولد" الذي عارض "المنهج" واتّهم "ستانسلافسكي" بتشويه مسرحيّات "أنطون تشيخوف" أكبر الأثر في تطوير الفنّ المسرحيّ عموماً، ما انعكس أوّلاً على فنّ الممثّل فاتحاً الأبواب العلميّة مدخلاً "البيوميكانيك" مستفيداً من التجارب العبقريّة لـ "بافلوف"** كما سعى "ميرخولد" إلى إبراز مفاهيم وقيم حداثيّة في العرض بواسطة العلاقة بين الممثّل والمكان ضمن السينوغرافيا.

أخذ المخرج - كمبدع للعرض - مكانه بين المفكّرين ، ثمّ ظهرت في بقيّة أوروبّا منتصف القرن العشرين مدرستان في الإخراج: ما سمّي بالمسرح الملحميّ أو (البريشتيّ) نسبة إلى رجل المسرح الألماني "برتولد بريشت" والذي توصّل إلى ما أسماه المسرح "الجدليّ" أواخر حياته، ومدرسة أخرى كنقيض للأولى، ركّزت على نتائج الحرب العالميّة الثانية، من دمار مادّيّ وروحيّ أصاب الإنسان مستندة إلى الفلسفة الوجوديّة، واشتهرت بأسماء عدّة منها مسرح "العبث"، لكنّ مريديها أرادوا أن تسمّى مسرحاً "طليعيّاً".

في المسرح العربيّ - والسوريّ خاصّة - كان للإيديولوجيا بدءاً من النصف الثاني للقرن العشرين، الأثر الشموليّ، فقد تبنّي "ملحميّة الإخراج" باستخدام عناصر مثل "التغريب" بكثافة وقداسة، ولم يعد يخلو عرض من هكذا عناصر (ملحميّة)، واعتبر بعض المنظّرين أنّ للمسرح العربيّ الجديد وظيفة هي تخليص المسرح من الأوهام وتقريبه من المتفرّج بهدف تناول مسائل المجتمع السياسيّة جدليّاً؛ ولعلّ المسرحيّ السوريّ "سعد الله ونّوس" المثال الأبرز على ذلك، لينتشر ذلك بين الهواة في إخراجات مسارح العمّال والطلّاب.

فيما كان فنّ الإخراج الأوروبّيّ بين الحربين العالميّتين يحاول خلق لغة جديدة للمسرح، منها أن ترسم ما خلف الأسطر والألفاظ، بمعنى أنّ هنالك صورة ورؤيا، مازجاً بين الحلم والواقع من أمثال "أنطونين آرتو" صاحب مسرح "القسوة" الذي يرى أنّ المسرح هو ما يجعلنا "نحلم ونحن مستيقظون" ليتابع بعده مخرجو النصف الثاني من القرن الماضي كـ "بيتر بروك" و "ييجي غروتوفسكيّ" ذلك في تنويعات وتفريعات أعمق وأكثر تفرّداً؛ في خلق فضاء مسرحيّ جديد بديل، خارج العلبة الإيطاليّة التي تعرف بصالة المسرح، مثل الساحات العامّة، والمقاهي، وحتّى الغابات، بحثاً عن المكان اللا مسرحيّ، كما بدأ "بروك" عرضه "ماهابهارتا" أمام الفندق في مهرجان "آفينيون" ليستمرّ المتفرّجون صعوداً في طريق حيث الجبل وصولاً إلى مغارة تمّ فيها عرض أجزاء أخرى من الملحمة.. إلخ. ما منح العرض ذلك البعد الغرائبيّ من خلال سينوغرافيا تناسب الصورة التعبيريّة لتلك الملحمة السنسكريتيّة.

واليوم لا تتابع المسارح الأوروبّيّة في "ما بعد الحداثة" المسرح الأيديولوجيّ ولا الاجتماعيّ، بل يصعد مسرح الأساطير والطقوس والحلم، كما في مسرح "الصورة"، وهنالك تجارب عربيّة – نادرة - كتجارب الممثّل والمخرج التونسيّ "المنصف السويسي" التي تستند إلى الأسطورة والطقس العربيّين وتكوين الممثّل بكامل أبعاده المادّيّة والروحيّة لخلق مسرح يصل عبر عين المتفرّج.

*عرف بترجمة رديئة إلى العربيّة بعنوان "إعداد الممثّل".

**إيفان بافلوف (1849 – 1936) عالم ذالطبّ في عام 1904، من أشهر أعماله نظريّة الفعل المنعكس الشرطيّ.

بشّار فستق

دراسة تاريخيّة تحليليّة (العنف السياسيّ عند الإسلاميّين*)

هل محكومون قدريّاً بإعادة التجارب؟!

العنف السياسيّ مصطلح ملطّف للتعبير عن الصراع على السلطة؛ إمّا للحصول عليها، أو للاحتفاظ بها؟ وهو قديم قدم نشوء المجتمعات البشريّة. وفي الوقت الذي تخلّصت به أوروبّا من تلك العاهة السلوكيّة بعد حروب دامية راح ضحيّتها ملايين البشر، بقي الشرق العربيّ يعدّها وسيلته المفضّلة للوصول إلى السلطة أو للحفاظ عليها؟ وما الربيع العربيّ في انحراف مساراته إلّا تعبير عن تلك الحالة!.

وإذا كانت الأنظمة العربيّة مارست العنف السياسيّ بكلّ أشكاله غير الإنسانيّة؛ كذلك مارسته وتمارسه التنظيمات الإسلاميّة الراديكاليّة لاستعادة حقّها الموهوم في قيادة المجتمع سياسيّاً من خلال رؤية تعتمد تفسيراً، يلوي عنق النصّ لاستعادة هذا الحقّ السليب من عسكرتاريّة استبداديّة أو علمانيّة مشوّهة راديكاليّة تجاه التيّار الإسلاميّ.

فمنذ سقوط الخلافة الإسلاميّة حتّى يومنا هذا، والعنف السياسيّ حاصل بين هؤلاء الفرقاء، ليتّخذ أشكالاً مختلفة تعتمد الدين مرجعاً للوصول إلى السلطة، أو الحفاظ عليها.

ولكن حينما أتحدّث عن العنف السياسيّ عند الإسلاميّين، أتساءل: هل هذا السلوك مارسه المسلمون ابتداءً أم مورس عليهم؟

لو عدنا إلى بداية الرسالة، سنلحظ أنّه مورس عليهم؛ فلما جهر الرسول برسالته في مكّة، أدركت القيادة المركزيّة في دار الندوة أنّ محمّداً برسالته سيسحب البساط من تحتها، ليجرّدها من كلّ امتيازاتها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ لذا قرّرت أن تقف ضدّه بشدّة، وقد كان. علماً بأنّ الرسول الكريم، لما وجد صدًّهم عن رسالته، لم يقهرهم عليها، إنّما طالبهم بالحرّيّة في عرض رسالته على المجتمع قائلاً: خلّوا بيني وبين الناس.

ولكنّ قيادة دار الندوة؛ تدرك الأمور ومآلاتها، وأنّ المستضعفين وجدوا في تلك الرسالة ملاذاً روحيّاً وخلاصاً من القهر والاستعباد، وسينضمون لمحمّد، فبعد أن فشلت كلّ محاولات الترغيب والترهيب، أجمعوا على استخدام العنف السياسيّ بأقبح صوره من خلال قرارهم باغتيال الرسول في بيته، فخرج مهاجراً إلى المدينة.

ولمّا تمكّن المسلمون من قيادة جزيرة العرب بواسطة العقد الاجتماعيّ المسمّى تاريخيّاً (صحيفة المدينة) بدأت بذور العنف السياسيّ تظهر بين المسلمين أنفسهم من خلال اغتيال عثمان، الذي أسّس اغتياله لصراع سياسيّ مرير على السلطة، لاتزال آثاره واضحة في ثقافتنا وسلوكنا حتّى يومنا هذا.

عمليّة الاغتيال هذه قسمت المجتمع المسلم مذّاك العهد حتّى اللحظة عموديّاً! لتولّد صراعاً سياسيّاً على الإسلام لا من أجله؛ فهو بدأ ما بين معاوية وعليّ، إلّا أن ذيوله الدمويّة نراها واضحة في الثورة السوريّة، لتحرف ثورتنا عن مسارها، وتدخلها في نفق مظلم، الخاسر الأكبر فيه الإسلام والمسلمون! والذي يدفع الثمن فيه الشعب السوريّ، الذي وجد نفسه يقدّم أبناءه قرابين لمعركة ليست من أجلها خرج، ولا لها يضحّي!.

هذا الصراع الذي بدأ بين معاوية وعليّ، لم يكن دينيّاً قطّ، بل كان سياسيّاً بامتياز، وجد له آباءً مؤسسين، حوّلوه من دائرة السياسة إلى دائرة الأيدلوجيا الدينيّة، فتمّت منهجة أفكاره ومنحها بعداً عقديّاً، حتّى غدا لكلّ فريق مفهومه الخاصّ لتأويل آي القرآن، نال قداسة عند المؤسّسة الدينيّة والمجتمع، أكثر من القرآن ذاته؛ كما اختلقوا له نصوصاً نبويّة، ليضيفوا له بعداً دينيّاً، يحرّم على العامة الخروج عنه، ويبذل الغالي والنفيس لتحقيقه في الواقع.

ولا يتحدّث أحد اليوم بأنّ الصراع سياسيّ، إنّما يهرع كلّ طرف لاستحضار التأويل الدينيّ والنصوص المختلقة ليمنحه بعداً إلهيّاً، يسبغ مشروعيّة العنف السياسيّ لهذا الطرف أو ذاك.

ويبكي الإسلام أبناءه الذين يسترخصون دماءهم، ويدمّرون أوطانهم، وتتخلّف مجتمعاتهم لأجل قضيّة ليست قضيّته، إنّما السلطة مرادها، وليس الدين.

وتجلّى مظهر هذا الصراع في ثورتنا السوريّة، الذي استطاع الخبثاء أن يحرفوها عن مسارها وهدفها، من ثورة لأجل الحرّيّة والكرامة ضدّ استبداد لم يعرف التاريخ أشدّ منه قسوة، إلى صراع طائفيّ بين مشروع فارسيّ استخدم الشيعة والتشيّع وسيلة، ومشروع تدميريّ فوضويّ توحّشيّ (داعش مثاله)؛ استخدم مصطلح الخلافة وتطبيق الشريعة وسيلة لوصوله إلى السلطة؛ ولعمري كلاهما كاذبان آفّاقان بحقّ الإسلام والإنسانيّة وحرّيّة الشعوب.

اعتمد الفريقان في تحقيق مشروعهما السياسيّ على نصّ غير صحيح، يتحدّث عن الفرقة الناجية، ليقسّم الأمّة شيعاً وأحزاباً، كلّ حزب بما لديهم مجانين.

ولو عدنا إلى تاريخنا الإسلاميّ فسنجد أنّ العنف السياسيّ، حضر مرّة أخرى من خلال الصراع الأمويّ العباسيّ، الذي انتهى بإبادة الطرف الأمويّ بطريقة لا إنسانيّة، وكانت السلطة هي الهدف، والعنف وسيلتها، وكان الحقّ الإلهيّ المزعوم يمنحها المشروعيّة، فباسم الانتقام لآل البيت وعودة الحقّ إليهم تمّت تصفية الجناح الأمويّ، وسرعان ما ألحقّ العباسيّون في تلك التصفية آل البيت أنفسهم، حتّى لا يبقى أحد ينافسهم على السلطة.

حدثان في التاريخ جعلا العنف السياسيّ مشروعاً:

لو بحثنا تاريخيّاً في تلك الأزمة بعيداً عن العاطفة، يمكن اعتبار اللحظة التي انتصر فيها الإمام أحمد بن حنبل على خصومه من المعتزلة، هي بداية عزل العقل عن ميدان البحث والتحليل، وتفرّد النصوصيّة السلفيّة في ساحة التنظير السياسيّ.

إنّ لحظة انتصار الإمام أحمد بن حنبل لحظة عظيمة لا شكّ في هذا؛ لأنّ المعتزلة سلكوا طريقاً خاطئاً في عرض أفكارهم، تمثّل بقهر الناس عليها، مستغلّين قربهم من السلطة. ولكن لو دققنا في ذلك الانتصار، لوجدنا أنّه يؤرّخ للحظة انهزام العقلانيّة في الفكر الإسلاميّ.

إذ تمّ استثمار انتصار الإمام أحمد خطأً، حين طغى التيّار النصوصيّ، وهيمن أهل النقل على المعرفة الدينيّة، حتّى أنّ القرنين الثالث والرابع الهجريّين، كانا قرني أهل الحديث بامتياز، وغدت العمليّة العقلانيّة في التعامل مع النصّ الدينيّ وفلسفة المعرفة الدينيّة، ينظر إليها وكأنّها هرطقة، يُراد منها هدم الدين!

ولا يزال حتّى يومنا هذا، طالب العلم التقليديّ ينظر إلى الفلاسفة وآرائهم بشكّ وريبة، ليعتبرهم زنادقة.

كما لم تستطع مدرسة الأشاعرة التي اتّخذت خطّ الوسطيّة والمصالحة ما بين المدرستين: مدرسة النصوصيّين والمعتزلة تحت مسمّى مدرسة أهل الكلام، لم تستطع حتّى يومنا هذا أن تسجّل انتصاراً حقيقيّاً للعقلانيّة، لغلبة مفاهيم التصوّف وتخرّصاته عليها من جهة، ومن جهة أخرى لكونها غدت المشرّع والداعم الحقيقيّ للأنظمة المستبدّة تحت ذريعة الخوف من الفتنة.

هذا الانتصار لمدرسة ابن حنبل، فرّخ اليوم المدرسة السلفيّة الجهاديّة، التي لا ترى إلّا العنف - والعنف فقط - سبيلاً للوصول إلى هدفها السياسيّ، بذريعة استعادة الخلافة، مّا زاد الأمّة ابتعاداً عن الرشد، والدخول في دوامة العنف السياسيّ ذي العنوان الدينيّ، ودِيننا الحنيف بريء منه كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب!.

أمّا الحدث الثاني فقد تمّ بعد سيطرة المماليك (الذين مثّلوا آنذاك مدرسة العنف السياسيّ عسكريّاً) على الخليفة القادر بالله (٣٨١-٤٢٣هـ) (٩٩١ - ١٠٣١م) حتّى أصبح لعبة بين أيديهم؛ وأصدر أمراً سلطانيّاً سُمي تاريخيّاً بالاعتقاد القادريّ حرّم المقولات العقلانيّة وعلم الكلام وفكرة العدل والتوحيد، فسيطرت السلفيّة النصوصيّة مرّة أخرى.

ولو بحثنا في المرسوم القادريّ، لوجدنا خلفه بعداً سياسيّاً، إذ قام فقهاء الاستبداد باستنهاض نصوص خارج سياقها لخدمة الاستبداد المملوكيّ المسيطر على مقدّرات المجتمع، وعندما تتقدّم العسكرة في المجتمع، تتأخّر العقلانية!

جاء القرن الخامس الهجريّ، ليشهد تأطيراً للعنف السياسيّ في الحفاظ على السلطة من خلال الماورديّ في كتابه (الأحكام السلطانيّة) الذي أعتبره فتوى شرعيّة لكلّ مستبدّ باستئصال مخالفيه بذريعة السياسة الشرعيّة؛ وعليه اعتمد البوطيّ في كتابه (الجهاد) بحرمة الخروج عن وليّ الأمر حتّى ولو جلد ظهرك وأخذ مالك!؟

إذن نستطيع القول:

بعد أن فقدت الأمّة رشدها، وأسّس فقهاء الاستبداد لمشروعيّة الملك العضوض، الذي بات المرجع التاريخيّ والدينيّ والسياسيّ، لتفريخ الاستبداد وهيمنة الحاكم على السلطة مدى الحياة. جاؤوا ببدعتين سياسيّتين، تسوّغان العنف السياسيّ، الدين في مقاصده منها براء:

الأولى: تقول بوجوب طاعة الحاكم ولو جلد ظهرك وسلب مالك! بدلاً من أن يأسّسوا نظاماً سياسيّاً يقوم على العدل والحرّيّة وتداول السلطة، ليسدّ الذريعة أمام تفشّي الاستبداد، الذي جاء الإسلام لمقاومته ومنعه ووأده. وأن يوضّحوا بأنّ الحاكم مفوّض من المجتمع تفويضاً مقيّداً بمصالح المجتمع، متى ما خرج الحاكم عنه، تمّ عزله.

والثانية: اعتبار الشورى معلّمة لا ملزمة! وهذا يعني منح الحاكم حقّ الاستبداد بالرأي والتفرّد باتّخاذ القرار، وإباحة استخدام العنف السياسيّ ضدّ مخالفيه.

وختاماً أقول:

نحتاج كثيراً لمراجعات حقيقيّة للفكر السياسيّ الإسلاميّ بكلّ مدارسه، وآن الأوان لنعترف أنّ تلك المدارس التراثيّة لم تعد صالحة اليوم في دولة المواطنة المنشودة، والدولة المعاصرة الحديثة، وعلينا أن نبتكر مفهوماً سياسيّاً يمّت للواقع المعاصر الذي نعيشه، ويعتمد مقاصد الإسلام الإنسانيّة والأخلاقيّة مرجعاً. فالأوطان تبنى بالتشاركيّة لا بالقطيعة، والعنف يعقّد المشاكل ولا يحلّها. والديمقراطية دواء لنا لا داء. لا نريد عنفا تنتصر في نهايته الديمقراطيّة، لأنّنا لا نريد العنف ذاته، فهل يمكن الوصول إلى ديمقراطيّة بدون عنف؟ إنّ كثيراً من الديمقراطيّات دفعت دماً للوصول إلى حالة مستقرّة، ولكن هل محكومون قدريّاً بإعادة التجارب؟!

إنّ الديمقراطية تحقّق السلم الأهليّ وتقضي على ظاهرة العنف السياسيّ، وتضمن ممارسة السياسة كأسلوب متحضّر في إدارة شؤون المجتمع وحلّ مشاكله وتناقضاته، وإقامة نظام سياسيّ يقوم على الحوار والتفاهم، وتداول السلطة، ونبذ العنف بكلّ صوره، والاحتكام إلى نتيجة الانتخابات النزيهة، وهذا يتطلّب ثقافة ديمقراطيّة قبل الديمقراطيّة ذاتها؟

إذا كان الربيع العربيّ قد نجح بالإطاحة بفراعنة العصر الحديث كمبارك والقذافي وزين العابدين وصالح، وسيطيح يقيناً بالأسد، إلّا أنّ سمعة الإسلام كانت الخاسر الأكبر، ففي الحالة السورية، خسر الإسلام السياسيّ مصداقيّته التي مثّلها زوراً وبهتاناً تنظيم «داعش» ليجعل من المجتمع ينفر من الإسلاميّين، ولا يثق بهم، ويراهم استبداداً بديلاً عن الاستبداديّ. فالعنف السياسيّ مولّد للاستبداد ومعطّل للتنمية وقاهر للإبداع ويقود البلد للخراب والدمار واسألوا السوريّين!.

* بحث مقدّم للمنتدى العالميّ للإسلام الديمقراطيّ

أحمد الرمح

ديوان الشعر السوريّ

حُرّاً أضأتُ دروب الشعر في زمني

وصفي قرنفلي
(1911 – 1972)

وُلِدَ وصفي بن كامل قرنفلي في مدينة حمص عام 1911 وتلقّى دراسته الابتدائيّة في المدارس الأرثوذكسيّة بحمص، بدأ ينظم الشعر بقصائد وطنيّة وغزليّة وهو في السادسة عشر من عمره. لم يتمكّن من متابعة دراسته، وأنهاها عند الصف الحادي عشر ملتحقاً بالعمل في دائرة المساحة بحمص عام 1929 . لم ينقطع عن المطالعة فانكبَّ عليها بحُبّ وشغف، وتلقّى بعض الدروس باللغة العربيّة على يد أستاذه يوسف شاهين.

سافر فترة إلى مصر واطّلع على الحركة الأدبيّة فيها ونشر بعض إنتاجه في الصحف والمجلّات التي تصدر في القاهرة. عاد إلى حمص وتوطّدت علاقته مع الأديب نصوح فاخوري والأديب عبد السلام عيون السود، وفي عام ١٩٥٤ أصدر كُرّاساً مع صديقه نصوح فاخوري بعنوان (موعد وعهد).

لم يدخل وصفي القفص الزوجي طيلة حياته، بدأ المرض يتغلغل في جسمه منذ عام ١٩٥٧ وأهمل نفسه في العِلاج فاستفحل المرض واستحال الطبّ شفاءه، فأصيب بالشلل بنهاية عام ١٩٦٧ وبقي طريح الفراش حتّى وافته المنيّة صباح يوم الثلاثاء في ١٢/ كانون الأول / ١٩٧٢ .

لُقّب بشاعر حمص. لكنّه كان يكره الألقاب فقال:

أنا لستُ شاعر حمص، فيما يدّعي قومٌ،
ولستُ بشاعرِ الناس
أنا شاعريّ، أنا عالميّ أنا أمّتي وهناك
شعري في ضمير الكاس
وعلى ظلال الهدب أيقظ في دمي خدراً،
ولفّ مفاصلي بنعاس
نختار من شعره:

من قصيدة (موعد وعهد)

بلادنا، مُتّكأ أخضر غنّى، على أقدامه، جدولُ
صحراؤنا شعر، وأنجادنا خمر، وخصب سهلنا، مخملُ
فتياننا الأحرار، قد أقسموا، ألاّ يسيروا، في لواء الظّلامْ
عبْر الحدود البُلْه، عبر الدُّجى، بينكم الشّام. ونحن الشآمْ

من قصيدة (قلب ضائع)

يا قلب ويحكَ ضيّعوك وما برحت لهم وفِيّا
أمسيتَ يا مسكين لا ميتاً فيسلو في التراب ولستَ حيّا
قد كان أمس ومات أمس فخلِّ أمس وعش خليّا

من قصيدة (فلان .... وتاريخنا .... والغُزاة)

نحن العروبة، في أنقى شمائلها يا من على يدكم إنسانها صُلبا
والمجد، نحن العوالي من شوامخه، والمجد، إذ ينتخي، لم يَعْدنا نسبا
ليس الأذِلاّء في التاريخ، من عرب، وأنت منهم، ولا مَن يعبد الذهبا
هذي البلاد لنا، ليست لكم أبداً، ونحن تاريخ هذا الشرق إن كُتبا
الحبّ والسلم ركن في حضارتنا، وكنتم الحقد، في التاريخ، والرُعُبا

من قصيدة (رائحة الصّوت)

غليظٌ ثقيلُ الظِلِّ ما ضجّ صوته بأذني إلاّ هزّ بي كلّ جارحه
وأقسم لم يخطئ إليّ وإنّما تلمّست نفساً بين شدقيه كالحه
كذلك للأصوات طعم نُحسّه ولون وراء العين حيّ ورائحه

ومن قصيدة (على ضريحي)

[نظمَ هذه الأبيات كي تُكتَب على ضريحه]
لقد غدوت ترابا، لا يحرّكني بيت من الشعر أو زهر على غُصنِ
حسبي، ولا حسب خلف القبر، متّكئي في حضن أمي وإنّي في ثرى وطني
وإنّني كنت، والأحرار تعرفني، حُرّاً، أضأت دروب الشِعر في زمني

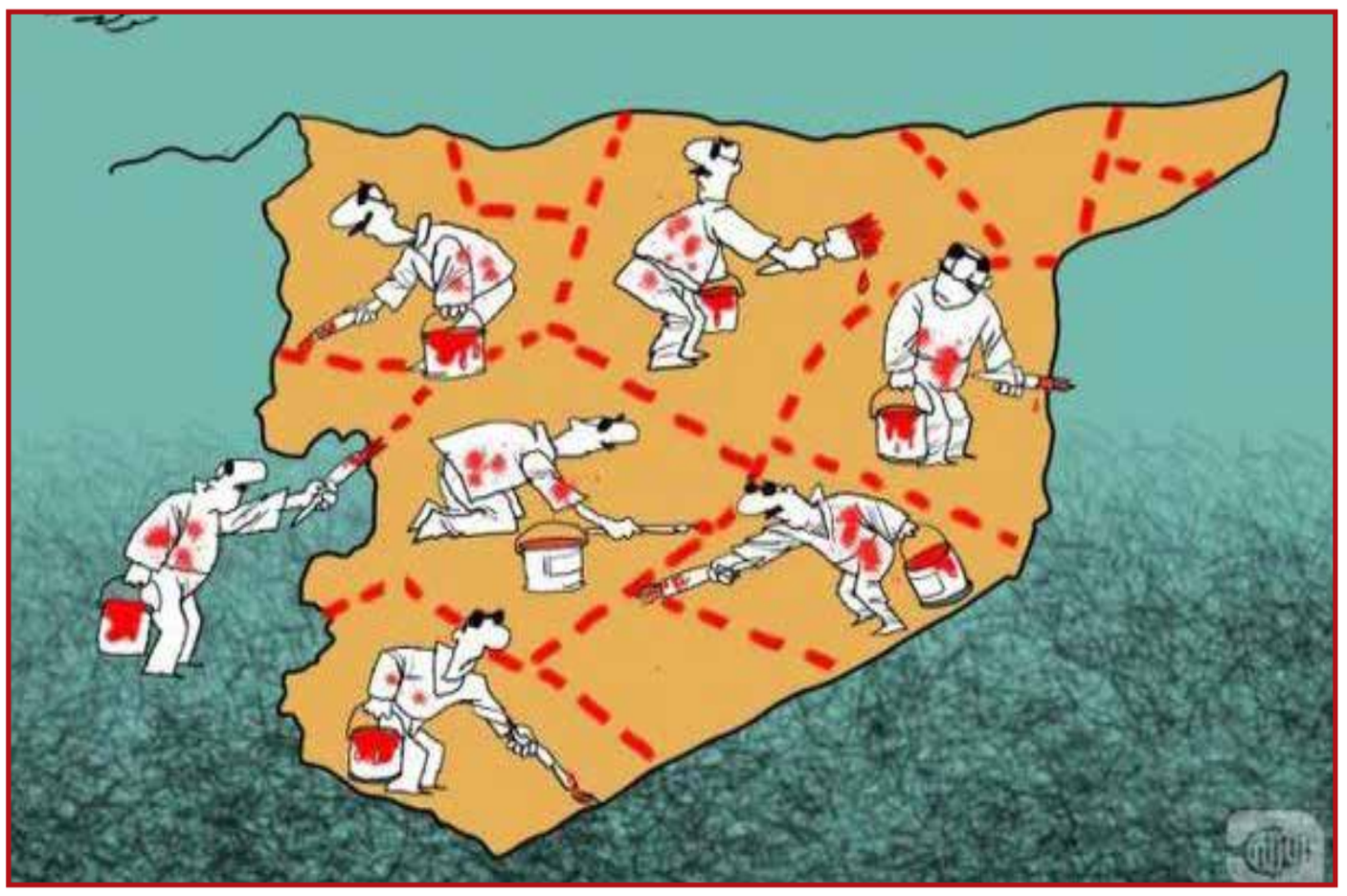

بدنا نحكي وهل جزاء الإحسان إلّا الإحسان!؟

أصدرت اللجنة السوريّة لاستبدال عملة التداول في المناطق المحرّرة بالشمال السوريّ يوم الأحد ٩ آب ٢٠١٥ بياناً رسميّاً أقرّت فيه البدء بتطبيق القرار المشترك للقوى الثوريّة والفصائل العسكريّة والذي ينصّ على البدء العمليّ في استبدال العملة السوريّة بالعملة التركيّة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفيّ عُقد في المركز الثقافيّ بحيّ الزبديّة، حضره ممثّلون عن الفصائل العسكريّة والمجالس القضائيّة والفعّاليات الثوريّة ومنهم عمّار أبو ياسر ممثّلاً عن الفصائل العسكريّة والأستاذ محمّد غياث دعّاس ممثّلاً عن نقابة الاقتصاديّين الأحرار والأستاذ محمّد رجب ممثّلاً عن المحكمة الشرعيّة بحلب والأستاذ يوسف صدّيق ممثّلاً عن المراكز الإعلاميّة والأستاذ محمّد سندة ممثّلاً عن المجلس المحلّي في مدينة حلب.

نعم، اجتمعت شلّة من المشايخ، ومن العسكريّين، وبعض العاملين في الشأن الاقتصاديّ، وقرّروا على حين غفلة استبدال العملة السوريّة بالتركيّة، اعتبروا أنفسهم فكروا وتباحثوا وناقشوا، ومن ثمّ سمحوا لأنفسهم أن يقرّروا، وأن يبدؤوا بالتطبيق، فالموضوع سهل ولا عواقب له، ما دام أهل الحلّ والربط ارتؤوا أن يستبدلوا فليستبدلوا إذن!!

ربّما هي المرّة الأولى في تاريخ البشريّة التي يصدر فيها قرار اقتصاديّ عال، من مستوى تغيير العملة الوطنيّة بفتوى شرعيّة تصدر عن مشايخ، دون صدور أيّة دراسة اقتصاديّة توضّح الفوائد الجدّيّة من مثل هكذا إجراء، سوى ورقة أعدّتها نقابة الاقتصاديّين الأحرار كان فيها كلّ شيء، عدا اللغة الاقتصاديّة المنهجيّة، والمسوّغات الحقيقيّة لقرار كالذي اتّخذ، فقط هم رؤوا أنّ قرار استبدال العملة سيعجّل بسقوط نظام الأسد، وكأنّما الأسد يقف على حافّة المنحدر، وقرار كهذا سيرميه بسرعة إلى القاع.

والسؤال الجدّيّ الذي لم يُجب عليه القائمين على الفتوى الشرعيّة، وهو البدء باستبدال العملة في الشمال السوريّ واستبدال الليرة السوريّة بالتركيّة، ألا يخلق مسوّغاً لاستبداله في مناطق أخرى من سورية، وذلك عبر قيام الجنوب السوريّ باستخدام الدينار الأردنيّ، وفي الشرق استخدام الدينار العراقيّ، وفي الغرب استخدام الليرة اللبنانيّة، ممّا سيخلق مشكلة كبيرة في التعاملات الداخليّة والخارجيّة، وتحويل سورية إلى مقاطعات أكثر ممّا هي عليه اليوم؟!

ثلّة من غير العارفين بالشيء تهرف فيما لا تعرف وتقرّر استبدال العملة السوريّة بالتركيّة في مناطق الشمال السوريّ، قرار أخرق وغير مدروس، وما سيق من تبرير له لا يعدو أكثر من فذلكات مراهقين سياسيّين، جماعة وهل جزاء الإحسان إلّا الإحسان، تنجح في تمرير صفقة على حساب السوريّين!!

حسين برو

لكلّ مقام مقال

في البدء كان الجسد

الرقص هو الشيء الوحيد الذي يمكنك أن تعبّر به عن كلّ شيء، كلّ شيء على الإطلاق. الجسد مرآة الروح، الرقص مرآة المشاعر، والمرايا كلّها تعكس ما يمكن أن يراه الواقف أمامها، وليس ما تراه المرآة، وليس ما هو مرسوم فقط داخل إطارها.. لو حقّاً أمعن النظر. يتعرّى الجسد فتنتفض الحياة في عروقه، تنتشي الطبيعة في حضوره. يبدأ بحركاته الإيمائيّة، فتشتعل العيون، تخفق القلوب، يستيقظ الشعور، الإحساس، المعنى، الوجود، تعود الحياة إلى مجراها الحقيقيّ، تعود إلى الطبيعة دون أيّ تشوّه، دون تعكّر، دون تردد، تعود نقيّة، صافية، تعود كما وجدت في المرّة الأولى، حقيقيّة حقّاً. حين يمعن الجسد في الرقص، تدور الأرض دورة كاملة، يتداخل الخريف والربيع في شجرة واحدة، يتلاقى الخير والشرّ في نهاية واحدة لأسطورة معلّقة، تنعجن السماء مع الأرض في حركة جسد واحدة، يتصالح الوجود مع عدمه في نقطة واحدة، يتعانق المعنى مع اللامعنى في طريق واحد. وحين يهدأ الجسد، حين يخمد سعير الرقص، يختل التوازن ثانية، يعود الاختلال في الطبيعة الأمّ من جديد، تتباعد الأطراف مرّة أخرى، يُكسر التوحّد ويعود لينقسم إلى الثنائيّات التي لا نهاية لها. في البدء كانت الرقصة، وليست الكلمة. في البدء كان الجسد، وليس الصوت. في البدء كانت الموسيقى، وليس الحرف. في البدء كان العريّ الجميل، وليس التزيين أو التجميل الشعريّ. الكلمات حبال مشانق متدليّة دائماً وأبداً، تنتظر رقاب جديدة، مشانق لا تشبع، لا تمتلئ، لا تعبّر.. نعلّق عليها مشاعرنا، ونحتفي بالقتيل/الشعور الجديد في كلّ مرّة نكتب فيها.. في كلّ مرّة نغنّيها، نرتّلها، نشدوها، نحكيها، نتلوها، وفي كلّ مرّة نبدع في طرق احتفائنا بالموتى/المشاعر. الشعراء، هم الجلاّدون الجدد. لا تقتلوا الجسد أيّها المنادون بالكلمة. لا تشوّهوا الطبيعة. حين تعلو الموسيقى، يخرج الجسد من قمقمه.. ينتشر الشعور في خلاياه، تستيقظ أعصابه، يتحرّك وجوده، تتتالى موجات دواخله.. يعبّر عن وجوده/وجود الوجود. والرائي حقّاً لا يرى ما يراه، بل ما لا يراه، ما لا يستطيع رؤيته خارج الجسد، جارج ألم الجسد، حدود الجسد، وجود الجسد، معنى الجسد، أبعاد الجسد، روح الجسد وقدسيّته.. يرى الجسد. ولا شيء عدا الجسد/كلّ شيء في الجسد. كيف قتلتم الجسد أيّها المجرمون، كيف خنقتم صوته، كيف اقتلعتم روحه، وشوّهتم نشوّته وقدسيّته؟؟ حين كانت الكلمة مجهولة، كان الجسد هو الكلمة. حين كان الصوت وحيداً، كان هو نغمه. حين كانت الموسيقى ضائعة، كان هو لحنها. كيف نسيتم ما كانه؟؟ كيف كفرتم به؟؟ كيف اختزلتم كلّيته في جزئيّة ما اكتشفتموه لاحقا!! وحين نفيتم وجوده، ضاع معنى الوجود من معاني كلماتكم المصفوفة، المرتّبة، الأنيقة، الرتيبة. فماذا بوسعكم أن تفعلوا الآن؟؟ كيف بوسعكم أن تعتذروا عن مجازر الموت التي اقترفتموها عمدا؟؟! أيقظوا أجسادكم الآن. جميعكم.. أخفضوا صوتكم واتركوا لأجسادكم أن تعيدكم للطبيعة الأولى. تعرّوا، اصطفوا معاً في وجه ما يخنق معاني وجودكم. ارقصوا، عودوا إلى البدء، حيث كان الجسد، ولا شيء غير الجسد، حيث كلّ شيء في الجسد. أطلقوا نشوات أجسادكم المخنوقة، أطلقوا أنّاته المكتومة، أطلقوا صرخاته الحقّة.. اتركوا لأجسادكم حرّيّة التعبير عن وجودهم دون قوانينكم المشوّهة، اتركوا لهم حرّيّة التعبير عن وجودكم. اتركوا لهم القدرة للكشف عن وجوههم كما هي، عارية كما هي، جميلة كما هي، حقيقيّة كما هي.. موجودة كما هي. حين يتّحد الجسد مع الجسد، تولد الطبيعة ثانية. فلتنجبوها صحيحة، فلتنجبوها جميلة. حين يتّحد الجسد مع الموسيقى، يولد المعنى، المعنى الأوّل. فلتنجبوه كما هو.. عميقاً. حين يتّحد الجسد مع الروح، يولد الكيان الكامل. فلتنجبوه كاملاً دون أيّ نقصان. حين يتّحد الجسد مع ظلّه، يولد الوجود. فلتنجبوه وجوداً حقيقيّاً. حين يتّحد الجسد مع التراب، يولد الجسد ثانية. فلتنجبوه جسداً مقدّساً، كما كان الجسد في البدء. وحين تخنقون الجسد، لن تجدوا غير الوهم والضياع والعدم المخيف الذي لا ينتهي. تعالوا نرقص، جميعناً، معاً، في يوم واحد، في مكان واحد، على موسيقى حركات الجسد ذاتها، بحرّيّة واحدة، بتوق واحد.. تعالوا نعود معاً إلى البدء. تعالوا نعود إلى الجسد.

ريم الحاج

Malek Jandali

ومازال الطفل السوريّ يرى الحرّيّة في عتمة الظلم والظلام في حين يتوه العالم في نور الديمقراطيّة ونظريّات حقوق الإنسان!

أنمار شعبان النعيمي

نظرات العتب التي يحملها الطفل السوريّ كافية لأن تبصم جميع منظّمات حقوق الطفل والإنسان بالعار والخذلان إلى الأبد.

kald

لماذا يحقّ لكلّ أطفال العالم أن يتعلّموا ويعيشوا بسلام إلّا الطفل السوريّ محروم من التعليم والمأوى والغذاء والدواء والأمان؟ أين منظّمات حقوق الطفل؟

https://www.youtube.com/watch?v=JtY0cStkY4 feature=youtu.be&J0

فتاة سوريّة تغرّد في البيت الأبيض بواشنطن لأجل أطفال سورية؛ تقرير مصوّر على شريط (فيديو) في دقيقتين ونصف، للواشنطن بوست عن الفتاة السوريّة «ماريلا شاكر» التي أتت للولايات المتّحدة قبل عامين لتكمل دراستها في الموسيقا، لكنّها بقيت ملتزمة بما يحصل في بلدها، وعزفت موسيقاها داخل البيت الأبيض كممثّل للتغيير في اليوم العالميّ للاجئين.

أمين معلوف amin maalouf

« إنّ ما هو مقدّس في الديمقراطيّة هو القيم وليس الآليّات. وما يجب احترامه بشكل مطلق ودون أدنى اجتزاء هو احترام البشر، كلّ البشر، نساءً ورجالاً وأطفالاً مهما كانت معتقداتهم أو ألوانهم، ومهما كانت أهمّيّتهم العدديّة، ويجب أن يتكيّف نمط الاقتراع مع هذه الضرورة ».

« حين نتكلم عن الآخرين يجب ألا يغيب عن بالنا، أيا كنا، أننا نحن أيضا , الآخرون, بالنسبة إلى سائر الآخرين.».

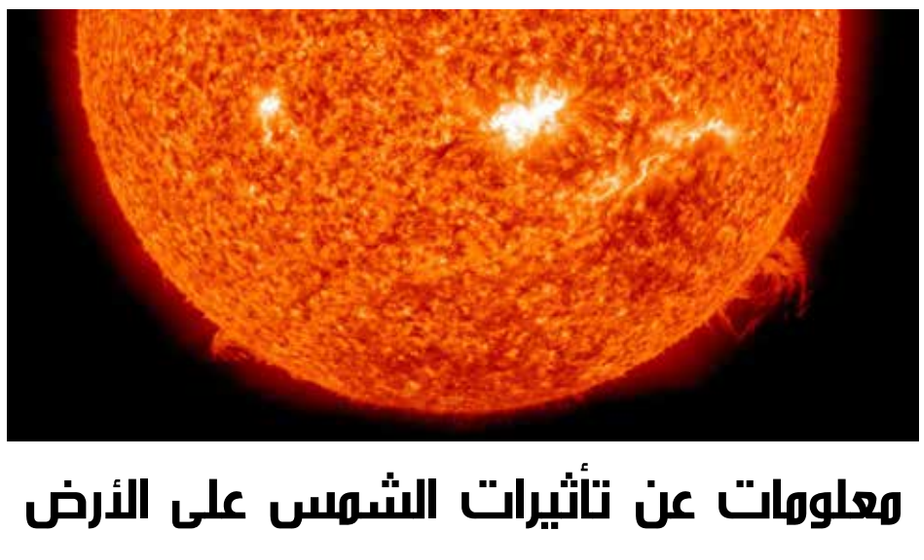

معلومات عن تأثيرات الشمس على الأرض

سيمنح أكبر تلسكوب في العالم عام ٢٠١٩، العلماء الفرصة لدراسة الشمس بشكل لم يسبق له مثيل ويعطيهم القدرة على التكهّن بتأثيرها على الأقمار الصناعيّة والهواتف المحمولة وأنظمة الاتّصالات في الأرض.

ويجري بناؤه على أعلى قمّة في جزيرة ماوي وهي جزء من سلسلة جزر هاواي في المحيط الهادي.

الرموز التعبيريّة قتلت «LOL»

أعلن فريق عمل موقع التواصل الاجتماعي «Facebook»، أنّ مصطلح «LOL»، وهو اختصار للجملة الإنجليزية «Laughing Out Loud» والتي تعني «الضحك بصوت عال»، لم يعد الأكثر استخداماً للتعبير عن الضحك.

ووجدوا أنّ الضحكة الأكثر شعبيّة على الأنترنت هي «هاها»، وتُستخدم من قبل ٥١٪من الناس. وثاني أكثر ضحكة شعبيّة هي رمز الوجه السعيد.

هاتف «آي فون» الجديد من «آبل»

شركة «آبل» تطلق هاتفها الجديد من جيل «آي فون» الأربعاء ٩ أيلول المقبل. ومن المتوقّع أن يتميّز الهاتف الجديد بتحسينات حديثة مثل شاشة تعمل باللمس حسب القوّة، وكاميرا أفضل، ومعالج أسرع.

وقد تكشف «أبل» أيضاً عن النسخة الجديدة من جهاز «آي باد» الذي هو نموذج «برو».

بلاتر: بلاتيني هدّدني بالسجن

قال جوزيف بلاتر رئيس الفيفا إنّ ميشال بلاتيني المرشّح لخلافته قد هدّده إذا لم ينسحب من سباق رئاسة المنظّمة الدوليّة بأنّه سيدخل السجن.

وأوضح بلاتر أنّه وخلال كونغرس الفيفا الأخير في زيوريخ، جلس بلاتيني جانب بيتر شقيق بلاتر إلى طاولة الغداء، وقال له: «أخبر أخاك أن ينسحب من الانتخابات وإلّا فسيذهب إلى السجن».

دي كابريو وسكورسيزي وفيلم جديد

يلتقي نجم هوليوود ليوناردو دي كابريو مع المخرج مارتن سكورسيزي في فيلم سينمائيّ يحضّران له حاليّاً بعنوان «شيطان في المدينة البيضاء» وهو مأخوذ عن كتاب لإيريك لارسون عام ٢٠٠٣.

ومن المتوقّع أن يجسّد دي كابريو شخصيّة السفّاح إتش إتش هولمز الذي استخدم معرضاً دوليّاً في شيكاغو عام ١٨٩٣ لاجتذاب ضحاياه من النساء وقتلهنّ.

هيئة التحرير
بشّار فستق - غزوان قرنفل - ثائر موسى - عزّة البحرة

رئيس التحرير
بسام يوسف

الاخراج الفني
رامي نونو

الموقع الإلكتروني
باسل العبدالله

الآراء الواردة في كلّنا سوريّون
تعبّر عن رأي الكاتب و لا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة